

بازرسی شد
۲۷ - ۳۲

حاشیه ملاجلال بر شرح
فدایم محمد

بازدید شد
۱۳۸۳

۵۶۸۸

شماره ثبت کتاب

۸۸۸۸
۱۱۸۷۸

موضوع

۵۷۲۳
۵۰۶۸۵

مؤلف

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب حاضر در مجلس شورای ملی

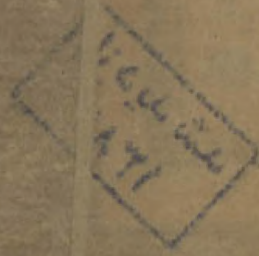
۵۶۸۸

در غلظت - فهرست شده

۲۲۸۴

القسمين والصفات السبعة لا يوجد في
 الاعراض اصلاً ولا في الجمادات من اول
 الجوهر والكم لا يوجد في الجوهر المتحد
 الواحد لانا نقول بعد الانعاض عن عدم
 دلالة اللفظ على ذلك وانهم جعلوا لعلية
 ما ثبت في السبعة كاصح به الشرط
 لجميع افراد الجوهر والعرض غير بين
 منه خروج الكثرة تعيين ما ذكر في الكثرة
 ايضا خروج العلة المادية والقورية
 وغيرها ويمكن الجواب بان يكون هذه
 الاشياء من الامور العامة لا يجب
 ان يثبت عنها في هذا القسم اذ يتعلم
 به عرض علمي يعقده بالبحث عنها على وجه
 العموم بل بالبحث عن انواعها فقط نعم

القسمين والصفات السبعة لا يوجد في
 الاعراض اصلاً ولا في الجمادات من اول
 الجوهر والكم لا يوجد في الجوهر المتحد
 الواحد لانا نقول بعد الانعاض عن عدم
 دلالة اللفظ على ذلك وانهم جعلوا لعلية
 ما ثبت في السبعة كاصح به الشرط
 لجميع افراد الجوهر والعرض غير بين
 منه خروج الكثرة تعيين ما ذكر في الكثرة
 ايضا خروج العلة المادية والقورية
 وغيرها ويمكن الجواب بان يكون هذه
 الاشياء من الامور العامة لا يجب
 ان يثبت عنها في هذا القسم اذ يتعلم
 به عرض علمي يعقده بالبحث عنها على وجه
 العموم بل بالبحث عن انواعها فقط نعم



خطي زعفرانی
 ۸۴

انما يلزم ان تعلق بحثنا على هذا الوجه لبحث
 في هذا القسم ويؤيده ان المعلوم المحرر عنه
 والمحبر عنه ونظائرهما داخله في نظام الامور
 الامور العامة مع انه لا يجب عنها اصلا لكن
 في عدم تعلق العرض المتعدد بالبحث عن
 السبعة على وجه العبر ونظر فان قيل قد
 ثبت عن المطلق في قسم الاعراض ثلثا
 البحث عنه هنا لا مبرر بل نقول ان ما سبق من
 احواله هناك على سبيل المتبانية لا من حيث
 انها مسائل غاية ما لا الباب ان يكون اظهر
 ترك ذكر هذه المسائل في قسم الامور العامة
 كما ان المسائل المتروكة ثم ذكرها على وجه
 في قسم آخر كما في المبادئ ولا يجوز فيها ولاها
 للاستحسان ولعله انما لم يذكرها في الامور

لانه بحث عن العلم والحيوة و العلم
 في وجه الاطلاق فيه
 لا يقال قد بحث عن اكم المطلق
 في قسم الاعراض لان البحث عنه
 اجيب عنه بالمع والاعراض ان
 المبادئ المتقدمة التي هي
 تلك المسائل ولا يبرهن في تلك
 المسائل من انها
 المسائل من انها
 لو كان ذلك في الامور العامة
 لا لوجوب ادعائها في الامور
 منها ما هي في قسم الاعراض
 في الامور العامة



العامة

الاعراض في قسم الاعراض عليها بنا على انها
 مبادئ مخصوصة لتفصيل من المسائل فاحالة
 عليها في هذا البحث البعض مع طول الفصل في
 الامتثال فان قيل هو لا يخص بقسم من الجود
 فليس لحواله مبادئ مخصوصة بالبحث في الامور
 كان كذلك لكن معظم الحاجة الى احواله المتدفع
 بحيث الكثرة فلا يتصور كثر اعتداده من هذه
 الحقيقة بل انما هي الاحتياج الى احواله المتدفع
 نوعيه فقط فلهذا لم يثبت الى احواله المتدفع
 مسائل الامور العامة بل انما اوردت على سبيل
 المتبانية في قسم الاعراض وفيه تكلف و
 ان استقرار الامور العامة في المشتقات وما
 في حكمها وحيث ان هذا السؤال طرأ على
 فيها في الاعراض هو تفصيل اكم لا الحكم انما
 الذي هو من الامور العامة ويدل على ذلك

الاعراض في قسم الاعراض عليها بنا على انها
 مبادئ مخصوصة لتفصيل من المسائل فاحالة
 عليها في هذا البحث البعض مع طول الفصل في
 الامتثال فان قيل هو لا يخص بقسم من الجود
 فليس لحواله مبادئ مخصوصة بالبحث في الامور
 كان كذلك لكن معظم الحاجة الى احواله المتدفع
 بحيث الكثرة فلا يتصور كثر اعتداده من هذه
 الحقيقة بل انما هي الاحتياج الى احواله المتدفع
 نوعيه فقط فلهذا لم يثبت الى احواله المتدفع
 مسائل الامور العامة بل انما اوردت على سبيل
 المتبانية في قسم الاعراض وفيه تكلف و
 ان استقرار الامور العامة في المشتقات وما
 في حكمها وحيث ان هذا السؤال طرأ على
 فيها في الاعراض هو تفصيل اكم لا الحكم انما
 الذي هو من الامور العامة ويدل على ذلك

الاعراض في قسم الاعراض عليها بنا على انها
 مبادئ مخصوصة لتفصيل من المسائل فاحالة
 عليها في هذا البحث البعض مع طول الفصل في
 الامتثال فان قيل هو لا يخص بقسم من الجود
 فليس لحواله مبادئ مخصوصة بالبحث في الامور
 كان كذلك لكن معظم الحاجة الى احواله المتدفع
 بحيث الكثرة فلا يتصور كثر اعتداده من هذه
 الحقيقة بل انما هي الاحتياج الى احواله المتدفع
 نوعيه فقط فلهذا لم يثبت الى احواله المتدفع
 مسائل الامور العامة بل انما اوردت على سبيل
 المتبانية في قسم الاعراض وفيه تكلف و
 ان استقرار الامور العامة في المشتقات وما
 في حكمها وحيث ان هذا السؤال طرأ على
 فيها في الاعراض هو تفصيل اكم لا الحكم انما
 الذي هو من الامور العامة ويدل على ذلك

لا حاجة الى التمام ذلك بناء على تقديره فان
 عدمه يعني دفع الوجود من احوال الموجودات
 بين الجوهر والعرض وكذا لا امتناع ان يوجد
 ما بالغير والمطلق التام له لا يقال المساء
 من العارية ما يخص بالوجود او ما يكون
 احوال الموجود من حيث هو موجود وليس العلة
 والامتناع كذلك لان نقول فيخرج الامكان
 ونظامه وان اريد ما يكون من احوال الجوهر
 اراد ما لم يتصور الوجود كما لا يحتاج ونفسه
 حاله كونه موجودا يعني انه لا ينافي الوجود بحجة
 عليه ان العارية لا دلالة لها على ذلك اصلها
 ما الباعث على هذه الارجحة حتى يلزم لا
 كون بعض المساجت تطفلا فان قيل ليس
 دفع الوجود المطلق ولا الذي من احوال
 الجوهر والعرض بل لا يصف به شيء اصلا
 نفس الامر كما حقق في بحث الجبرول المطلق
 لا يكون له وجودا في نفسه بل لا يصف به شيء اصلا
 نفس الامر كما حقق في بحث الجبرول المطلق

قال السيد خاشية التتبع ان كان ارشاد
 المهورات في القوى العالية وجودا هينها
 لم يكن الحكم بكونها معدوما مطلقا وفي الذين
 مطابقا للواقع الان يراد التقييد بالقوى
 البشرية وان لم يكن ادساها فيها وجودا
 هينها بل ارشادها في قواها فان لم يكن تصور
 التي بوجه ما وجودا له بل تصويره كغيره
 صدق ذلك الحكم بالادمية وان كان جميع
 التي وجوده في الذين على الفاحش مختلفة
 في تصحيح ذلك الحكم الى التقييد برمان سابق او
 لاح او بعضا لادها ان هناك كراهة وقد
 جواز الشك بعض تلك الاحتمالات في ذلك الموضع
 ومع تجويز تلك الاحتمالات كلا او بعضها لاح
 الى التمام كون المجوهر عنه مطلقا على انه
 يمكن ان يقال مع قطع النظر عما ذكر ان
 لا حاجة الى التمام ذلك بناء على تقديره فان
 عدمه يعني دفع الوجود من احوال الموجودات
 بين الجوهر والعرض وكذا لا امتناع ان يوجد
 ما بالغير والمطلق التام له لا يقال المساء
 من العارية ما يخص بالوجود او ما يكون
 احوال الموجود من حيث هو موجود وليس العلة
 والامتناع كذلك لان نقول فيخرج الامكان
 ونظامه وان اريد ما يكون من احوال الجوهر
 اراد ما لم يتصور الوجود كما لا يحتاج ونفسه
 حاله كونه موجودا يعني انه لا ينافي الوجود بحجة
 عليه ان العارية لا دلالة لها على ذلك اصلها
 ما الباعث على هذه الارجحة حتى يلزم لا
 كون بعض المساجت تطفلا فان قيل ليس
 دفع الوجود المطلق ولا الذي من احوال
 الجوهر والعرض بل لا يصف به شيء اصلا
 نفس الامر كما حقق في بحث الجبرول المطلق

لا حاجة الى التمام ذلك بناء على تقديره فان
 عدمه يعني دفع الوجود من احوال الموجودات
 بين الجوهر والعرض وكذا لا امتناع ان يوجد
 ما بالغير والمطلق التام له لا يقال المساء
 من العارية ما يخص بالوجود او ما يكون
 احوال الموجود من حيث هو موجود وليس العلة
 والامتناع كذلك لان نقول فيخرج الامكان
 ونظامه وان اريد ما يكون من احوال الجوهر
 اراد ما لم يتصور الوجود كما لا يحتاج ونفسه
 حاله كونه موجودا يعني انه لا ينافي الوجود بحجة
 عليه ان العارية لا دلالة لها على ذلك اصلها
 ما الباعث على هذه الارجحة حتى يلزم لا
 كون بعض المساجت تطفلا فان قيل ليس
 دفع الوجود المطلق ولا الذي من احوال
 الجوهر والعرض بل لا يصف به شيء اصلا
 نفس الامر كما حقق في بحث الجبرول المطلق

[illegible][illegible]

هو في الوجه والفرس من البرزخ
الوجودي والعدمي ان الوجود
لا يمكن ان يكون في قول
شانهن قاضيه

لا يتقاربان بالاجمال والتفصيل كما بين الانسان
 وتلخيص التالحق فالاولى ان نقول ان عدمه لا
 واقعا فاولى ان يمكن جعله خارجا عن حيزه
 السلب والكون للوجود فان اخذ العلم مضادا
 الى الوجود كان سلبا لكون مراد فانه والمراد هنا
 عدم الوجود ولم يصحح بالقيدين اتفاقا نظرية اتفاقا
 والشرع في هذا المعنى **قوله** وسوق على
 مفهوم الوجود اى يجب التصور وهو ظاهر فلا يد
 ما اورد عليه الشارح في الحاشية **قوله**
 واعتد عنه فيجب اما اولا فلاننا نعتب
 لهذا الاعتدال ونقول مفهوم الوجود يشمل على
 هذا الغلب معارضة **قوله**
 متبين مفهوم الوجود ومنهزم المبيعة لكن مفهوم
 الوجود معلوم لكل من يعرف من اللغة فاذا
 علم مفهومه صيغة المفعول علم مفهومه **قوله**
 وان جهل جهل فلو احتجج الوجود الى التعريف
 كان ذلك احتياج مفهوم الصيغة تعريف الوجود

بالبات العين ليس تعريفًا للوجود بالثبوت
لأنه غير محتاج إلى التعريف بل المحتاج إليه هو الجبر
الاحراز عن مفهوم الصيغة وأما ما بنا فلأنه
^{هذا صحيح ومنه كما في كتابنا}
يجوز أن يكون مفهوم الوجود والصيغة كلاهما
ومفهوم الموجود يجب لا يعرف بجزائه كما في سائر
المعومات المكتسبة والجواب عن الأول
ان ما علم من متن العقائد هو مفرد لفظاً
لا كنه الوجود والمقصود بالتعريف هنا هو
وعن الثاني ان تفصيل معنى الوجود إلى معنى
منه والصيغة معلوم من علم اللغة والصرف
اذ الجذر الأول يعلم من الاول والثاني من الثاني
وليس ذلك المعنى وطائفة المقام قطعاً بلوكا
كنه الوجود معلوماً لم يحتاج الوجود إلى التعريف
القضاء على التخصيص الذي هو معلوم من
اللغة فقام عليه ولو بني الاعتذار على ان

مني لانهم ان الوجوه معلومة الكائنات القصور المواد
 من حيث هو معلوم لانهم قد انما كنهه وان كان
 والذات معلوم منه

العرف بالحق المسن أو المسن بالعرف
أو المخرج بالحق وكل منها في اللغة
أو المسن أو المسن الأول أو المسن

وحيث ان ما لم يكون ان يكون ان لم يكون
كنهه ففصل التوفيق والذوق لا يترافق هذا القول
يكون القول لا حقيقة

152

[illegible]

مملوكا و مملوكا و مملوكا
 مملوكا و مملوكا و مملوكا
 مملوكا و مملوكا و مملوكا
 مملوكا و مملوكا و مملوكا

الذين علموا على يد هؤلاء
الشيوخ قد دفعوا الى انفسهم
وجعلوا عرقا ومطبا في اواني
الطبخ

تعلم ان استولى في جواب يا هوي من قوله
وغيره من

[illegible]

[Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

[illegible]

[illegible][illegible]

سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في الساعة السادسة
 في شهر ربيع الثاني
 في سنة ١٢٠٠ هـ

[illegible][illegible]

أخذ المقدمة الثالثة بوحدة العدم واستخرجها
 ما ذكره الشارح ليس بالحقيقة لخصا واللدل
 تركا المقدمة واستولا المقدمة أخرى كما بناه الأفرح
 التفرير حيث أخذنا العقول من العدم لا يفيج
 شيئا من الوجودات فلا استدراك أصل الدليل
 فان قال الشارح انه لا حاجة الى أخذ تلك المقدمة
 لظهور ان معنى العدم ذلك فلا ظهور في الوجود
 الاستغناء عند ان يكون قاطعا لا استدلالا
 وان صدق في الدلائل اعتمادا على ظهوره فلا استدلالا
 ١٢ التفرير الاول كيف على هذا التفرير لا يفيج
 أو المقدر ما ذكره الشارح بقوله من
 فهم حقيقة المصير على دلالة الاحتمال في كونه
 فاعلم جدا **و** يمكن ان يجعل ذلك هذا
 ما ذكره الشارح قدس سره حيث قال ولو سلم ان الوجود
 السلب لا يعدم الوجود في نفسه فلا استدلالا ولا تنقيا
 يتم المقصود بمرودة ان دفع التسمية مستلزمة في

الوجود لا يعدم الوجود في نفسه
 فلو كان العدم موقفا عن الوجود لكان الوجود
 قائما في نفسه لا يحتاج الى الوجود
 وقال في شرح التفرير الاول ان الوجود
 قائم في نفسه لا يحتاج الى الوجود
 لعدم قابلية الوجود على الوجود
 الى انفسه وليس قابلية الوجود على الوجود
 والوجود في نفسه

العدم لا يعدم الوجود في نفسه
 فلو كان العدم موقفا عن الوجود لكان الوجود
 قائما في نفسه لا يحتاج الى الوجود
 وقال في شرح التفرير الاول ان الوجود
 قائم في نفسه لا يحتاج الى الوجود
 لعدم قابلية الوجود على الوجود
 الى انفسه وليس قابلية الوجود على الوجود
 والوجود في نفسه

قد خرج الى ان ينضم اليه بطلان المصير المعنى
قول ان الشارح قدس سره لا يفيج الوجود
 في نفسه وهو ان العدم لا يفيض الوجود لانه دفع
 كل شيء يقتضي له فيكون الوجود نقضا للعدم لان
 احدا للمصير مع نقضا للاخر فيستلزم كون الاخر
 نقضا له ثم ان عدم العدم ايضا يقتضي للعدم لانه
 دفعه فعدم شيء لا يفيض الوجود وعلى عدم
 وليس الثاني هو الاول بعينه كما يتوهم لان تصور
 موقوف على تصور عدم بخلاف الوجود وجه
 المتفق عن ذلك ان يقال العدم اذا كان سلب
 الوجود حتى يكون في قوة السالبة وليس عدم الوجود
 نقضا له بل بالاشارة لانه في قوة السالبة السالبة
 المحمودة وفيه ليست نقضا للسالبة بل نقضا له
 هو الوجود الذي هو في قوة الموجبة وان اخذ
 بجوت سلب الوجود حتى يكون في قوة الموجبة لانه

العدم لا يعدم الوجود في نفسه
 فلو كان العدم موقفا عن الوجود لكان الوجود
 قائما في نفسه لا يحتاج الى الوجود
 وقال في شرح التفرير الاول ان الوجود
 قائم في نفسه لا يحتاج الى الوجود
 لعدم قابلية الوجود على الوجود
 الى انفسه وليس قابلية الوجود على الوجود
 والوجود في نفسه

العدم لا يعدم الوجود في نفسه
 فلو كان العدم موقفا عن الوجود لكان الوجود
 قائما في نفسه لا يحتاج الى الوجود
 وقال في شرح التفرير الاول ان الوجود
 قائم في نفسه لا يحتاج الى الوجود
 لعدم قابلية الوجود على الوجود
 الى انفسه وليس قابلية الوجود على الوجود
 والوجود في نفسه

التركيب يستلزم الاستعانة بالسيطاد لا معنى له الا
 اجتماع السيطاد غاية الامر ان كان مركبا موجودا
 اقضى السيطاد للوجود وان كان معدوما لا يقضي
 وجوده لا نقول معنى التركيب العقلي ان العقل
 يحلله الى امور في تلك الاجزاء العقلية فتلك الاجزاء
 والمعتقدات العقلية تلك الماهية لا يحتاج اليها
 الوجود اضافة الى ما في الخارج فتدوامها في ذهنه
 يمكن ان يوجد في نفسه من دون ذلك التعلق
 كما يتبين من اسمه المظهر الموضوع لنفسه لا يبرجه
 من وجوده ثم يحتاج اليها في القول المنطوق من
 الذهني لا في الوجود الذهني مطلقا فادام لم يكن له
 هذا القول المنطوق من الوجود الذهني لم يلزم ان
 الى السيطاد لا محذور في كون التحليل غير واقف
 عند حزمين كما في الغسام المتغير الى غير النهاية
 واستزيدك حقيقة هذا في مبحث تجري الام

والله

انشاء الله تعالى **قوله** لان السيطاد هذا المركب
 لما نرى ان يتبع كون السيطاد الحقيقي بهذا المركب مطلقا
 الى ان يتوقف عليه البرهان فان القدر الضروري
 ان المركب لا يدل من اجزاء يتقوم هو بها اما انها
 الى ما ليس بمركب فليس فيها نفسه والكثرة لا تدل
 من الواحد لعددي لامن الواحد الحقيقي لم يوازا
 على احاد اخر وهكذا مثلا الكثرة من افراد الا
 لا يتبعها من الانسان الواحد ثم الانسان الواحد
 متمثل على احاد اخر لا يكون انسانا ويجوز ان يكون
 واحد من تلك الاحاد ايضا متمثلا على احاد
 لا يكون من نوع تلك الاحاد وهكذا الى غير النهاية
 فلا ولي ان يمتنع برهان التطبيق **قوله**
 وهذا لما فهم الظن هذا اشارة الى حلول السلام

بوجه آخر ان هذا كذا كذا على سبيل التمثيل
 من

فان ما اوردته يتوجه على كلا الطرفين كما مر مفسلا
 ويؤيده قوله فلا دليل على استحالة اذ لو كان الا
 على كلا الطرفين فلا بد ان يكون
 خبر قولهم في غير من عليها ولم يصح القول
 في خبره فلهذا مر شذوذه من راض بالاول
 جيم

مختصا بالدليل الثاني لقائل ما يتم هذا الدليل
 فانه **قول** ان اقصى الدرس لقائل ان
 يقول لا يجوز ان يعنى النفسية بالنسبة الى بعض
 الافراد والجزئية بالنسبة الى احرار العرس بالنسبة
 الى احرافه ليس واحدا حقيقة حتى لا يتصور
 فيه اقتضا الامور المتعارضة والجواب ان
 هذا على تقدير التواطؤ غير جائز لان المتواطى لا
 بالذات والعرس ضرورة انه يكون اذ في
 الى ما هو اذ في له فلا يكون متواطيا نظرا انه انما
 تصور على تقدير التشكيك ورجع الى ما ذكره الشارح
 لا يفصل بعد **قوله** وانما يلزم ان لو كان الوجود
 متواطيا لا يخفى ان مقتضى المهرم الواحد لا يخفى
 عنه سواء كان متواطيا او متشككا والحق ان
 كلاهما شايخ على ما ذكرنا من اقتضا الوجود
 النفسية بالنسبة الى بعض والجزئية بالقياس

ما يكون مقتضى ذلك ان الوجود يقتضي شيئا
 من الوجود والنفسية والجزئية لا يكونا نفسية
 ان يكونا نفسية نفسية والوجود نفسية
 وهو ان بعض نفسية والوجود نفسية

الاحر والعرس بالقياس الى احرازه فيظهر الفرق
 بين صورتى التواطؤ والتشكيك لا يقال لغو
 ح المقترض للاقتضا فان الوجود على تقدير
 التواطؤ لا يكون نفسا لبعضه وخيرا لا حروما
 لا حروما كان الاختلاف مقتضى الذات ولا
 بخلاف ما اذا كان متشككا لانا نقول له اصل
 استدلال المعتل ان الوجود اما ان يقتضى له
 او يقتضى العينية او يقتضى العروس وعلى القائل
 لبيان يكون كذلك بالنسبة الى الجميع والجب
 تارة بمعنى المفصلة واخرى بتسليمها وفتح اللام
 اعني وجوب كونه كذلك بالنسبة الى الجميع لجواز
 ان يقتضى الوجود او العروس او النفسية
 بالنسبة الى بعض دون بعض فلا لغوا صلاقتا
 هذا ولكن يرد عليه انه اذا كان الوجود مقتضا
 بذاته للاحوال المنة كان كل حقيقة مقتضا

مرصدهم

الشك

لثلاث احوال فيكون وجود الواجب في الحقيقة
 المحيطة متلا عما رضا بعض المهيئات جزا لبعضها
 عينا لبعضها لا متناع تخلف معنى الذات
 عنها فتأمل **قوله** واقرى ما ذكره في
 اقوال الشكك اما بالاولوية او الاقدمية
 او الاشدة او الزيادة والنقصان اما
 الاولين في الذاتيات فلا يستلزم نسبة الذات
 للجميع ما هو ذاتي له ولا يخفى انه لا يتوجه عليه
 بالعارض لجواز كونه اولى بالنسبة الى بعض بان
 يكون مقتضى ذاته اقدم بان يكون القسافه
 به علة لانضاف الاخر به ولا يجري مثل النسبة
 الذاتي وهو كلف الذاتيات غير مجموعته واما
 اتفاق الاخرين فلون الاشد والازيدا اما ان
 يشتمل على شي ليس في الاضعف والافقر او
 وعلى الثاني لا يكون بينهما فرق وعلى الاول

لما هو السواد ان يميزه عن هذا التميز بغير ما للشكك في الذاتيات وعلما للفرق في صفته

ان يكون ذلك الثاني معتبرا في المهية ولا على الاول
 لا يكون الاضعف والافقر من تلك المهية
 ضرورية اتفاقا المهية باتفاق خبرنا وعلى الثاني
 لا يكون الاختلاف الذاتي بل في الخارج وهو
 المفروض وح لا شك ان التقص بالعارض لا
 ايضا اذ فيه على التقدير الاجبة اختلاف المفروض
 فكان قلت اذا فرضنا اختلاف شيئين في
 عارض معين كالسواد مثلا فلا يكون ذلك الا
 بان يقوم به أحدهما سوادا شدا وبالأخر سواد
 اضعف فنقول ان كالتفاوت بين السوادين
 في نفس مهية السواد واجزاها لزم الشكك
 في المهية او الذاتي وان كان في ارض عارض
 لهما لم يكن التفاوت بين الشين في السواد
 بل فيما يعرضه وهو خلاف المفروض على انه
 تنقل الكلام الى ذلك العارض وهكذا

ان يكون ذلك الثاني معتبرا في المهية ولا على الاول
 لا يكون الاضعف والافقر من تلك المهية
 ضرورية اتفاقا المهية باتفاق خبرنا وعلى الثاني
 لا يكون الاختلاف الذاتي بل في الخارج وهو
 المفروض وح لا شك ان التقص بالعارض لا
 ايضا اذ فيه على التقدير الاجبة اختلاف المفروض
 فكان قلت اذا فرضنا اختلاف شيئين في
 عارض معين كالسواد مثلا فلا يكون ذلك الا
 بان يقوم به أحدهما سوادا شدا وبالأخر سواد
 اضعف فنقول ان كالتفاوت بين السوادين
 في نفس مهية السواد واجزاها لزم الشكك
 في المهية او الذاتي وان كان في ارض عارض
 لهما لم يكن التفاوت بين الشين في السواد
 بل فيما يعرضه وهو خلاف المفروض على انه
 تنقل الكلام الى ذلك العارض وهكذا

من مرات الشدة والاضعف يمكن محقق
 كثيرة وبعد ذلك فيكون ذلك الامتياز بالغة
 او بالذات في حكمه حكم سائر المقادير التي يحكم
 باختلافها في زمان فان الاختلاف في زمانها والام
 غير مشبه على ذوي الحواس الضعيفة
 هذا في نقص بالذراع والذراعين ان اورد
 في المقام الاول فلو نتوج بالاذن ان
 مقدارية احدهما اريد من الاخر ووجه خط
 القسا دبل احدهما اريد من المهر او مقدارية
 كما قال في قاطعنا ياس الشفا في فضل خواص الكرم
 بعد ما حقق ان لا قصا دنية وكذلك ليس بطبيعة
 تضعف واشتداد ولا نقص او زيادة
 اعني هذا ان كمية لزيد والنقص من كمية ولكن
 اعني ان كمية لا يكون ازيد او امتد في انهما كمية
 من اخرى متساوية لها فلو كانتا شدة من شدة

وما يجب عليه ان يكون هذا ان المقادير المتفاوتة
 من الامكان متحدة بالوقت فان اذنا في نفسنا
 يتفاوتون في قوة فاما في نفسنا فيكون
 الامتياز في قوة فاما في نفسنا فيكون
 القوت متحدة في القوة في نفسنا فيكون
 فلو كانتا في نفسنا فيكون
 في نفسنا فيكون
 في نفسنا فيكون
 في نفسنا فيكون
 في نفسنا فيكون
 في نفسنا فيكون

ولا اربعة متحدة من اربعة ولا خط استقامة
 اي شدة في اذنا وبعد واحد من خط اخر
 كان من حيث المعنى الاضافي في ازيد منه اعني
 الطول الاصل في ثم قال في الفرق بين هذا
 الاشتداد الاريد وبين الاشتداد الاريد
 الذي يمتنع كونه في الكمية ان هذا لا يزيد يمكن ان
 يتاخر فيه المتولد حاصل وزيادة ولا فيزيد
 والاريد الذي يمتنع لا يمكن فيه ذلك وقال في
 الفضل السابق عليه واعلم ان الكثير بلا اضاف
 هو العدد والكثير بلا اضاف قد عرض في العدد وكذا
 القول في سائر ما يشابه ذلك هذا وكنت القدر
 مشحونة بقطار ما نقلناه من الشفا وان اورد
 في المقام الثاني فلا يحجب عنه الاية لانه انهما
 متماثلان بالكمية كما في مراتب الاعمال وهو
 بخلاف ما اقرره من ان القسمة الرضائية بما يكون

وقد اعتمدنا عليه في هذا
 منه

الى اجزاء متساوية في المهيئة او يعرف بين الزا
 والنقصان في الاعداد بينهما في المقادير ^{تعال}
 ان الاول يستند الى اختلاف في المهيئة دون الثاني
 فليتا مل فان قلت نحن نعلم ان القدر الذي
 في الذراعين ليس الا فراد من مهية المقدار ^{جودا}
 اسما بالفضل كما في الذراعين المتصلين او بالنوة
 كما في الذراعين المتصلين قلت نعم لكن الزا
 ليست مهية المقدار فان صدق قلنا المهيئة
 على الفردية على السؤال بل في العارض فان كونه
 على هذا الحد او على حد اخر امر عارض للمهيئة
 المقدار يتبعه عارض اخر هو نسبة الزا الى ^{هو}
 على حد اخر بالزيادة والنقصان فعملك
 بالتوجه للتاقي مع التجدد التاقي ليعمل عليك
 وجه الحق من جليل البيان ويجلي للوضح ^{الصدق}
 عن افق العيان ولقد اطيننا الكلام ونقي

في هذا المقام
 في هذا المقام
 في هذا المقام
 في هذا المقام

بعد جبايا في رواية المقام وعسى ان تاتي عليها
 في رسالة خست الشكك ان شاء الله **قوله**
 ليس المدعى الى قوله ما لا سبيل اليه غرض هذا
 القائل بيان حاله لا يراد اشكال فلا يرد عليه ذلك
قوله لا لا لانه ان العقل هو الوجود في حلق
 او هو مدعى فوظيفته اثبات لا المنع **قوله**
 لكن لا يلزم كلام المتن انت خير بان حمل ^{العقل}
 على التصديق غير بعيد كيف وبعضهم قسموا العقل
 الى المنصور والتصديق **قوله** وكلامه ^{الشاح}
 صريح في حلاوة القول فوالله هذا القائل
 كما يفهم من الشرح ناظر الى جواب هذا
 السؤال وهو ان على ما ذكره كما لا يخفى ^{وهو ان كان ذلك}
 على من نظره فيه **قوله** هذا بعد ان ثبت
 مقدمتان اقول لا استدرأ في ذلك ^{على}
 القائل لا نقول هذا الدليل لو تم لدل

في هذا المقام
 في هذا المقام
 في هذا المقام
 في هذا المقام

في هذا المقام
 في هذا المقام
 في هذا المقام
 في هذا المقام

المراد

توقف تمامه على المقدمتين لا يقدح في صحة
 وانما كان استدراكا لوجه استنتاج بعض التمام
 الى المقدمتين وان حمل كلامه على ان تمام الدليل
 يتوقف على المقدمتين حتى يكون تفصيلا للقائ
 الاستدراك عليه كان خلافا للاسما
 في بعض النسخ نعم لو ثبت لنا مقدمتان
 والثانية ان هذا الفرد معلوم لنا اما بالكنه
 او بوجه يتنازع عن جميع ما عداه اقوال
 على هذا التقدير يحتمل ان يكون معلوما لنا
 ولا نعلم انه معلوم اما على الثاني فلو اننا اذا
 تصورنا الانسان بالمتاحك فانا علمنا بوجه
 يتنازع عن جميع ما عداه ثم اذا تصورنا الحيوان
 الناطق يكون الانسان معلوما وربما لم
 ان الشيء المعلوم بوجه الضحك معلوم لنا
 بان ما علمناه بوجه الضحك بعينه هو الحيوان

استدراك على الثاني
 فلو اننا اذا تصورنا
 مقدم

المراد

الناطق نعم انما يثبت على هذا التقدير بالمغايرة
 بين تلك المتيقنات ولنا الوجه فقط واما على الاول
 ولانا اذا علمنا الشيء بالكنه ولم نعلم انه كنهه فربما
 يكون معلوما بكنهه عند تصور شيء ولا نعلم
 معلوما بالكنه كما اذا تصورنا الحيوان الناطق
 ولم نعلم انه كنه الانسان فانا نثبت في كونه معلوما
 بالكنه فاما اذا علمنا ماهية مثلا بالكنه
 وعلمنا الحيوان الناطق فانا نثبت في ان
 الانسان معلوم بالكنه عند تعلمنا الجمل
 بان الحيوان الناطق معلوم الحاصل عند
 بالكنه هو كنه الانسان فيجوز عندنا ان يكون
 وجهها من وجوه وعلى هذا فلا نعلم انه كنه
 الانسان غير معلوم لنا عند تصور كنه
 الانسان وان علمنا مغايرته للحيوان الناطق
 او لا نعلم انه كنهه نعم لو علمنا ان ذلك كنهه

هذا ما قد قيل في النسخ من ان كنه الانسان هو الناطق
 ان الشيء بالكنه كالانسان بالحيوان الناطق فلو علمنا
 كنه الانسان فانا نثبت في كونه معلوما بالكنه
 من الحاصل ان كنه الانسان فيجوز عندنا ان يكون
 من وجوه وعلى هذا فلا نعلم انه كنه الانسان
 غير معلوم لنا عند تصور كنه الانسان وان علمنا
 مغايرته للحيوان الناطق او لا نعلم انه كنهه

مثلا يجوز ان يكون معلوما
 ولا نعلم انه هو فلا نحصل
 لنا العلم بمغايرته بوجه

لا مدفع ذلك ولعل مراد الشارح لهذا ولا يتناقض
 مثل ذلك في التقدير الاول كما لا يخفى بل غاية الكلف
 ان يقال المراد بالوجه الذي يتنازع به عما عدا ذلك
 العقل ولا يخفى ما فيه من الركائز والتعسف
 ويمكن ان يقال لا يلزم من توقفه على العقل
 ان لا يتوقف على غيرها فيدفع البراءة على تقدير
 كونه متعلقا بالكنه اذ يتم ما مقام مقدمه اخرى
 في العلم بكونه كنهيا فيبقى الكلام في التقدير الاخر
 فانه لا يتم على المطر بعد الغيم اصلا فتدبر **قوله**
 لجواز ان يكون معلوما لا نقيا على تقدير
 لا يكون معلوما لا يجوز ان يكون معلوما اجتماع
 التخصيص لانا نقول على تقدير ان لا يكون
 معلوما محتمل هذا العقل ان يكون معلوما
 ولا منافاة بين انتفاء الشيء في الواقع وقيام
 بونه عند العقل **قوله** وايضا اذ لم يكف

أقول من الجواب في انتفاء هذا المقام هو انتفاء
 هذا العقل لا في نفس الامر بل في كون ذلك صحيحا
 من غير كلف بل ان كان ذلك والتقدير في الجواب
 جميع

لا متنازع

لا

معنى تصور الشيء بالكنه لاجالا وتقصيلا ان يكون
 هو نفسه متمثلا في الذهن والتصور بالوجه
 ان لا يكون هو متمثلا في الذهن بل بالبعد
 هو عليه كن يتوجه بالنفس الى ما يصدق
 هو عليه والمجردة والمرتب في الاول متعديان
 بالذات وفي الثاني مختلفان بالذات متعديان
 اتحادا بالعرض وحقائق ذلك ان اتحاد الشيء
 بما هو الذي له اوقات لا اقوى من اتحاد
 بالعرض الصادق عليه فان الاول اتحادا
 والآخر اتحادا بالعرض اذ مصداق ذلك للاتحاد
 هو قيام مبدأ الاشتقاق به حقيقة واعتبارا
 كالموجود ومعنوم هو مطلق الاتحاد وهو
 مشترك بين الذاتيات والعرضيات الا ان
 مصداق العمل فيها مختلف فاذا وجد فرد
 من الهيئة في الخارج كان ذاتياته موجودة

فمن حيث ما اذا كان التصور بالوجه لم يكن متعلقا
 بالذات بل يكون متعلقا بالعرض والذات
 متعلق في موضوع واحد ان كان متعلقا بالذات
 اليه لا يتصل بالعرض الى الجواب
 المتكردا بترجيح مدخله الوجه والوجه الذي يطبق
 عليه فانا اذا اخطانا على ذلك فكل حكايات
 بين شيئين لا وجود له في الواقع على ما اذا
 متعلقا بغير الوجه الذي لا يصدق على موضوع
 متعلقا بالعرض وهذا هو العرف في العلم
 القضية الطبيعية وهذا هو العرف في العلم
 بوجه الشيء والعلم بالذات لا يصدق في العلم
 من ان الفرق بين الذات والعرض ان الذات
 بالمتعلق هو الذي يمكن في العلم ان لا يصدق
 من حيث الوجود ان الذات لا يصدق في العلم
 في الذاتيات من الذاتيات والذات
 في الذاتيات من الذاتيات

اى عينها على سبل التور ولا يخلصهم
 كذا قالوا انما انا اشراف العرب على كل من
 السخية العرب من غيرها
 اوكليس كما بينت لا من غيرهم ولا يخلصهم
 والفصل المغفورين اوصى ان يكونوا اشراف
 منسوبة اليهم وقوله اذا كانا كذا
 بيان لما ذكره من ان
 ٥

الجزء الأولية ولكنها مجملًا قوله ادفعنا
ان شيئا ما ثبت له السواد اذ اخذت القضية
ما لم تكن حكمًا باجتماع المقضيين ادفعنا
السالبة لا يقتضي صدق العنوان على اولاده
في نفس الامر بل قد يكون صدقها صوابا قوله
العنوان واذا اخذت معدولة تصدقنا
السواد ليس موجود معدولة ممنوع عند الحق
قوله كان متناقضًا لتلك القضية اذ حيث
اد الصادق في نفس الامر هو ان السواد
بالضرورة ما دام موجودا باحد الوجودات
اد السواد المعدوم مطلقا ليس بسواد على ما
من ان صدق المحضية يستلزم وجود الموضع
وان السالبة تصيدق باتعنا ندق اذ كان
الموجود عين السواد كان الصادق ان السواد
سواد ما دام سوادا قوله السواد ليس

[illegible]

الحاصل اننا قد قد لا بد من
المعيار والمبادئ المعتمدة فيها
لم يعتبر لان بعض المصلحة العامة انه امر
واضحا المصلحة العامة فيها على وجهه

معنى ان ما هو انوار الوجود العارضة
للماهيات بغير علم كانه لعم
نفسه الموجود المطلق
واذا علم ان انوار الوجود
ليست من الوجودات بل هي من
الوجودات الدليل على كونها
على نفس الوجودات الدليل
انها كالانوار في الوجود
سواء علم بوجودها او لم
يكن علم بوجودها فلا يلزم
منها ان يكون الوجود
مقتضى الوجود بل هو
دليل على الوجود
وذلك ان الوجود
هو الذي لا ينفك
عن الوجودات
وذلك ان الوجود
هو الذي لا ينفك
عن الوجودات
وذلك ان الوجود
هو الذي لا ينفك
عن الوجودات

واما ان الانسان العاقل الموعود بالجزان فيصنف من غير ان
 يشترط وجوده كمال الفطنة كما سيجي في القسم الثاني من كتابي
 وجه الظن ان يدرك ذلك فيقول ان كمال الفطنة لا يشترط
 وجوده بل يشترط ان يكون كمال الفطنة كمال الفطنة
 وجه الظن ان يدرك ذلك فيقول ان كمال الفطنة لا يشترط
 وجوده بل يشترط ان يكون كمال الفطنة كمال الفطنة

[illegible]

ان كانت العلة الفاعلة للوجود لا يكون لها صورة
من حيث هي من غير ان يكون لها صورة

من حيث انها صورة ما متقدم على وجودها
الخارجي وان كان متاخرا عن وجودها الذي
وهذا الانقسام ليس في الخارج وانما هما
العينة من حيث انها عينة متاخرة عن
فكون الحيثية صورة فوجدت وجود
فصورت هذه الصورة العينة وهذا
معنى قولهم الحيثية تحتاج الى الصورة في
الوجود والصورة تحتاج اليها في الشخص
واما انما قلنا لوصف ذلك لكان ايضا
المعية بالوجود موقوف على انقسامها قبل
الانقسام بالوجود اما في الخارج او في الله
وعلى التعديرين بل لم يكونا صورة مرات
غير متناهية متتالية والجواب بان هذا
في الامور الاعتبارية لان الوجود امر اعتباري
لا يجدي لفعاله لو كان الانقسام بالوجود

من ذلك ان الحيثية ما قد ذات صورة ما
لوجود في الخارج فصار ذات الصورة
عينة في ذلك
فالملك في الحيثية هو صورة ما
في وجوده الحيثية من حيث انها صورة ما
الانقسام بالوجود من حيث انها صورة ما
من حيث هي من غير ان يكون لها صورة
في الوجود في نفسها واحد من هذه العينة
والاخرى انما هي صور من هذه العينة
المراتب الاخرى من هذه العينة

الخارجي في الخارج لا يلزم الا ان يكون له قبل ذلك
الوجود وجودا خارجا اخر وهكذا وهو ايضا
سلسل في الوجودات الخارجية التي هي
اعتبارية لا في الوجودات الخارجية فالت
التي الواحد يكون الا وجودا خارجا واحد
فلا يكون له وجودات غير متناهية متعددة
وهيئة اما في ذهن واحد في اذهان متعددة
فالمجرد هو تعدد الوجود الخارجي الذي هو
لا يتم في الوجودات وهذا المبدأ لا يتم
في ذهن لحوار التعدد فيه قلت الشيء الواحد
او احدثا في ذهننا فلا نملك ان نلبي
هذه الحالة الوجود واحد في ذهننا فاذا
انقسام هذا الوجود على انقسام الوجود
كان ذلك الوجود السابق اما في ذهننا وهو
بالوحدان كما مر في ذهن اخر ونقل الكلام

الانقسام في الوجود هو
في الوجودات الخارجية
وهو امر اعتباري
من

فالجواب انه لما ان يكون موجودا في مدركا
 بوجودات غير شبيهة او في مدرك غير متما^{شبه}
 بوجودات كذلك والاولى بل لا فاعلم
 ان الشيء الواحد اذا وجد في مدرك واحد
 لا يكون له في هذا الزمان في ذلك المدرك الا^{وجود}
 واحد وهذا ان لم يكن اجل من عدم تعدد^{الوجه}
 الخارج للشيء الواحد فليس بافتقار^{الثاني}
 يستلزم ان يكون في الوجود ادهان غير متما^{شبه}
 وربما ينبغي بطلان ذلك لو ان كان لا يكون^{كثرا}
 ترتيب اصلا وان كان بين الوجودات بها
 ترتيب لكن اذا حققت الوجود الذهني بالعلم^{تطابق}
 كفي في بطلانه ترتيب الصور الادراكية فاس^{وجود}
 لا يقال اذا جرى الكلام في الاتصاف^{بوجود}
 المطلق لم يمتس هذا الجواب اذ لا يمكن ان
 يقال ان اتصاف المتهمة بالوجود المطلق^{توقف}

من فرق على اتصافه بالوجود اذ لم ير ان
 قيل الاتصاف بالوجود المطلق اتصاف به
 لانه قولنا الاتصاف بالوجود المطلق اسبق
 الاتصاف بالخارج او الذي معنى منزلة توقف
 اتصافه به في ضمن فرد اخر ولا يجوز فيه^{شأن}
 علوما سبق من تحقق الاتصاف والتحقق
 انليس في الخارج مثلا الا المتهمة من د^{شأن}
 ان يكون هنا كالأمر المستق بالوجود ثم العقل
 كغريب من التحليل ينتزع منه ذلك الأمر
 ويصفية به ومطابق هذا الحكم ومصادقة
 هو عين تلك الهوية العينية كما ينتزع من^{يد}
 مثلا الانسانية وحكم بان الانسانية ثابتة
 له مع ان مصداق هذا الحكم ومطابقه ليس^{لا}
 ذات زيد ففسر عليه الموجود في الذهن ف^{ثبات}
 فان قلت فما الفرق بين الوجود والذات

يكون له
 وان اتصاف الشيء بكونه ذاتا متما^{شبه}
 بالخارج او في الذهن ليس مع يتو^{شبه}
 منه ه^{شأن}
 واعلم ان هذا الكلام^{شأن}

اقول قد علمت انه هم فان الجسم لا يتو البياض
 ومقابل له موجود في الخارج سابق على وجود
 البياض فهو في قدر المرتبة السابقة متصف
 بتلك الحقيقة واما الحقيقة من حيث هي فلا
 في الخارج الا بالوجود والعرض نفق من تلك الحقيقة
 في موجود في الخارج فلا ثبت لها من تلك الحقيقة
 حقيقة كونها الامروية ولا معدومة فان
 الجسم الخارج ابيض ولا ابيض فكيف يكون
 في الخارج لا ابيض ولا ابيض قلت هو في
 ابيض بعد تحقق البياض فيه ولكن في مرتبة وجود
 السابق على البياض لا ابيض ولا ابيض و
 ارتفاع القيصين المستحيل لان المستحيل ارتفاعا
 يجب نفس الامر مطلقا لا يجب مرتبة من الارتفاع
 فان الامور التي ليس بينها علاقة التقدم و
 التاخر والمحبة ليس بعضها في مرتبة الاخر

يعني ان الحقيقة لا يمكن ان يكون في الخارج ولا
 يمكن ان يوجد في الخارج في الخارج
 اراد بقوله نفق من تلك الحقيقة في وجود
 في الخارج ان الحقيقة من حيث هي لا يوجد
 تلك الحقيقة غير موجودة في وجود
 فلا ثبت لها من تلك الحقيقة اي محبة كونها
 موجود في الخارج لا يوجد في الخارج
 هذا معنى الارتفاع

ولا عدد وفتة المقامات يقال ان حقيقة الارتفاع
 عن العارضات ثابتة في مرتبة سابقة على مرتبة
 ذلك العارض وليس في الخارج مرتبة سابقة
 على مرتبة وجودها لكن لما في الخارج مرتبة سابقة
 على مرتبة الارتفاع بالعارضات الخارجية فلا يكون
 حقيقة الارتفاع عن الوجود والعدم ثابتا في
 الخارج بخلاف حقيقة الارتفاع عن الوجود
 ثابته من البياض فتأمل **قوله** لا شبهة
 في تصور الوجود الخارجي بدني وما ذكره
 شبه فلا يرد عليه ان اريد بالانوار الاحكام
 في قولهم الوجود الخارجي ما هو مبدل الانوار
 مصدر الاحكام الانوار والاحكام الخارجية
 لرفع الدور والاعم فدخل فيه الوجود
 فانه ايضا مبدل الانوار والاحكام الذهنية كما
 الثانية ولا يحتاج الى الجواب بان الآثار

المحقق في الوجود

القول الثالث من قول الاستماع في
خارج الزمان في نفس العقل والوجود الخارجي

استماعها
الخارجية ما يترتب على المهية في الخارج بمعنى ان
في خارج الزمن ولا يعتبر فيه الوجود الخارجي
فلا دور على ما في هذا الجواب من المناقشة
ولا الجواب بان معنى ترتيب الانا عليه
كونه فاعلا لا الموجود الذهني لا يصير مبداء
للتأثير في الغير فان عدمه كون المهية الموجودة
في ذهن فاعلا مطلقا منوع كيف وقد حرموا
بان وجود الغاية في ذهن علة فاعلية انما
الفاعل نعم فاعلية تأثيره في امر موجود في
الخارج بحال **قوله** فيجيبك يخص الدعوى
بالكلية اقول على تقدير الخضار الوجود في
الخارجي لا يلزم كونه الحقيقة الكلية فان
على ما علم تغيير الحكم على جميع ما هو فرد له
نفس الامر وعلى هذا التقدير يكون جميع افراد
الخارجية جميع ما هو فرد له في نفس الامر فاذا

لا يكون فاعلا لان
القول عليهم ليس بالاعلان مع انها
فالحاج
مخرج الشئ وفرد مطلقا وان
كان وجوده لا ينفك عن فاعله فاعله لا ينفك
سواء جرت في الخارج في ذهنه

الشف

انصف جميع افراد الخارجية بالمجمل اصدق
الحكم على جميع ما هو فرد له في نفس الامر غاية
الباب ان يكون الحقيقية مساوية للخارجية نعم
لو كان مغاها الحكم على جميع افراد الخارجية و
جميع افراد الدهنية كان كما ذكره لكن
على انه لو كان كذلك لم يصدق الحقيقية فيما
ليس له فرد خارجي والحق ان معنى قول المص
والا لمطلبت الحقيقة انه لم يحقق هذا القسم
من القضية بمعنى انه لا يكون لاعتباره فائدة
غير تنفع هذا القسم بالكلية كانه لا يحقق قضية
يكون تحكم فيها على ما هو لو منع بحسب ما علم نحو
فالامر الوجودي كالحق في مثله ادليس لاعتبار
فائدة **قوله** واحترقوا بذلك عن الموجه
ان اقول المتأخرون اعتبروا قضية سموها سموها
ما لته الجمول ودعوا ان موجهها لا يقتضي

القول الثاني من قول الاستماع في
خارج الزمان في نفس العقل والوجود الخارجي
القول الثالث من قول الاستماع في
خارج الزمان في نفس العقل والوجود الخارجي
القول الرابع من قول الاستماع في
خارج الزمان في نفس العقل والوجود الخارجي
القول الخامس من قول الاستماع في
خارج الزمان في نفس العقل والوجود الخارجي
القول السادس من قول الاستماع في
خارج الزمان في نفس العقل والوجود الخارجي
القول السابع من قول الاستماع في
خارج الزمان في نفس العقل والوجود الخارجي
القول الثامن من قول الاستماع في
خارج الزمان في نفس العقل والوجود الخارجي
القول التاسع من قول الاستماع في
خارج الزمان في نفس العقل والوجود الخارجي
القول العاشر من قول الاستماع في
خارج الزمان في نفس العقل والوجود الخارجي

مردم
اللفظ

وجود الموضوع وانها ساوية للسالفة وذكرنا
في تفصيل معناها والفرق بينها وبين السالفة
انما يحكم في السالفة بسلب المحمول عن الموضوع
وفي المرحية السالفة المحمول يرجع ويجعل ذلك
السلب عليه فيكون معنى السالفة **بنت**
ومعنى السالفة المحمول **حيث** **ست**
ويبين انهما متساويتان وجود الموضوع
ومساواتها للسالفة بانه اذا صدق سلب
من **ف** فيصدق على **ا** انه متفق عنه
والا لصدق لقيضه اعني ليس متفق عنه
فلا يصدق السالفة نعم واذا صدق ان **ج**
متفق عنه **ب** صدق سلب **ب** عنه لا محالة
واكثرها المصنف في نقد التنزيل فقال اذا حكم
السلب عن الربط فهو معنى العدول سواء كان
لفظ ليس مؤلفا فيه مع غيره او لفظ لا كريا

مع غيره لان جميع ذلك المؤلف والمركب يكون بمنزلة
منه يحكم به لانه القضية لا يمكن ان يحل محل
حمل هو وهو يكون معناها كل شيء يقال عليه **ج**
على الوجه المقرر فذلك الشيء الذي يحكم انه ليس
اولا **ا** و **ب** عبارة شئت فان جعل في المحمول
ليس معنى السلب حتى يلب شئان عن شئ صدق صيرا
المحمول وصدق قضية واخرج عن ان يكون محمولا
واما حال الموضوع في استدعاء الوجود فظما
نقرر هذا بعلامه واشارة بذلك الى الوجود المحقق
والمقدّم واجيب بان المحمول فيها هو مضمون
كما في قولك زيد ليس الوجود قائم ولا يبرهنونه كونه
القضية محمولة ولا عدم الفرق بينها وبين
لما في السالفة المحمول من التفصيل اذ فيه
اشارة الى حكم معتقد بخلاف المعدولة **ن**
معنى المعدولة مثلا ويدلنا بيانه وتبين

على الوجه الذي ذكره في المتن من صدق القول
على الاثر بالفضل والذوق في قوله القائل صدق
عليها الامكان **هـ** **منه**

معدولة
المعدولة
سأبها

السالبة المحمول زيدت كالمثبت ^{أقول}
 هذا الجواب لا يجدي فعلا لأن المحمول ^{المعدول}
 كون حرف السلب جزءا من المحمول من غير قيد
 زائد فإذا سلم كون حرف السلب جزءا لزم كونها منه
 معدولة سواء كان مجعلا أو مفصلا وما قبل
 من أن حرف السلب ليس فيها جزءا للمحمول يأتي
 ما ذكره في تفسيرها وما صرحوا به بانزاح
 وختم ذلك السلب عليه وإن اضطلع أحدهم
 أنها لا يسعي معدولة لا اعتبار قيد واندرجها
 فلا مشاحة في ذلك لكن المقصود من إثبات
 هذه القضية تحصيل موجهة يساوي السالبة
 ويشارك المعدولة المشهورة في عدم اقتضا
 وجود الموضوع وما ذكره من التفاوت
 بالاجمال والتفصيل لا يؤثر في ذلك ذلك
 التفاوت إنما هو في الملاحة لا في نفس المعنى

ولا يقتضي صدق أحدهما حيث يكذب الآخر
 بل نقول المقدمة القائمة بأن ثبوت الشيء
 يستدعي ثبوت المثبت له كلية لا يستدعي
 منها شيئا من المعنويات كيف لا والمعدول
 المطلق ليس شيئا من الأشياء أصلا والمحمول
 الذي يغيرونه لا جملة شيء ذهني فيلزم
 المعدول المطلق ^{وقد} قال الشيخ كل موضوع ^{لجواب}
 فهو موجود إما في الأعيان أو في الذهن وإما
 الموجب أن يكون الموضوع في لفظنا بالجملة
 المعدولة موجودا لأن نفس قولنا غير عادل
 يقتضي ذلك ولكن لأن الإيجاب يقتضي ذلك
 سواء كان نفس غير عادل يقع على المعدول ^{الموجود}
 لا يقع الآمل الموجود فقد بين أن الربط ^{ذلك}
 نصي ثبوت وإن لا يدخل خصوصية المحمول في الموضوع
 والحق عندي أن المساواة بينهما خيب الواقع

ولا يدل ذلك على ان شيئا من الالحاد ^{مستبعد}
وجود الموضوع بيان دلالة لما دل الرضا
على ان جميع الموضوعات موجودة في نفس الامر
اذ ما من مفهوم الا يوضح ان يحكم عليه حكم
الخيالي صادق وذلك يدل على وجوده
في نفس الامر فاذا صدقت السالبة صدقت
الموجبة التي محمولها سلبت لك المحمول بالبيان
المنقول انما وليس ذلك متينا على ان
من اراد ان صادق سلب به عن وجوده
تلك الموجبة لا يقتضي وجود الموضوع كما
توقفه بل على ان الوجود الذي يقتضيه ذلك
الاجاب هو الوجود في نفس الامر وجميع المفاهيم
متشابهة في ذلك الوجود فان قلت
انه لا يصدق الا لا شيء والا لا يمكن بالاجاب
العام على شيء بحسب نفس الامر فاذا قلت كل
لا يمكن بالامكان العام فلا وجود لموضوع

هذه القضية اصلا فيجب ان لا يصدق بناء
على ما ذكرته من اقتضاها وجود الموضوع
ينقض كثير من قواعدهم لكونه يقتضي التناقض
متساويين وان كان من الموجبة الكلية كمنها
التي هي
التي هي كما هو من هب القدماء وهذا هو
حذا هم على اثبات الموجبة السالبة المحمول
ولهم بما لا يستدعي وجود الموضوع قلت
القضية المذكورة بعيدة حقيقة على ما ذكره
في الجواهر المطلق اعني كلما لو وجد كان لا شيئا
فهو بحيث لو وجد كان لا يمكننا ويدل على
المفروض لا لا يقع على المنذر رب فظهر ان كون
هذه الموجبة مساوية للسالبة لا يناقض اقتضاها
تلك الموجبة لوجود الموضوع وعدم اقتضاها
بل انما يلزم من هذا الاقتضا وعدمه انه لو لم
لكان الموضوعات وجودا صدقت السالبة

على هذا الفرض دون الموجبة وذلك لا يقتض
 والمساواة الواقعة بينهما وأنه لا حاجة في دفعي
 المنقوص الى استثناء شئ من الموجبات من الحكم
 باقتضاءها وجود الموضوع أصلا هي انه حكم
 كما ثم فاحفظ بهذا التحقيق فانه بذلك حقيق
قوله اد لا يستلزم ان يقا لكون محال الز
 اقول يجوز ان يكون الشئ وجودا ان كلاً
 ذهنيان لكن احدهما لا يكون متشأ فلا تارو
 الاخر يحد وعذو كما رجي في ترتيب الاثر كقول
 صاحب هذا الجواب قدس سره في العلم فاطلق
 الخارج منها واراد به ما يتناول ما يحد وعذو
 في ترتيب الاثر فلا يبقى على مقصوده ما ذكره من
 لوارنه المهمة **قوله** وبهذا التحقيق
 هم قد جروا بقيام الجواهر الحاصلة في الذ
 وصرحوا بغيريتها ولذلك رادوا في تقرير الج

وتقبل على ان يكون الموضوع متشأ بالذات من غير
 فاذ حصل الوجود في ذاته من ذاته من غير
 الذي هو حقيقة فانه من غير ان يكون له وجود
 ان يكون له وجود فانه من غير ان يكون له وجود
 ومثلا الاشارة الى ان الموضوع متشأ بالذات من غير

فان الشئ متشأ في ذاته انما بان هو الجوه
 الحاصلة في العلم من غير ان يكون له وجود
 حقيقته في ذاته من غير ان يكون له وجود
 وهو انما هو موضوع لا يتقبل
 انفسه ولا انفسه

قولهم اذا وجدت في الخارج كما وصرحوا بان
 لاما فاقا بين كون الشئ جوهرا وعضائيا على
 العزم هو الموجود في موضوع لاما يكون في
 موضوع اذا وجد في الخارج كل ذلك صحيح
 به في كتب **قوله** الشيخ وغيره فادكره لان
 ترجيح الكلام **قوله** اد المراد بالجوهري
 على ما حققه من ان ذلك الامر ليس قاعا بال
 لا حاجة في قوله اذا وجدت في الخارج فانه
 حال كونه في الذهن ايض ليس في موضوع ضرورة
 ان المراد بالموضوع في التعريف موضوعه وهو
 ليس موجودا في موضوعه على ما حققه لان
 ليس موضوعا له عند لانه ليس قاعا به كما صرح
قوله وثانها موجودا وجود الامر الثاني
 في الخارج هم نعم انصاف الذهن في الخارج
 ثم لا يلزم منه وجوده فيه كما يقرن **قوله**

النفوس

فإن كل قول لا يجوز أن يكون عارضا
أيا كيفية سبيل السامعة وتنشئة الأمور
للذهنية بالأمور العينية نظير ذلك أن المحققين
كالمعلم وغيره طمان العدم مراعاتي مع
تقسيم الكم إلى المتصل والمنفصل مساعمة ثقة
بما قرره في هذه **قوله** وعلى تحقيقنا هذا القول
أقول هذا القائم بالذهن كان مقارنا
للأمر المعلوم بالمهية كما يدل عليه ظاهر كلامه
فهو بعينه القول بالشيء والمثال وإن كان
مستخدما فيه أعاد الأشكال الأولية وهو زو
اقتضاه ذهن بما علم انتفاؤه قطعا ولا
الثاني أيضا ضرورة أن ما هو مستخدم ^{بالله}
في المهية ليكون كيفية الخفية فإن قيل القائل
بالشيء والمثال لا يقول بخصوص المهية لأنها
في الذهن الأعلى طريق المجاز ونحن نقول به

40

الحمد لله الذي جعل في كتابه
الهدى والرشاد والبرهان
والنور والهدى والرشاد
والنور والهدى والرشاد

الكناز في مقام السخ فلاح
البرهان

المعروف

فلا يكون المحرك باقيا بالفعل ومثل هذا ^{يظهر}
 انه لا يمكن الحركة في الصورة واما جواز تبدل
 الوجود على نحو تبدل الصورة اعني دفعة لا على ^{سبل}
 التدرج فليس الكلام هنا في عقبه بل المطعنا في
 الحركة كما صرح به الشيخ فلا بد مما ادركه ^{عليه}
 فان قلت يلزم من هذا ان لا يكون المحرك ^{شي}
 مكان بالفعل ولا المحرك الكلي بالفعل وهو ^{بطل}
 بالضرورة قلت انما يقصص المحرك بالفعل ^{بال}
 الحركة بالتوسط بين تلك الاعراض والـ ^{فان}
 وذلك المتوسط حادثة بين صرافة القوة ومحوته
 الفعل والقدرة الصورية هو ان الجسم لا يخرج عن
 تلك الاعراض والتوسط فيها واما انه لا يخرج
 عن افراده بالفعل فليس ضروريا ولا مبرهنا
 بل البرهان ان رعا اقصي خلافه قال الشيخ ^{لنقا}
 بعد ما حقق من انه لا حركة في الجوهر لان الحركة

لنقدم جوهر المحرك كونه في الجوهر

يكون له صورة هو بها بالفعل ويكون جوهر ^{محل}
 بالفعل ان كان هو الجوهر الذي كان قبل ^{اي قبل الحركة}
 موجودا الى وقت حصول الجوهر الثاني وان
 كان جوهر غير الذي منه واليه ويكون قد
 تبدل الجوهر الاول الى الجوهر الاوسط وغير ^{ان}
 والكلام فيه كما تكلم في الجوهر الذي في الحركة
 فيه فلا يلزم مثل هذا على حركة الاستحالة لان
 الحقيقة محتاجة في قوامها الى وجود صورة بالفعل ^{لان تلك الاستحالة لا يبرهن فيها}
 والصورة اذا وجدت حصلت نوعا بالفعل
 فوجب ان يكون الجوهر الذي بين الجوهرين ^{لام}
 بالفعل ليس بالعرض وكذلك الاعراض التي ^{لام}
 بين كيفيتين فانه مستغنى عنها في قوام المصنوع
 بالفعل ^{قوله} فانه ليس شرا من حيث ^{قوله}
 لم لا يجوز شريطة القطع مثلا من حيث انه ^{ان يكون}
 وهو امر وجودي لا يقد لبقية من دليل اذا

لم يقسم في مادة القطع لم يثبت الكلية قطعا
 لا يقال لو كان شرهه لكان القطع الغير المثل
 الحذر ونحوه غير شره لا نقول لا نفي الخصار
 شرهه في ذلك فلا يلزم ما ذكرتم بل نقول لا
 شرهه لذاته لابد لنفيه من بيان فان قيل شرهه
 الالم ليس لكونه اذ ما كان كما لا يدرك بل لكونه
 اذ ما كانا في نفي جح الى العدم ولنا شرهه لكونه
 اذ ما كانا في وهو امر متعلق بامر عدي وذلك
 الامر التبعي الخاص شره لذاته وان كان متعلقه
 شره ايضا فانه لا شك ان تفرق الاتصال شره
 اذ ركبا ولم يدركتم الالم المترتب عليه شره
 اخر لا نيكو غاقل حتى لو كان القرف يدرك
 الالم لم يكن هذا شره اخر والتحق ان ارادوا
 ان منشاء الشره هو العدم فلا يرد هذا
 وان ارادوا ان الشره لذاته هو العدم وما

انما وصفه بالعرض حتى لا يكون في الحقيقة
 الاشرية واحدة هي صفة العدم بالذات
 وليس المعبر به بسطة لا هو شان الاتصال
 بالعرض فهو اذ فاقهم **قوله** ويرد عليهم ان
 هذه القيمة اعلمه اذ بالصدق الاضمر
 فلا يرد المناقشة على المعنى نعم يرد ان الصدق
 انما يستعمل في وصفه لمعروف من الصدق من حيثية
 واحدة والوجود لا يعرض جميع المعقولات
 من جميع الخيالات ضرورة انه لا يعرض المعينة
 من حيث هو معدوم فان قيل كل معقول ان
 كل حيثية هو اما في الذهن او في الخارج فلا
 يتوقف على المعقولات بمضادة اصلا
 والا لاجتماع الصدق فلنا بعد تسليم ما ذكرتم
 من عدم انصاف المعقولات بصدقه لا يتسلم
 ان لا يكون له صدق لو ان يكون لصدقه

ثم نقول لو كان ان يثبت في ذلك الحقيقة
 غير الاشترط ان يقال ان افرضا وجوده في
 فرضنا انه لا يحصل بسببه نقص في شيء من
 الاشياء اعم فلا شك في ان وجوده في
 فانه حيز بالية الوجود ليس فيه شيء من
 الخلق من الاشياء فاعلم ان ذلك
 ان الشره بالذات هو العدم والوجود
 والوجود انما يعبر به بالانتماء
 انما لا يعرض الصدق في
 معدوم

[illegible]

النبي والمواحي

32

[illegible]

فهذا ان يجمع الحكمة عندها وذلك بان يكون
 ذلك الامر كسب هذا النوع من الوجود مبدأ
 لا تراعى هذه النسبة وهذا لا يقتضي وجود
 تلك النسبة في الخارج اصلاً وسبباً لهذا
 زيادة تفصيل **قوله** لتبت تجربة اي ثبوت
ب الذي هو الموضوع **قوله** والآتي
 اي ثبوت **ب** وبان ثبوت **ب** يتقوى عن
ب حكم المقدمة الثانية وفيه نظر اذ
 من انقضاء ثبوت **ب** انقضاء **ب** حتى يلزم انقضاء
 عنه لجواز ان يكون الثبوت امر غير ثابت
 في نفسه ثابته الخيرة وهو **ب** كما في الوجود **ب**
 من المحسوسات التي غير موجودة في نفسها والجواب
 المراد بثبوت ثبوت **ب** ثبوت ثبوت **ب** لولا ان
 انقضاء ثبوت ثبوت **ب** بهذا الحق مستلزم
ب ضرورة انما اذا اتفق ثبوت ثبوت **ب** من **ب**

ثابته انما هو الذي لا يثبت في نفسه
 الخارجية ان يكون المستلزم في ذاته
 الذي في ذاته لا يكون المستلزم في ذاته
 المستلزم في ذاته لا يكون المستلزم في ذاته
 المستلزم في ذاته لا يكون المستلزم في ذاته
 المستلزم في ذاته لا يكون المستلزم في ذاته

يعني ان المراد من ثبوت
 الثبوت ثبوت ثبوت **ب**
 لئلا يثبت ثبوت ثبوت **ب**
 ثبوت ثبوت ثبوت ثبوت **ب**
 الثبوت

ب ثابته اذ لا معنى لكون **ب** ثابته الا ثبوت
 الثبوت له بناء على المقدمة الاولى وتبينه
 انه لو ثبت **ب** كان **ب** ثابته حكم القضية
 الثانية وذلك مستلزم ثبوت ثبوت **ب** اي له
 لا في نفسه اذ لا معنى لكون **ب** ثابته الا ذلك
 حكم المقدمة الاولى وذلك حكم المقدمة الثانية
 يستلزم ثبوت موضوع هذه القضية الذي
 هو الثبوت ويكون الثبوت ثابته في نفسه
 ثم لا معنى لذلك في ثبوت الثبوت الثاني للثبوت
 الاول لحكم المقدمة الاولى فيلزم ان يكون الثبوت
 الثاني ثابته لحكم المقدمة الثانية وهكذا
 يظهر ان التسلسل في الثبوتات الثابتة
 في نفسها يدل على ثبوت كل من الثبوتات لما
 هو سابق عليه مثلاً في المرتبة الاولى ثبوت
ب في نفسه ثابت في نفسه لا ثابت لغرض

المقدمة

فصل قضية موجبة وفي
 قول الامة ثابته لثبوت
 الامة فيلزم

وهو **ب** ثم ثبوت ذلك الثبوت في نفسه ثابت
 في نفسه لانه ثابت لغيره وهو ثبوت **ب** في نفسه
 فانه في الشك فظهر مقصوده وعلم منه ^{وهو انه لا يكون اثباتا كالمرة}
 يمكن ان يراد من اول الامر ثبوت ثبوت **ب**
 في نفسه ادلوا ان ثبوت ثبوت **ب** في نفسه لم يكن ثبوت
ب ثابتا **ب** بنا على ان ضد الالجاب يستحق
 ثبوت الموضوع في نفسه فاذا لم يكن ثابتا **ب**
 لم يكن **ب** لم يكن **ب** ثابتا اد لا معنى لكونه ثابتا الا
 ثبوت الثبوت لم يحكم المقدم الا في **ب** وذلك
 حكمه في قول على تقدير قوة مدركه قدر الخبر
 عنه وان قيل يلزم التسلسل في الصور الدائمة
 فانه ان يقول بانها صلة في بعض المراتك العلية
 بطريق الاجمال **قوله** ولا يختص الا بالثبوت
 اقول **ج** بكل اثبات الوجود الدقيق مع انهم
 قطعوا ان الموضوع في انفسه فليس له المحمول في

لا خلاف في ذلك بل انما هو في بعض المقامات
 احسن المقدمات في ثبوت الوجود الدقيق

المشتك باحد الوجهين سواء كان قياسا به باقية
 متبرعا منه فلا بد لنا لانفسنا فان ثبوت
 لا يكون في الكواذب والصواب والكواذب ^{للموضوع}
 في اصل الثبوت الذي فلا بد للصواب من ثبوت
 احز وحيث لا يكون في الخارج اصلا فلا بد من ثبوت
 احز من الثبوت وتما من القول فيه يعقبي مبنا
 في يعقبي نفس الامر فان مذكوره غير تام **قوله** لا لا يعقبي
 او بما قيل في قول على الوجهين لا يعقبي النسبة
 الخارجية قالوا انها معبرة في الخبر لانفسها ^{العلمية} في
 ولا يات في تلك النسبة منه الا ان يرجع الى
 ما نقله من بعض المحققين ثم لا يخفى ان ثبوت ^{في الصورة}
 ثبوت اخر على ان وجهه فرض بل انساب في اليه ^{في}
 وجه كان يستلزم ثبوت ذلك الامر فان ^{الاحز} ثبوت
 سئل الى المعنى المطلق ليس هو لا شيئا ما بالعلم
 فلا يخفى ان ثبوت الوجهين نفع نعم او موقش

مع كونه مامدق عليه الموضوع
 على استلزام عبوره كيف لا
 المعدد المطلق

هذا هو المطلوب في جواب السؤال الثاني

في نقد هذا الشوب على صدق المحمول عليه و
 بوجه له لم يتعد لكن لا يعلق له بهذا المرس
 وهو المتخصص عن الاشكال الذي استصعبه
 ثم في عبارة من لان في كل من الوجهين ^{انما يتبع} انما
 ينشأ واحد المقدمين فليس فيها محذور عن الا
 المذكور الذي يحصله القدر في صحة المقدتين
 باستلزامها بنشأ الاول بل فيها تسليم لذلك
 الاراد فليجمل كلامه على انه لا يخلص عن لزوم
 التمس في الامور العينية الا بترك وج يكون من
 بنية السؤال فليشتمل **قوله** وعلى اعتبار ^{وجود}
 الذي قد عرفت لازم من هذا المعنى **قوله**
 اني الامور العينية لا امرى بالاعتبارات
 يعني ان القدرة ثابتة اقوله فان قلت هذا
 الاشكال مشترك في الوجود بين المعزلة وغيرهم
 ادلا بآثار الذات ولا وجود للاقتضائين ^{منهم}
 ايهم فلا وجه للتحضير بهم اذ لهم ان يقولوا

ان الوجود الذي

هنا

هذا بعينه وازد عليكم فما يكون جوابكم فهو جوا
 قلت الاقتضائين منع الوجود في الخارج و
 من ههنا ان المتشعب في بعض لا يثبت له اسلا
 فلا يعلق به تاثيرا فاعلا في التعلق بآثاره
 نحو من الوجود ^{النشأة} واما عند غيرهم فتوان كان
 من منع الوجود في الخارج فله وجود في نفس
 ويمكن تعلق اثباته بظهور مراد المقبول
 فانما الاقتضائين ما يقابل الشوب كما هو ^{مستلزم}
 المعزلة وعلى هذا يحتاج المعزلة والجواب الى
 ان يقولوا ان المتشعب في بعض بمعنى انه لا يثبت له
 في نفسه ولكن قد يكون له ثبوت لغيره وان تعلم
 ما فيه فان دليلهم يعطى كون ما هو ثابتا لغيره
 ثابتا لنفسه فتأمل **قوله** قلنا تاثير القدرة
 اقول المهية متصفة في الذهن بالوجود في الخارج
 فالخارج طرف للوجود ولا لا تضيق كما حققه

افصل المأخوذ من خاصية التجريد وغيره ما قلنا
هو السبب في عدمه

ان لا يكون التاثير في نفس النصارى بالوجود بل

۱۲۸۰

في حبسه لحرى ماون الارصاد رعين لقا

هو تلك الحبيبة على انا نقل الكلام الى تلك الحبيبة

ان الاتفاقيات في اللغة القانونية

بأن الإنصاف بها ليس لها

مناحر عن الوجود فيكون في الدهن لا

قوله يلجوا على هذا المقدر ذكر اثبات العلة

وَعَلَى الْمَوْلَاةِ الْمُحْصَنَاتِ أَرْبَعٌ كَمَا عَلَى الْفُرْسَانِ

وَمِنْ أَمْرِ أَنْ لِيَاكُلَ دُرُجَاتِ الْفَدْرَةِ الْكَبِيرِ

على الراء الخصم فانه اصح واظهر في خلافه فاعلم

قول بل يكفي ان يقال لا اله الا الله كما ينبغي تأييد العادة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يعني ما يدرى احوالها جلا ولا غير

الغاة انما ياتي في تأخير القدمة لا ما في الموجب اذ

محور ان يكون اثر الموصل ارضا بالاتفاق وفيه

۱۰۰

لأن الحق أن أثر المحبة أيضا عاين أن يكون قد

هذا المسمى ان تأخذ على القدر يكون المسمى
الان من انما هناك و مشكل ان لا تساو
في ذلك و انما على التعميم على هذا المسمى
ان يكون انما على التعميم على هذا المسمى
بل على هذا المسمى من ان يكون هو هو
في ان من هذا المسمى

بأن يكون إرادة مستمرة متعلقة بقدرها إلى مستمر

ويكون تقدم القدرة والأداء عليه تقدماً

وَإِنَّا لَإَرْفَاقِيَا إِلَهُكُمْ الْآنَ يُقَالُ هَذَا الزَّائِرُ

لهم وهم لا يحوزون تأثير القعدة في الأثر

قوله ويمكن الاعتدال فإنه كانه قال بعد

الامتداد اعلاه لما مر استغناؤه عن الـ

لما هتد وفي بعض النسخ لما كان هذه دعوى

ضرورية، وحاصله انما كان هذه المقدمة

ضرورية وماسة من القديسات الالهية غير

الاسلم شيا عا ذك القفاوت **قوله**

للمرءة ما هو لها من المال

بَعْدَ اَلْمَوْتِ وَ اَعْلَامُ اَمَانَةٍ وَ اَلْاَنْفِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ

المحبين فقط على غيرهم دون المومنين

الامكان لا يقدح في شؤنا هذا المعنى فلا

۱۱۱

المذكور في معرض السند السندية فالاولى ان
 الامكان امر اعتباري اي بقوة الموصوف
 الذهن فلا يلزم منه الاثبات الموصوف
قوله وعرفوها بانها صفة لوجود لا
 ولا معدومة ليس لغرض لوجود فائدة
 احترافية لا يحصل بدونه لان صفات
 المعدوم معدومة عندهم فيخرج لغرض
 ولا معدومة بل ذكره للكشف والتبيين
قوله لا يلام ان قولنا الوجود موجود
 لتأمل ان يقول اذا كان معنى الموجود
 الوجود كما اعترف به فقولنا الوجود موجود
 يتضمن ثبوت الوجود لنفسه
قوله فالاولى ان يقال معنوم الموجود
 تحليل الى المعنى في بعض الصور فلا تم
 انه يلزم صحة التحليل في جميع الصور

انما قال الاول ان كان الوجود
 اعتباريا لا يستلزم الوجود
 في الخارج بل هو في
 الذهن فقط
 والى الثاني ان
 الوجود في بعض
 الصور لا يلزم
 في جميع الصور
 بل هو في بعض
 الصور فقط

في هذه الصور ثبوت الشيء لنفسه **قوله** قلنا
 انما يتبع انصاف الشيء بقبضه بهو هذا
 اي لا يتبعه مستحق على علاقة فان مفهومه لا يمكن
 العام ممكن عام والحيث انه قال قيل هذا
 الجزئي والشخص واللامعنوم لا يغير ذلك لا يصدق
 على الشيء واذا لم يصدق على انصافه صدق
 عليها مثلا الجزئي لا جزئي واللامعنوم معنوم
 والممكن المتبع انصاف الشيء بالقبضين لا
 انصاف الشيء بقبضه فتأمل **قوله** فان كل
 صفة له اقول ما ذكره انصاف الشيء بما
 بقبضه استقاما ولا يلزم انصاف الشيء بقبضه
 استقاما ولو لم يلزم من الانصاف انصافا
 لا انصاف بالقبض للزم كون الجسم المتحرك
 لا يتحرك لانصافه بالسرعة وغيره مما ليس
 فالصواب ان يقال بل هو واقع فان

انما يتبع انصاف الشيء بقبضه بهو هذا
 اي لا يتبعه مستحق على علاقة فان مفهومه لا يمكن
 العام ممكن عام والحيث انه قال قيل هذا
 الجزئي والشخص واللامعنوم لا يغير ذلك لا يصدق
 على الشيء واذا لم يصدق على انصافه صدق
 عليها مثلا الجزئي لا جزئي واللامعنوم معنوم
 والممكن المتبع انصاف الشيء بالقبضين لا
 انصاف الشيء بقبضه فتأمل

انما يتبع انصاف الشيء بقبضه بهو هذا
 اي لا يتبعه مستحق على علاقة فان مفهومه لا يمكن
 العام ممكن عام والحيث انه قال قيل هذا
 الجزئي والشخص واللامعنوم لا يغير ذلك لا يصدق
 على الشيء واذا لم يصدق على انصافه صدق
 عليها مثلا الجزئي لا جزئي واللامعنوم معنوم
 والممكن المتبع انصاف الشيء بالقبضين لا
 انصاف الشيء بقبضه فتأمل

من الذات لئلا يلزم كون العارض عارضا
 بتمامه لا نقول المراد بالذات هنا ما يستقل
 بالموصية على ما صرح به الشريف المحقق في هذا
 فيه السواد كما صرح به الشيخ الاصفهاني
 قلت لعلم تخيلوا ان الحاصل كونها عارضة
 عن صفة الوجود والعدم يصح ان يصير المركب
 منها متصفا باحدا لوصفين كما في الاجزاء
 العارضة عن الصفات التي تتبع التركيب
 واضدادها لخلق المعدوم فانه متصف
 بالعدم فلا يخرج تركيب الوجود والحال منه
 لسراية عدم الجزء الى عدم الكل وهذا كما ان
 الاجزاء الشفا قد قد يصير بالتركيب ايضا كالشفا
 مثلا ولا يجوز ان يصير الاسود جزءا للابيض
 والشفا ف او كالجواهر الفردة الخالية عن
 المقدار الكبير والصغير يصير جزءا للصغير والكبير

فصل في استظهار ان الوجود يصفى الذات
 بالصفات السواد والابيض

الاسود غير المعدوم والابيض غير الوجود
 والصفات غير الحالكه

والمقدار بمقدار معين لا يصير جزءا للاصغر
 لا لثبوتها الى غير ذلك من الحالات والادها و
 ليس الغرض بتصحيح مدعيتهم بل ان شبه هذا ال
 الشيع الى حاشية من العقل مع عدم تفخييم
^{يكون في عدم الحالكه بالعدم ودر نفوس الوجود والعدم}
 وعدم استلزام تفخييم اياه مستبعدا
 فان قلت لاشاعة في القول بتركيب الحالكه من
 المعدوم بحسب الثبوت كما في تركيب الموجود من
 الحالكه بحسبه قلت ليس معنى كلام الشيخ
 ان هذا التركيب بحسب الوجود ولم يتبين ^{لث}
 اصلا بل معنى كلامه على ان الحالكه قدجا والعدم
 ولم يبلغ حد الوجود وتخييل ان التركيب من
 المعدوم لا يخرج الى العدم فهو عليه ان المركب
 من المعدوم منه مجازا ووجد العدم ومن ثم قال
 ولذلك جزءا ان يكون الحالكه مقرا للوجود
 ولم يجوزوا ان تكون المعدوم مقرا له

الثبوت وعلى الفرق بينه
 وبين التركيب بحسب

التي هي في الحقيقة
التي هي في الحقيقة

كيسين
اذ لا يخفى انه لو كان بناء كلامه على الفرق بين الترتيب
لم يفتش الفرق بين تقويم الحال للوجود وبين
تقويم المعدوم له فحصل كلامه الشارح ان الوا
يؤيد تقويمها بالمعدوم لكونها لم يبلغ حد الوجود
وان جا وزجد العدم ولا يخرجها تقويمها بالمعدوم
مطلقا عن كونها واسطة وحاصل المناقشة مع
بعض اخصر كان وسواء المعدوم احد وجودا او جهلا
في ان هذا يخرج عن كونها واسطة فان قال بان
هذا التركيب يجب الثبوت فلا يخرجها عن الوا
ظما انه دام كلامه اذ لا فرق بين تقويم الوجود
بالحال وتقومها بالعدم بل هما يكونان
الفرق على التحيل الذي ذكرناه في نظائره فاما
قول اي غير مضاف الى معنى اصلا العدم
المطلق بهذا المعنى صالح في نفسه للاضافة
الى الوجود وغيره من المبهومات ولو يجب
المعزوم فلا يكون مقابلا للوجود اصلا وقد

عقود

الشارح بمثل هذه ذلك وتكلم في دفعه في بل تفتن
هذا المصنف وتكلم عليه هناك انشاء الله
قول بل البراهنة تشهد بخلافه وما ذكره
في الوجود اظهر منه في العدم فمهما مقامان
احدهما ان السلب لا يمكن تصور غير مقيد
بشيء ما والثاني انه لا يمكن تصور الامضا
الى الوجود بخبر منه والثاني احق من الاول
كما لا يخفى **قول** اما اول قوله سلب مضاف
الى معزوم الوجود قول تقييده في نفسه بالوجود
لا ينافي كونه سلبا مطلقا كما في المعنى المطلق ونظائره
وقد شبه ان يكون العدم في اصل وضعه مطلق
الرفع لكن اشتد في معنى الوجود والمراد هنا
هذا المعنى بقرينة المقابلة **قول** واما ثانيا
اقول يجب ان الرفع مطلقا يمكن تصوره
بدون الوجود لكن هذا المعنى ليس مقابلا للوجود

بل المقابل له هو سلب الوجود وذلك لا يمكن
فصورته بدون الوجود **قوله** قلت المراد بالعدم
المراد بعدمه مثله عدمه غير مضاف الى ماهيته
كما ان الحقائق الوجودية كذلك هي لاياتي كون
المراد بالعدم ههنا رفع الوجود كيف والعدم
الذي هو غير مضاف اصله لا يقابل الوجود
قطعا كما علمت وح من دفع السؤال فانه علم
ناش من اطلاق العدم المطلق تارة على رفع
الوجود المطلق وتارة على ما يصيدق على شيء
وجود بعينه **قوله** فالظاهر انه تقابل العدم
والمملكة بل ان الله تعالى لا يحب والسلب
فان معنى العدم رفع الوجود من غير اعتبار
امر آخر معه قوله لا شك ان جميع الماهيات
قابل للوجود اذا المراد به ما هو اعم من الخاص
قلت ذلك لا يقتضي كون العدم عدم المملكة

سواء

لان تلك القابلية غير معتبرة في مفهوم العدد أصلا
اوليس معنى قولنا ب معدوم انه ميسر **قوله** عدم
قابل له بل معناه دفع الوجود عنه مع قطع النظر
عن قبول له ولا نقوله وهي معتبرة في مفهوم
المملكة الا بانه لا يصحق الا على الواقع **قوله** عدم
ذلك كون العدم المفيد عدم المملكة لا يقتضي كون
العدم المطلق ايضا كذلك فان قلت المطلق
غير منسوب الى شيء اصلا كما صرح به فلا يصح
عليه انه منسوب الى موضوع قابل للوجود بخلاف
المفيد على ما اعتبره فانه مقصور الى ماهية ما
وهو قابل للوجود فظهر الفرق لانا نقول ما
لم يعتبر قياس الوجود والعدم الى موضوع ما لم
يهما تقابل السلب والايضا فانه ذلك بين
في الحقيقة كما حقق في موضع ومنه ظهر الفرق
مطلان ما ذكره من كون القابل بين المطلقين

فذا بالفرق

بالحق الذي قرره تعالى في السلب الايجاب فقلت
 هذا ينبغي علوما مستحقة من ان نقول بالسلب
 الايجاب محقق في المعززة وانه لا يجب حوجه
 الى العقد قلت قد يحق نقول بالعدم والمكلف
 ايضا في المعززة فان مفهوم الحق اذا اعتبر
 في نفسه من غير مقابلة الى غير ذلك
 لا يجتمع مع الصبر في موضوع واحد فربما جهل
 فلا بد ان يخلو في العدم والمكلف والامحيز
 في البرقة وح فلا يكون الفرق بين السلب والايجاب
 كذا في الصبر ما هو عليه العلم من الاقسام
 والعدم والمكلف الا باعتبار الاستعداد في العدم
 دون السلب فان معنى الصبر بالصبر ليس معنى
 بالقره فلا يكون الفرق بان العدم والمكلف انما
 محقق في القضية التي موضوعها قابل لامر الوجود
 بخلاف السلب والايجاب كيف ذلك لا يصح
 لبعض المهنومات كالامور الشائعة سلبا قبا

والصبر هو الصبر على ما لا يمكن ان يكون له وجود
 والمكلف هو المكلف بالامر الذي لا يمكن ان يكون له وجود
 والامحيز هو المحيز بالامر الذي لا يمكن ان يكون له وجود

كما يعلم من التماثل
 سلبا الصبر فان معنى
 غير مفيد لوجوده
 بالقره
 لا يكون

والصبر على ما لا يمكن ان يكون له وجود

والصبر على ما لا يمكن ان يكون له وجود

العقد يكون جميع المهنومات كما مله لاهل
 باعتبار العقد في نفسه وباعتبار العقد كونهما
 ثم لا يخفى ان المعبر في السلب والعدم كونهما
 رفع الامر لوجوده ولا صدق مرتبة عليه
 على تقدير تسليم ذلك الصدق فانه يقع ما ذكره
 في المعاشية الطويلة التي كتبها لنا سيدنا
 في هذا البحث لا يخفى بل قد ذكرنا في
 نقول بالسلب والايجاب بالعدم والمكلف
 ايضا كون مهنوماتهما رفع مفهوم الآخر
 لا صدق في الآخر عليه وذلك معنى بين
 بادى نوحه ظاهر من كلام القوم ايضا
 مجتنب القابل في بعض النسخ بدل قوله واستك
 ان جميع المهنومات هذه العبارة والظاهر ان
 العقل اذا نسب الوجودا فما ينسبه الى المهنومة
 لتبليكه المهنومات لا الى مهنومة المشع هذا

فان النسبة الالهية قايمة لواقعة او سلم هذا
 وانما هو غير مفيد لوجوده لاختلاف الاستعداد
 جه

عدم ايضا اذا قيل ان القابل

ومشاه ذلك فتصوره ان لمعترفة
 العدم والمكلف استعداد الموضوع
 في نفسه وليس كذلك بل المترتبة
 كون ذلك الاستعداد مقابلة
 حتى معنى السلب بالعدم مع كون
 بالقره كما جرد
 انما وما الى عدم تسليم صدق سلبا
 على السلب كليا
 المجهود لا في هذا البحث ان القابل
 للوجود المطلق هو العدم المطلق
 السلب المطلق لا سلب الموجود مطلقا
 كما ذهب اليه الجمهور من اهل التحقيق
 بل قاطبة قائم دا هبون الى ان
 العدم المطلق الذي هو قايمة لوجوده
 المطلق هو سلب الوجود لا السلب
 ولم يخالف في ذلك الا الشارح
 جه

علت حاله مما ذكرنا بل لا يحصل له لأن العقل
 ينسب الوجود الى هبة المستع ويدل عليه و
 ولو صح ذلك لزم كون جميع الاعضاء مقدم للملك
 بمثل ما ذكر على ان الوجود المقيد على ما صوره
 هو الوجود المقيس الى الغير سواء اخذ مطلقا
 او خارجيا او ذهنيا فلا يثبت قوله انما

نسبة الى هبة لعلها كما هبة الممكن لا الى هبة
 المستع كما لا يخفى اللهم الا ان يقال هذا المستع
 مخصوص بالوجود الخارج والذهني و
 نفى المستع بالنظر الى هذه المادة فقط فتدبر
 ولعله لذلك امور غير هذه السجدة الاولى في
 الاضاف ان كلام هذا الجهر الامام محبط
 في هذا المقام وقد سمعت بعض تلامذته انه
 كتب تلبس الحاشية حين مدارسة الترح كما
 شبه لبعض ما فيه فرام ترجمه و ترجمه و

الى قوله
 المستع من قوله لا يحصل له
 النقض وعدم التواتر
 في

والعري ما نادى ذلك الاكثر السواد كما لا يخفى
 على من امكن النظر واجاد **قوله** ولا يكون
 العارض من جملة احواله فيه بحيث لا نه ان لا يكون
 انه يجب ان يكون اجزاء العارض باسرها
 عارضة لمعروض ذلك العارض فذلك يقتض
 بالضرورة فاعلم عارضة للجميع مع ان الوجود
 التي هي جزوهما ليست عارضة له بل لجزءه

وان ارد بداهة محسبان يكون اجزاء العارض ما
 اما للبعد وجزءه لجزءه فلما قلنا ان يكتفي بكون
 عارضا لجزءه وجزءه لجزءه وهلم جرا وعلين
 باختيار الشق الثاني ولا بد من الانتهاء الى
 جزوه لا يكون لجزءه فليز منه اما عارضه التي
 لنفسه او عدم كون اجزاء العارض عارضة لاجزاء
 ولا لجزءه وانت تعلم ان ذلك لا يتحقق انما
 يتم في الاجزاء الخارجية واما له هبة فللمنا

والعري ما نادى ذلك الاكثر السواد كما لا يخفى
 على من امكن النظر واجاد قوله ولا يكون
 العارض من جملة احواله فيه بحيث لا نه ان لا يكون
 انه يجب ان يكون اجزاء العارض باسرها
 عارضة لمعروض ذلك العارض فذلك يقتض
 بالضرورة فاعلم عارضة للجميع مع ان الوجود
 التي هي جزوهما ليست عارضة له بل لجزءه
 وان ارد بداهة محسبان يكون اجزاء العارض ما
 اما للبعد وجزءه لجزءه فلما قلنا ان يكتفي بكون
 عارضا لجزءه وجزءه لجزءه وهلم جرا وعلين
 باختيار الشق الثاني ولا بد من الانتهاء الى
 جزوه لا يكون لجزءه فليز منه اما عارضه التي
 لنفسه او عدم كون اجزاء العارض عارضة لاجزاء
 ولا لجزءه وانت تعلم ان ذلك لا يتحقق انما
 يتم في الاجزاء الخارجية واما له هبة فللمنا

تتم لا يرد السجدة الاولى

فيه بما لا واسع **قوله** واعتراض الالفاء
 الاعتراض على ما قرناه من ان الالف ليس الوجود
 وغيره من الاحوال **قوله** المستات اذا
 اراد به الموجود الخارج **قوله** المستات
 اما اذا والموجود المطلق اذ لا يتوهم عاقل
 ان الموجود الخارج اعم من الموجودات بل ما شهد
 به المتأرجح ايضا من انه لا ينافي في العقول
 بل يعرض لجميعها انما ياتي في الموجود
 المطلق دون الخارج فان قلت الممكن
 العام ونظائره اعم من الموجود المطلق
 لصدقها على المعدوم المطلق من حيث هو
 معدوم وعدم صدق الموجود المطلق
 عليه من تلك الحقيقة قلت **قوله** المعبر
 المشهور في اعم المطلق صدقه على
 لا يصدق عليه الا حصل صلا اذ لو

بعد تسليم ذلك
 التصدق

عليه

عليه الاخص ولو من حيثية اخرى لم يكن
 فيها عموم وحضور الايركان النامي و
 المستيقظ متساويان مع استحقاق
 من حيثية واحدة وكذا الممكن العام و
 الموجود المطلق متساويان لان كل ما صدق
 عليه الممكن العام يصدق عليه الموجود
 المطلق ولو باعتبار رتبة العكس ولا يتبع
 2 لان صدق الممكن العام على بعض المعنومات
 من حيثية لا يصدق الموجود المطلق عليه
 من تلكا الحقيقة **قوله** ويمكن دفع
 الاخر **قوله** فان قلت على تقدير ترك ذلك
 ايضا توجه التزام تقوم الشيء بما تصف
 بنقيضه فان الجنس ليس عين النوع بل هو
 غيره وهو متصف بنقيضه بمعنى انه لا هو
 وان كان احدهما محمولا على الاخر بالجل

المتعارف قلت الحيوان مثلا اذا اعتزل
 على شئ فاما ان يعنى به انه يعينه هو كانه
 التي على نفسه بعد التعلق لا اعتباري كالتعلق
 الوجود هو المهيبة او ليس والوجود هو
 او ليس واما ان يعنى به صدقه عليه
 ان ذلك الذي فرد من افراده او ما هو فرد
 لاحدهما هو فرد للآخر وهذا هو الشائع
 المتعارف ويحقق لذلك الماهية النقيض كل
 من الاعتبارين والجس وان لم يصدق
 على النوع بالمعنى الاول يصدق عليه بالمعنى
 الثاني فلا يصدق عليه فقيضه بهذا المعنى
 والمعدوم وهو ما يدعى مفهوم الموجود
 للحل المتعارف لا بالمعنى الاول كالمعنى الثاني
 كونه جزءا عقليا لمفهوم الوجود هذا وانت تعلم ان
 هذا لا يصدق من الاستدلال على بطلان الوجود

الوجود بانه لا مفهوم اعظم منها فاما يلازم
 اذا كان المراد بالوجود الموجود كما سلفنا
 لا يقال مفهوم الوجود شئ ثبت له الوجود
 فكيف يكون بسيطا لا ياتى بعد تسليم ذلك
 ليس للكلام في المفهوم المعنوي بل في المعنى
 العربي الذي المعبر عنه بهت وفي اللغة
 الآخر غير ادق فانه **يوجد** والوجود القائل
 وغير القائل بالشيء والصفة لا يخفى عليك
 بعدما سبق في تحقيق التشكيك ان الوجود
 لا يقبل الشدة والقسف ولا الزيادة
 والنقصان بل انما يقبل الاولوية وعدمها
 والتقدم والتأخر وقد صرح به في الفصل
 الثالث من المقالة الثانية من الهياكل
 بهذه العبارة ثم الوجود بما هو وجود لا يخفى
 بالشيء والصفة لا يقبل الاكمل ولا نقص

والفارق يختلف في هذه الاحكام وهي المقدم واللاحق
والاستقفا والخاصة والوجود والامكان
وهي ما لا يعقل الاعراض من المعقولات
آخر السيد قدس سره عرف فيها شرح المطالع
بما يعرض للمصيبة بحسب الوجود الادراك
الذهني اعني ما للوجود الذهني بخصوصه
معدل في عروضة ثم قال ليس معنى معقولات
ثانية لانها في المرتبة الثانية من العقل
لا يرى انه يمكن ان يعقل معنى الكلية الا
تعقل بمضمون يعبر عن وضوئها ولا شبهة في
هذا التعريف نعم يتوجه المناقشة بان
العوارض الذهنية لم لا يجوز ان تفكر
عن تعقل معروضاتها والاصالة الجزئية
لا تفيد وجاب بدعوى الحصر استقرا و
فهرها في حاشية التجريد بما يعرض للمعقولات

الأول في الدهن ولا يوجد في الخارج ^{أمرضا}
 ثم قال وبالمجمل فالغير في المعقولات الثانية
 أمثال أحدهما التي لا يكون معمولا ^{في الدهن}
 الأول بل يجب أن يعقل ما راضيا لعقول أخرى
 في الدهن وثانيها أن لا تكون في الخارج ^{بما يعقل}
 فتنسج ^{بغير الدهن} ^{فما تنسج} ^{بغير الدهن}
 فكل ما يعقل في الدرجة الأولى وهو معقول ^{فما تنسج}
 فتنسج ^{بغير الدهن} ^{فما تنسج} ^{بغير الدهن}
 موجودا ^{بغير الدهن} ^{فما تنسج} ^{بغير الدهن}
 وكذا ما لا يعقل إلا ما راضيا لغيره إذا كان في
 الخارج ^{بما يعقل} ^{فما تنسج} ^{بغير الدهن}
 فتنسج ^{بغير الدهن} ^{فما تنسج} ^{بغير الدهن}
 يستنبط من هذا الكلام تغريفا أن أحزان ^{بغير الدهن}
 ما ذكره أولا أحدهما لا يمكن أن يعقل إلا
 عارضا لمعقول في الدهن ولا يكون في الخارج
 ما يطابقه ذلك من تفصيل الأمرين فثانيها
 ما لا يعقل إلا ما راضيا لغيره وليس في الخارج ما

[illegible]

منه في قوله ما لا يفعل الا
ما لا يفعل الا ما لا يفعل الا
ما لا يفعل الا ما لا يفعل الا

بما بقه وذلك من قوله فكل ما يفعل الى
ما فعل ما التعريف الاول فلا استدراك
فيه اذ لم يصرح بان التعريف الثاني فيه لا يخرج
الاضافات فلعلة لا يخرج لوازم المهية
اذ يصدر ق عليها انها يعرض المعقولات الاولى
في الذهن كما انها يعرضها في الخارج ودلالة
العبارة على كون الوجود الذي يخصصه نشأ
العروض منه واما التعريف الثاني وهو
المستظن فالقيد الثاني لا يحتاج اليه لا يخرج
الاضافات التي عرّضها لاجب الخارج وهو
ولا لا يخرج الاضافات التي هي لوازم المهية
و لا يمكن تعقلها عارضة لها لاجب الخارج فلا
يصدر ق عليها انها لا يفعل الا ما عارضة لمعقولات
اجز في الذهن ولعله اقدمه للتبيين لا
لا لا احتراز واما التعريف الثالث فظاهر

ان قوله

ان قوله ما لا يفعل الا ما عارضا لغيره يتبادر الى
تحتاج الى القيد الاخير للاحتراز عما تم قوله
او قيل بحقيقة الخارج حول على التعريف الاول
في الخارج وكان انصاف المهية بها لاجب وجودها
الخارجي لم يكن معقولات ثانياً ايضاً كما علم من
تحقيق هذا وعرفنا في شرح المواقف بما
يعرض المعقولات من حيث انها في الذهن
ولا يخادى بها امر في الخارج ويمكن ان يجعل
الثاني للاحتراز عن لوازم المهية كما سلف في المناقشة
فيه مجال واما التعريف الذي ذكره الشارح
فما لم يقيد العروض فيه بكونه في الذهن ولا
يشمل بظاهره الاضافات فيحتاج الى القيد
الاخير لا يخرجها للهمة الا ان يتكلف باقتضا
الحقيقة حتى يكون المراد ما لا يفعل الا عارضا
لمعقولات اجز من حيث هو معقول خرفي
لوما في شرح المواقف وبالجملة لا استدراك في

يعني من حيث ان التعريف بالحقيقة
سقط لا يخصم فيخرج بالاول
لوازم المهية والخارج انما هو
العبارة ولو قيدت بالحقيقة لا يخرج
الاختصاص والاضافة عن كونه
يصدر ق على لوازم المهية انها تعرض للمعقولات
الاولى من حيث انها في الذهن ولعلها
ايضاً من حيث انها في الخارج

هذا القسم من كتابنا في بيان حقيقة الوجود
والفصل في الكلام على ما ذكرناه من
الوجود والعدم والخلق والفساد

هذا القيد وان فرض صحة الاكتفاء عنه بانه
وقد فصلت الكلام ليجعل الظاهر باطل المقام
قوله هناك لما سبق المشافاة مبينة
على ما حمله الشارح كلامه عليه لا على ما حمله
قدس سر فلان بقوله لك قرينة على ان
ما وجهت به كلامه وللشارح ان يجيب بانه
خلاف الواقع فلا يصح ان يقال على ما لم يجر
به كيف والاطلاق ظاهر فيما ذكرت وانت
خبر بانه اذا ثبت لزوم المشافاة على تعيين الخارج
تعين الحمل على الوجود الاخر ليدل على الكلام و
بقي المظهر في خلاف الواقع اولا **قوله** او
عما يورثه ان الاول ان يقال المحرم
بان الشئ لا يمكن تعقلها مطلقا والوجود على
تعقلها مطلقا لا يخبر بكونها عين الوجود لانه
فيما ذكره الشئ مناقضة لما مره فان كان كذا

مراد الوجود قد يفيد على خلاف ما قيل في
لا اعتبار لا معها الا في حيزان لا خط العقل في
ما لا يمكن الخلق

هذا القسم من كتابنا في بيان حقيقة الوجود
والفصل في الكلام على ما ذكرناه من
الوجود والعدم والخلق والفساد

جبه
شاهد

الاول

هذا القسم من كتابنا في بيان حقيقة الوجود
والفصل في الكلام على ما ذكرناه من
الوجود والعدم والخلق والفساد

الى الوجود لان في حيزان تعقل احدهما مطلقا مع عدم
جواز تعقل الآخر كذلك لتعقلهما **قوله** سواء
كانت معقولات اولى ادنى في ادا قيل الوجود
المهمة مزجج في كذا هو هذا القيد او ان
المعنى لا يسمي بغيره فالحكم لا يفسد العقول لا الاول
وهو ان بيان الحقيقة لا يشترط الوجود ولا الخلق
فكليت موجودة في الخارج فان الموحدة الخارج
لحجب وجودها في الخارج غير متحدة معها ادا
الثانية مسلوقة منها لحجب وجودها في الخارج
فيما الوجود فليس وجودها في الخارج وجود
تلك المعقولات الثانية مع اشترائها في هذا
الحكم فلعلمه لاحل ان بعض الناس يترجم ان
الشيء جنس الاحساس وقد حجب بعض
الحكم رسالة في رد هذا التوهم ونقل
في خواص بعض الكتب ان بعضا ترجم ان
المطلق موجود في الخارج وينضم اليه

ان المقصود الكلي ليس مجرد خارجي
فان الخارج على احاسيس العقل وعلى انواع
في الخارجيات الحقيقية بوجوه في الخارج
على هذا التقدير واما العقول لا الثانية

رج يظهر وجه الترجيح واما وجه تخصيص
الشيء بغيره لترجم سائر المعقولات
الثانية

المحصول الاشياء **قول** لا يمكن اجزاؤه فيما
 الاعداد اقول هذا القائل لم يفرغ الخلاف
 في تماثل الاعداد على ذلك بل انما فرغ الخلاف
 في تماثل المعدومات ومن جعلنا الاعداد
 الخارجة فلو جرى فيها القيل ان ذلك التماثل
 لكونها موجودة في ذاته لم يكن ذلك الاعداد
 معدومات تماثلها لكونها معدومات
 والمخلص ان لم يجعل الخلاف في تماثل الاعداد
 خلافا مستقلا بل جعله من جريئات الخلاف
 في تماثل المعدومات فلا يرد عليه ما ذكره
قول فرد المعتضد حيث قال قد يعرض لما
 حقتص بالطلاق ولم يعظم لان عدم التماثل
 معروض نفسه دائما وفيه نظر لان الدوام
 البعض لا يفتح في الحكم بثبوت المحمول لجميع افراد
 في بعض اوقات غاية ما في الباب ان يعرض

في قوله لا يمكن اجزاؤه
 في قوله هذا القائل
 في قوله لم يفرغ الخلاف
 في قوله بل انما فرغ الخلاف
 في قوله من جعلنا الاعداد
 في قوله الخارجة
 في قوله لكونها موجودة
 في قوله في ذاته
 في قوله لم يكن ذلك
 في قوله الاعداد
 في قوله معدومات
 في قوله تماثلها
 في قوله كونها معدومات
 في قوله المخلص
 في قوله لم يجعل
 في قوله خلاف
 في قوله مستقلا
 في قوله بل جعله
 في قوله من جريئات
 في قوله خلاف
 في قوله في تماثل
 في قوله المعدومات
 في قوله فلا يرد
 في قوله عليه ما ذكره
 في قوله قول
 في قوله فرد المعتضد
 في قوله حيث قال
 في قوله قد يعرض
 في قوله لما
 في قوله حقتص
 في قوله بالطلاق
 في قوله ولم يعظم
 في قوله لان عدم
 في قوله التماثل
 في قوله معروض
 في قوله نفسه
 في قوله دائما
 في قوله وفيه
 في قوله نظر لان
 في قوله الدوام
 في قوله البعض
 في قوله لا يفتح
 في قوله في الحكم
 في قوله بثبوت
 في قوله المحمول
 في قوله لجميع
 في قوله افراد
 في قوله في بعض
 في قوله اوقات
 في قوله غاية
 في قوله ما في
 في قوله الباب
 في قوله ان يعرض

لفظ قد في بعض الافراد وايضا يجوز ان يكون
 المعنى ان عدم قد يعرض لنفسه وقد يعرض
 من المعنويات وح فالتي هي فان العدد سواء
 كان مطلقا او ذهنيا او خارجيا وقد يعرض
 لنفسه وقد يعرض لغيره **قول** هذا فوج بان
 اذا عرض الامر اقول يلزم عليه ان يكون كل
 جسم متحد كما لا يختر كما ضرورة انصافه بالكل
 مثلا الذي هو فرد الحركة بل ان يكون جميع
 متعقدا متعاقبا مع متعقدها ويمكن
 الجواب بان الصريح على الشكل هو الحركة بمعنى
 ليس بحركة لا بمعنى سلب الحركة فالادام منه انصاف
 بما ليس بحركة لا سلب الحركة ومعنى اللازم هو
 الثاني لا الاول واستنبان من هذا ان ما ذكره
 الشارح في بحث الوجود من ان انصاف الشيء
 ليس بمشتمع بل هو واقع فان كل صفة قائمة بشئ

فرد من اولو يعقبطه كما استعاد القائم بالجسم
 لا جسم الى اخر ما قال ليس مله نما اذ اللدم هو
 التي باصد في عليه يعقبطه بالحق الثاني كما في انصاف
 الوجود بالعدم بالحق الاول **والثاني** ولا شك
 ان انصاف امر ما هو جز في الوجود يعقبط انصاف
 ذلك الامر بذلك الوجود وان كان عرضيا جزيا
 اقول قد صرح الشيخ في منطق الشفا بما
 الشارح مع ظهوره فانه بعد ما نقل ان بعض
 كلام ارسطو قال انه لا يجب كون المحمول على العر
 محمول على موضوع العررض ولا موجودا فيه وجود
 العررض في الموضوع وبعضهم قال ان كان المحمول
 ذاتيا للعرض يكون موجودا في موضوعه وان
 عرضيا فلا قاله فاما نحن فنقول ان الاول يكون
 على كل حال موجودا في الثالث فان الشيء اذا كان
 فيه اللون لا يمكن ان كان فيه جميع الامور التي يقال

على اللون

على اللون فلا يكون وصفها اللون وصفا
 والا لكان في ذلك الشيء باض ولم يكن فيه
 لون وكان ذلك البياض ليس لولا فلم يكن
 اللون على البياض كليا بل اثنى وجدت فيه
 طبيعة عرض من الاعراض فيوجد فيه طباع
 الامر التي يوصف بها ذلك العرض وصفا
 كليا **والثاني** ثم ان هذا العدم المضاف الى
 المطلق استظهر بان اختلاف الحقيق
 لا يبدى هنا بل يبدى كجمل من موضوعات
 والمقابل لا يبين اجتماعا للمقابلين بعلتين
 مختلفتين والتحقق ان المعارض للعدم
 هو حصته من العدم تخصصه بخصيصه
 بالمعرض وهذا الحق لا يتقابل بالعدم بل هو في
 منه ومعرضه معدوم والمقابل له هو عدم
 العدم الذي تخصصه بالعدم سابق على المعارض

انما يخلو ذلك ان عدم العدم الذي يخصصه بالعدم هو
 مقتضى الحقيقة والحق فيكون هو ما هو هذا الذي
 العدم المضاف الى ذلك هو ما هو هذا الذي
 من خصصه بالعرض من موضوعات المعارض
 لا يتقابل بالعدم بل هو في منه ومعرضه معدوم
 يكون عدم العدم الذي يخصصه بالعدم سابق على المعارض
 العدم الذي يخصصه بالعدم سابق على المعارض

ويصير بعد اعتبار عدمه وعدمه لعدم عدمه
 لعدمه وعدمه ومنه موجودا فالمحققان
 قطعاً فان قلت معروف عدمه لعدم ان لم
 بالعدم المطلق لزم تحقق الفيد بدون المطلق
 وان انقصت به كان موجودا وموجودا
 معاً قلت هو مقتضى بالعدم المطلق بمعنى
 سلبه شئ في العدم وهذا المعنى لا يقابل
 الموجودات المقابلة له المعلوم بمعنى ما
 منه الوجود وهذا غير جائز لمادة التهمة فاق
 اذا قيل ان عدم العدم الذي يخصه بالعدم
 على العرف من عدم مفيد يقيد فيكون نوعاً
 ولا يجمع مع العدم في موضوع واحد فلو
 شاعل لم يقع هذا الكلام بل الحق ان هذا
 المقيد من حيث انه عدم مفيد يقيد مع قطع
 النظر عن خصوصية الفيد فرع منه ومن حيث

هذا هو المقيد من حيث انه عدم مفيد يقيد مع قطع النظر عن خصوصية الفيد فرع منه ومن حيث

نظري

ان رفع العدم مقابل له فالمحقق المبدع الا
 الاول هو كونه عدماً مفيداً يقيد في الاعتبار
 الثاني هو كونه رفع العدم وسلبه فالموضوع
 يختلف بالاعتبار وهذا كما يقال في نظائره
 مثلاً في معالجة الشخص نفسه انه معالج غيره
 من حيث هو مستطاع فان الحوزة هناك النفس
 من حيث ان له ملكة معالجته والمتاثر هو من
 حيث انه قابل للعلاج فها متماثلان بالاعتبار
 وكذا الحال في علم النفس بذاته فان النفس من
 حيث انه محض عنده مجرد عالم ومن حيث انه مجرد
 محض عنده مجرد معلوم فموضوع العالم معاً
 لموضوع المعلوم بالاعتبار وهذا المحقق ما
 ذكره الشارح فحسن تدبره لئلا يتوهم ان الحقيقة
 تعليلية **اول** فظهر من هذا انه ان لم يكن
 الحكم اقول لا يتبع ان صرح بما نقله في الفصل

كنهه

هذا الفصل بان ما لا سبب له محمول
 فاما ان يكون متبعضا واما ان لا يكون
 بيا فاعلمنا بوجه قياس هذا بعد ما بدى
 المحتملة في التسمية واطل جميعا بتفصيل
 كما هو دأبه وهذا بطلان بيا فاض ما ذكر
 هناك فليست كجمله **قوله** واما المثال
 اقول لا يخفى ان هذا الجواب جار في الاول
 واما ورد الجواب الاول لتحقيقا للمقام فالحق
 المشاهدة متيقنة من غير الاطلاع على السبب
 فلا بد من هذا القيد **قوله** والمؤلف عليه
 دعى المؤلف فان قلت لانه ذلك بل نقول
 لعل كونه مؤلفا علة معلول لكونه دأما مؤلف
 او مصاعفا فان المؤلف نسبة الى المؤلف وكذا
 كونه دأما مؤلف وتقدم احداهما على الاخر
 بين قلت المراد بالمؤلف كونه ذا اجزاء

وان كان المؤلف متبعضا فلهذا هو المتبعض
 وان كان المؤلف لا يكون متبعضا فلهذا هو المتبعض
 وان كان المؤلف لا يكون متبعضا فلهذا هو المتبعض

وبذلك المؤلف المتبعض الى المؤلف ولا شك
 علة الاحتياج الى المؤلف هو كونه في حدة ذاته
 والجزاء او لو كان بسيط لم يخرج اليه وليس
 بالمؤلف المعبر والمؤلف للمؤلف اذا لا يمكن الاستدلال
 على كونه ذا المؤلف كالا يمكن الاستدلال بان
 اخ على ردواخ وبالعكس لهما معا وقبح
 بذلك الشيخ في التمام هذا الفصل ايضا
 قال واعلم ان توسط المضا فقليل الجرد
 في العلوم لان نفس علمك بان زيدا اخ هو علمك
 بان له اخا او يشتمل على علمك بذلك فلا يكون
 المقدم الصغرى اعرف من النتيجة فان لم يكن
 كذلك بل بحسب محل الزا بين ان له اخا
 وهو غير متغير فذلك زيدا اخ وانما هذه
 الاشياء الاولية ليس قياسات فضلا
 يكون براهين فعلم ان مراد الشيخ في المثال

لا بد ان هناك كلام في كلامه والحق
 انه لا يمكن ان يكون استقراءه من
 ولا يكون النتيجة اعرف من المقدم
 الصغرى
 هذا بالغا لا بالغا اعلم
 عرفت في النظر والمعرفة وبالجملة
 المراد اكثر خفا ولو كان بالغا
 فلا يصح الا باقرب حجة
 ان يقال فلا يكون المقدم
 الصغرى اعرف من النتيجة لان
 بعض النسخ المستحقة

ما ذكرنا **ل** عليه عدم العلة لعدم المعلو
 لا يمكن ان لا يمكن ان يكون عدم العلة
 علة لوجود المفعول في الخارج **و** لان يكون علة
 لعدم المفعول في الخارج مع ان يكون الخارج
 ظرفا لا قضا **و** بالعلية وذلك بدعي فلا
 يخفى لنا فقه فيها ذكره في مرض الشبهة
 قال **ل** ان اقصاف الشيء في الخارج فرع حقيقة
 فيه بان اعدامه قد يكون عللا لوجودات في الخارج
 لعدم المعد وارتقاء المانع على انه يمكن ان
 يكون مراده بالعلية العلية الناعية اذ لو كان
 عدم العلة علة لوجود عدم المفعول في الخارج
 لكان علة قاعية له لا مستقاة بعدم المفعول من غير
 ولا يمكن غير القاعل لذلك فيندفع المانع
 فاستقيم **و** **ل** و هو ما يكون منشاء الدلائل
 من غير ان يكون احد الوجودين مدخلا في

لا يكون

لا يكون مخصوص احدهما مدخل فيه وان كان كونه
 مطلقا مدخلا فيه ضرورة انها عالم بوجهها المكون
 الموجود علم بحيث لا يثبت في هذا امر معلوم من المحققات
 فضلا عن المطولات ومع هذا ترقم بعض المحققين
 انه يلزم على هذا التفسير ان لا يكون شيء من لوازم المهيئة
 امرا حاصله بالفعل لان حصول اللوازم المستتقة الى
 المهيئة فرع لمصلها فاجاب بان المهيئة مستتقة
 لحصول اللوازم موقفا بالقوة وحصولها بالفعل من
 اسباب اخرى كما يجب ان اللوازم مالا يدخلون
 احد دليل شعري بخلاف ان يكون لوازم المهيئة
 ما تصوره وكيف يلزم عدم حصولها بالفعل اذ لا
 على هذا التفسير ان عدم حصولها بالفعل لا يحصل
 المهيئة لعدم حصولها بالفعل مطلقا ثم جوابه تنصيص
 ان يكون جميع العوارض اللوازم المهيئة لان المهيئة
 يتلزم الانقضاء بها بالقوة ضرورة ان المراد

مرا، حصلت المهيئة ام ٥٧

الامكان الذي وهو من لوازم المهيته **قوله**
 والمراد بالعلية نفس الامر الى قوله **قوله**
 العلة بالنسبة الى عدم المتع من هذا القبيل
 لا يخفى ان لازم المهيته ما يتبع انعكاسه عن المهيته
 في الوجود مطلقا بمعنى ان يتبع وجودها بد
 لانقضاء باللازم ولا يلزم ان يكون تفعل المزم
 مستلزما لتفعل اللازم الا يرد ان الزوجية
 لازمة لمهيته الاربعة فلا يلزم من تفعل الار
 تفعلها وكذا نشا واما الروايات المتعنتين
 بالنسبة الى المثلث فان دفع ما توهمه بعض
 الفضلاء من ان علة عدم العلة ليس من
 لوازم مهيته لانه قد يقصور عدم العلة وقد
 يصدق بعدمها ولا يلزم في التصورين العلم
 بعدم المعلول الا اذا كان الثاني مقدوما
 بالتصديق بالعلية ومنشاه عدم انقضاء

حتى لا يرد المهيته فانه كما اشرفنا اليه ما لا يخفى
 المهيته في وجودها عن الانقضاء بها سواء كان
 الملازم موجودا أم لا ذلك الوجود ولا كما ان
 لازم الوجود الخارجي ما لا ينفك المهيته في وجودها
 الخارجي عن الانقضاء به سواء كان موجودا
 في الخارج او لا كما الثاني والانقطاع فانها لان
 لعدم عيب الوجود الخارجي مع عدم وجودها
 فيه فاستقيم كما اشرنا **قوله** والمراد بالعلية
 في نفس الامر ما يكون منشأ العلية فيه نفس
 العلة اطلاقا لخارج على هذا المعنى بل اطلاقا ونفس
 الامر على هذا المعنى غير متعارفاته فحصل من
 ان يكون شايعا كثيرا فان انقضاء المهيته بلوازم
 الوجود الخارجي وكذا بلوازم الوجود الذاتي
 بحسب نفس الامر باقتضاء العقل فبطل ما قاله
 في ترجيح كلام المتن والوجه في الجواب ان

الفرق ان نفس عدم العلة تنصف بالتقدم على
المعلول بالذات ووجوده في الذهن شرط
الاتصاف بخلاف نفس عدم المعلول فانه
تنصف بالتقدم على عدم العلة بالذات بل انما
تنصف بالذات ووجوده في الذهن بالتقدم
على وجود عدم المعلول الذي فان العقل
يحكم بالذات بالترتيب هناك بين العلوي وبين
فقر لعدم العلة فعدم المبحر وحيثما لا يرتب بين
العدمين في الذهن فنقول انه وجود عدم المعلول
في الذهن فوجود عدم العلة فيه فالوجود الذي
في الاول شرط للاتصاف بالتقدم وفي الثاني
هو المتصف بالتقدم اذ لا يصح ان يقال عدم
المعلول فعدم العلة وعلى هذا ففي قول المصنف
وان جاز في الذهن انه لا يجوز كون عدم
علة لعدم العلة لحيث انصافهما بالوجود والعدم

اعني ان يكون اتصاف الاول بالوجود الذي
علة لاتصاف الثاني به كما سبق ويمكن ان يقال
ان تقدم عدم العلة على عدم المعلول باعتبار وجوده
في نفس الامر من غير ملاحظة ان وجوده فيه لا يكون
الا في الذهن لا لو كان موجها في الخارج واما
تكان مستند لما يجب لنا الوجود وتقدم عدم
على عدم العلة من حيث خصوصية الوجود في نفس
العرف ويمكن ترجمته كلام الشيخ بذلك بان
ما يكون عليه باعتبار الوجود في نفس الامر مع
المنظر من خصوصية الوجود الذي انما يكون مستند
العليه في نفس ذات العلة فيكون قولنا الخارج
والمراد بالعلة في نفس الامر من قبيل التفسير
باللازم للتيقن ولا يكون غرضه تفسير نفس الامر
بهذا المعنى وفيه نظر لان المقدمة المذكورة مستند
وبعد ذلك في كلامه كذا لانه جعل عليه عدم

في جواب ان يكون هذه القضية
 موجبة ذهنية والمراد بالعدم هو
 الخارقي وح لا يشاقه بين المصنف
 الذهني والاشارة الخارجية
 المراد بالعدم الذهني ان يكون
 الاضافيا لا شقوت وقت معون
 لان جميع الاوقات تنسب اليه لا يشاقه
 بالاشارة بالاشارة بالاشارة
 ان يكون هذه القضية موجبة ذهنية
 متعديا له ذهنية العقلية والاشارة
 العقلية هـ ص

المعلول بالنسبة الى عدم العلة من لوازم الوجود
 الذهني لعدم المعلول وذلك يعني ان يكون
 العلة منسوبة الى وجودها الذهني لا الى وجودها الخارجي
 بها وجوده الذهني فان من لوازم الوجود
 الذهني ما يتوقف عليه وجودها الذهني
 كالكلية والجزئية مثلا لا ما هو وصف للوجود
 الذهني وليس الامر كذلك في عدم المعلول كالكثرة
 عند اذ ليس نفس علة لنقص عدم المعلول
 كما صرح به في علم البحث وح فيصنع تفصيل
 في هذا المقام فالوجه ما ذكرناه فليتنا مثل
 قوله يحتاج الى تكلف اقوالا خلافا لـ
 والعدم على التثنية والسلب غير عزيز
 على مسألة مشهورة في علم المنطق او في من جملة
 على غيرها ما لا يجد في فيه يثبت بها ولا يتبعها
 البحث عنها على ان المصنف ذكر كثيرا من المسائل
 المشهورة المنطقية في هذا الكتاب كالمواد

دمر

وصاح الحس والفعل وغيرهما **قوله**
 وعلى التقديرين انما يكون النسبة سلبية قال
 في الحاشية انما على التقدير الثاني فقط واما على
 الاول فلا ذكره بعض المحققين من ان اذ حكم
 على امر ما يتقانه لا يمكن اعتبار هذه القضية موجبة
 ولا بد من اعتبارها سالبة لان اعتبارها **ب**
 يقتضي ثبوت الموضوع وسدق الحكم بالاعتقادي
 عدم ثبوتها فليزم من اعتبارها الايجاب في هذه
 اجتماع المتنافيين ثبوت الموضوع ولاشوقه
 اقول من البين انه اذا اعتبر سالبة لم يكن **ج**
 هو العدم اذ ليس معناه سلب العدم على ان **ل**
 اجتماع المتنافيين في العدم الخارجي مم وكلف
 الذهني بل في العدم المطلق ايضا اذا قيل **د**
 صالح او كانت القضية ممكنة ثم على تقدير **هـ**
 ان يكون مع عدم المنطق انواع التسليم **هـ**
 انما يلزم اجتماع المتنافيين من صدقها من اعتبارها

في جواب ان يكون هذه القضية
 موجبة ذهنية والمراد بالعدم هو
 الخارقي وح لا يشاقه بين المصنف
 الذهني والاشارة الخارجية
 المراد بالعدم الذهني ان يكون
 الاضافيا لا شقوت وقت معون
 لان جميع الاوقات تنسب اليه لا يشاقه
 بالاشارة بالاشارة بالاشارة
 ان يكون هذه القضية موجبة ذهنية
 متعديا له ذهنية العقلية والاشارة
 العقلية هـ ص

وهي عينها صالحة لان موضع الوجود
ولا يبرهن احد هاتين النسبتين

راى القديس والمحدثين والفرقة بين مبرهن

في هذا الحكم تشهد العطرة السليمة بفسادها
ولذا صرح الشيخ وغيره من القدماء بان كل
قضية مركبة من جزئين تلك الطرفين والنسبة
الاجابية او السلبية والمتاخرين بان القضية

مركبة من اربعة اجزاء بناء على اعتبار النسبة
التي بين مبرهن الحكم فيهم وقيل في اذ الصورتين
زيدا ومبرهن الوجود يكفي هذان التصورات في

حصول التصديق من غير ملاحظة النسبة بينهما

وتأيد هذا القول النجم زيد همت وزيد

نيت بدون ذكر الرابطة لا يجمع اسم كيف

وعدم الذكر لا يدل على انقضاء على انهم يقولون
زيد موجود همت وزيد موجود نيت وفي

العربية وغيرهما من اللغات التي شرنا بها
لا يفرق بين الوجود وغيره هناك كلمة

لكن من انبأ عن مبرهن النسبة
لا بد منها وعلى الاصح والافضل
ايضا

هذا من ملاحظات الخط المبرهن
على تقدير تسليم في هذه الصورة
هذه من الاضافات والنسب المختلفة

والفالم يوجد في بعض النسخ
وهذا اشارة الى ما صرح به الخواص
الجزيرة قال لا يخفى ان ما وجد من نيت

من قول النجم لا يدل على الاستقنا
احقا فان النسبة ههنا هي النسبة التي
على تقدير التسليم هو عدم الوجود

يلزم من الاستقنا غير مبرهن على انهم
عدمه لا كراد قد فعل هذه انما هي
الاصلة لفظ في معنى الوجود وكان

اصلا الكلام زيد همت همت
فقد همت حتى قيل ان معنى الوجود
ملفوظه بالاصل فيكون في
وهي استعمل هذا كونه الابط
مؤدود

الغادر

الحق لا تقتصر من الاطلاقات العرفية و

من يثبت امثاله هذا في بطون الاوراق فقد

وهي بان يكون حكمه للظاهرين احدثه في اللغة
على المستقل

مركبة او على ما ذكره يلزم ان لا يحيا لفظة

المادة لقائل ان يقول لا يلزم من عبارة المع

غير مختلفا فلان الشيء لا يتقبل بصورة مطابقة

وقد يتقبل بصورة غير مطابقة له نظير ذلك

ما يقولون ان النسبة باعتبار همت تلك الوا

نسبة خارجية باعتبار العقل نسبة ذهنية

ثم تطابق النسبة الذهنية النسبة الخارجية و

قد لا تطابقها **مركبة** وعلى راي قديما بهم قال

الشيخ في الشفا واعلم ان حال المحمول في نفسه

عند الموصوف لا التي حسب ما تقرر فيها به
بالفعل انه كيف هو ولا التي يكون في نسبة
الى الموصوف بل الحال التي للمحمول عند الموصوف

الاصح كما يتضح
والاحد في اللغة
بما في ما هو

تتمتع

60

هذا برادع يكمن فيه من انفسه في جانب المتعبد
اي حجب من الغار كما كانت في بلاد العرب
والعدم في الجف اخلد في

315

دائرة قوله حيث فصلها بالكليات الثلاث
 يمكن ان يقال انه لم يحصرها في الثلاث بل بعضها
 بالذكر لانها الموجوب عنه هناك فان قلت
 قوله في الوجوب والامكان والامتياز ظاهر
 في الاول على الحصر قلت الما ير اعني حصر اكتفاء
الثلاث المذكورة وفي الثانية في كل قضية لا على
الكليات مطلقا قال الشراح في الحاشية
قال السيد وفي هذا الموضع ان اصطلاح من عنده
على ما ذكره لزمه ان يكون تلك الحاشية المبينة
مطابقة لواقع دائما لشبهها نفس الامر كما لما
على قوله وليس فذلك فان لما اذا قلت كل حيث ان
جسم بالامكان الحاص كانت مادة الفرق
وجهة الامكان الحاص وكانت القضية كاذبة
لعدم مطابقة الوجهة لواقع وهي مبينة لان وجهة
هذه القضية على ما اصطلاح عليه من عنده يكون

ای لاخیر و عنایتیه
۵ منه

الم

صالح
الضرورة لا الامكان الخاص بغير جهة على
عليه من العليا يكون الامكان الخاص وايضا
منه القضية كما ذكر على الى حال هذا كلامه الخ

وهذا كلام تعلقه السيد اجابته ولعل المقصود
تأنيده ان هذا الاصطلاح يستلزم بطلان امرين

سأبين عند الكل أحدهما ان المادة في مثل المثال

المذكور هو الضميمة والجهة هو الامكان الخاص

والثاني الكوب مثل هذه القضية لعدم مطابقته

المواقف بل يلزم على هذا الاصطلاح أن لا يكون

هذه القضية موجهة وإذا فالاصطلاح

امورا كثيرة مشهورة بين القوم من غير ما عث

يعتد به كان في قوة الخطأ، وأما العلم فهو ليس

والحرام ان اراد كون اللوام دليحة الجود

اولا عرض ان المتكلمين لا يطلقون عليها الوجه

أما ما ورد في بعض النسخ من أن

ما ينسب بالوجود في نفسه فانهم اذا اطلقوا
بالذات لم يريدوا به الا هذا المعنى واذا اطلاقوا
غيره قيدوه ودلالة كونه حقيقة عينية فيه
ولا يضر في ذلك صحة الاطلاق على المعنى الاعم
اذا لم يكن متعارفا بينهم الاعتناء القرينة تعمير عليه
ان اللفظ قد يشتر في بعض افراده بحيث يقال
عند الاطلاق من غير ان يصير محال في غيره كما
في الوجود حيث اشتهر في الخارج مع انهم يقتضون
الى الذات والخارج وفيه تامل والامر في ذلك
هين قوله اي نسبة كيفية نسبة المحمول
الموضوع لما هنالك قصة الكسفة الى الثبات
لخاصة القصة الخاصة يجري في النسبة بان يقال
لوجود الذات مفهوم
كل نسبة فاعا واجبة او ممكنة او مستدق المحمول
باعتبار نسبة الى الموضوع او في الموضوع باعتبار
نسبة المحمول اليه كما يشوبه تقرير الشايع للنسبة

[illegible]

قال فان تقاربت نسبة النجوم باعتبار هذه
الادوار كما ذكره الشارح الاصمغاني **قوله**
ولا يجوز الافتداله ذات ملان للوجود كيف
يوافق ما افاده الشارح على قول المصنف والوجود
لا يرد عليه النسبة فان اكثره **رد** راجعه
قوله قلنا هذا تقسيم للوجود بحسب الاحتمال
العقلي اذ كان الواجب خارجا عن المقسم
لا يصح به يكون التقسيم بالحقبة الممكن فلا رجوع
الى الطائفة لا يخفى على النصف ان الغرض من
هذا التقسيم تفصيل مفهوم الواجب لتففرخ^{عليه}
اثباته وكلام الشيخ لا يدل على ما حمله عليه بل **رد**
ان هذا تقسيم بحسب الاحتمال العقلي مع قطع
النظر عن وجود الاقسام في الواقع الى ان ^{مستبين}
بالبرهان وجود الواجب كيف وقد فرغ^{كاد في عدم المسائل}
عليه حاضرا الواجب باسرها على ما حمله الشارح

أي لأجل الممكن وتخصيله مع
العرض فخصيل الواجب كالقائم
عليه إثباته ويمكن الخ على ما مر أي
في ما إذا نظرنا فإذا جعل الواجب
خارجا عن الميتة هنا فيخص المقتسم
بالممكن وبوقته هو الحقيقة
حج

٥٣
 انهم على العدم
 كان ساريا غيبا ليقفوا راجعا
 وكان انهم من القسم عظيم الكرم والارادة
 انهم على العدم
 انهم على العدم

وَعَلَىٰ هَذَا التَّكْوِينِ

انفاقا له في مكة لا يجدون ان يكونوا مغررين
ولا يستدرون له شيئا في ذلك

سواداً ما اعتبر براءته في كونه
سواداً فكيف جعل هذه العبارة
الاولا كونه
السود اعطى مع
الاعمال

میں ان کے

کالان

وكانت شريعتي ان يكون في المعاني والاصول دون ان يكون
في النفس لان يكون في النفس اصلها ان يكون في النفس
واصلها ان يكون في النفس اصلها ان يكون في النفس
في الحكم بان يكون في النفس اصلها ان يكون في النفس
هذا التي وانما ان يكون في النفس اصلها ان يكون في النفس
في الحكم بان يكون في النفس اصلها ان يكون في النفس
واصلها ان يكون في النفس اصلها ان يكون في النفس
ما سواه سمة السمة الا ان في السمة ان يكون في النفس
ملاحظة خصوصية الحق في

حق العارة ان يقال نسبه الى
الجميع كنية حم

زین الدین بن صدقہ
وہابی علیہ السلام
مقامہ مولانا

نَعْلًا

في صلوة عن العدم وسان الاوصاف
يكون فيضان الوجود على الهيات الكسنة
منه

لا يضر

لا يثبت الزيادة ولهذا كان الكل على كل شيء
وهذا الجمل على ما هنا كزيادة وكل شيء غيره ^{تارة}
قال المحقق في شرح الاشارات كل ما لا يدخل الوجود
في مفهوم ذاته بان يكون جزءا منه اية اقسامه
فالوجود غير مقوم له في مبدئية بل هو عرض له ^{يكون}
ان يكون معلولا لذاته على ما بان في قولنا الوجود
بسبب اياته فان وجوده من غيره والعقبات ^{الوجود}
داخل في مفهوم ذات الواجب لا الوجود المشترك الذي
لا يوجد الا في العقل بل الوجود الخاص الذي هو
الاول لجميع الوجودات واذ ليس لجزءه نفس ^{ذاته}
وهو المراد من قوله مصدقه انه اقول ان يتحقق
ما نقلناه وما ذكرناه من نظرياتهم وتلويحاتهم ان
حقيقة الواجب عندهم الوجود البحت القائم بذاته ^{مجرد}
المعزى عن جميع القيود والاعتبارات فهو اول ^{له}
بذاته متضمن بذاته عالم بذاته قادر وبذاته غني.

لما فرغ من الشاهد ووقف على ما
بنا على ان السبب في ما لم يوجد
لا نفسه ولا غيره

الفرد

ان الاول ليس تاما لغيره بخلاف الثاني فانه تاما
 لغيره فيكون وصفا له يظهر ذلك بان نفرض الحرارة
 قائمة بذاته فيظهر عنها الآثار المطلوبة منها فيكون
 حارا اذا تعلق بالحار الا الذات التي يعبر عنها تلك
 الآثار المطلوبة منها بخلاف الحرارة القائمة بغيرها
 فان وجودها انما هو لغيرها فيكون ناعمة له
 فيصير لغير حار به وكذا الوصف الثاني فانما
 نبينه انه كان صفوا لنفسه لا لغيره فيكون صفوا
 ومضيا لايضو يعضد بذاته بخلاف الصفو
 القائم بغيره فانه موجود لغيره فيكون لغيره
 مضينا وبالجملة لا يجدى المناقشة في اطلاق
 اللفظ فانه يرجع الى البحث لغوي والغرض لتفصيل
 معنى مشترك فيه سواء كان اطلاق اللفظ حقيقيا او ظاهريا
 مما راى اننا قد قلنا في هذا المعنى العام
 المشترك فيه من المعنويات الثانية وهو ليس

صبا لشيء منها حقيقة نعم مصداق جملة على الذات
 ذاته بذاته كما ترو مصداق جملة على غيره ذاته
 من حيث هو مجموع لغيره في الجميع انما يجب ان يكون
 الا ان الامر الذي هو مصداق انما يرجع الى الموصوف
 ذاته من حيثية مكتسبة من الفاعل وفي قوله
 ذاته بذاته فانه كما سبق عندهم وجود قائم
 بذاته في ذاته حيث اذا لاحظ العقل ان يترقى
 منه الوجود المطلق بخلاف غيره فالوجود المجرد
 الذي هو ذات الوجود يقتضي صفو المطلق عليه
 فالمتقني هو الوجود المجرد والمقتضي هو صفو المطلق
 وهو صحيح سواء كان المراد بالاعتناء هو الاستمرار
 او الاحتياج فيندفع ايراد التامح ويمكن ان يقال
 انهم بان المراد من اقتضا ذاته الوجود كونه
 موجودا باقتضا الغير على حتما قال الجوهري انما
 بذاته وارادوا به سلب قيامه بالغير او بانهم نبوا

فالقول

الامر في القسم على ما يبدو في بادى النظر من
 الموجود اما ان يقتضى ذاته الوجود كما اقتضاه
 توازن المية او لا فان ذلك مما يقادد الحق
 الى قبوله ثم اذا انتهت النزعة الى الحق المباني ظهر
 بالبرهان ان حقيقة القسم ان الموجود دائما
 الوجود لا يمكن اقتضائه اياها فكانت محرا
 في اول الامر الى ان يبين حيلة الخال فاشا ذلك
 كثيرة في كلام الحكماء منها انهم عرفوا الجسم بما
 الابداء الثلاثة لذاته بناء على انه في بادى النظر
 هو الصورة ثم عندئذ البرهان على تركيبه
 من الميولي والصورة يظهر ان القابل للذكور
 هو جزءه لا هو ومنها انهم ادعوا في اول الامر
 وجود الزمان في الخارج وبنوه بانفسه
 الى السنين والشهور والايام والساعات و
 من اقسام الكم ثم عند تحقيق الحاصل حجابات

فان المراد بالامر في بادى النظر من
 الجسم ليس الجسم الماهي بل هو الذي
 لا يمكن ان يكون له وجود في ذاته
 فاما ان يقتضى ذاته الوجود كما اقتضاه
 توازن المية او لا فان ذلك مما يقادد الحق
 الى قبوله ثم اذا انتهت النزعة الى الحق المباني ظهر
 بالبرهان ان حقيقة القسم ان الموجود دائما
 الوجود لا يمكن اقتضائه اياها فكانت محرا
 في اول الامر الى ان يبين حيلة الخال فاشا ذلك
 كثيرة في كلام الحكماء منها انهم عرفوا الجسم بما
 الابداء الثلاثة لذاته بناء على انه في بادى النظر
 هو الصورة ثم عندئذ البرهان على تركيبه
 من الميولي والصورة يظهر ان القابل للذكور
 هو جزءه لا هو ومنها انهم ادعوا في اول الامر
 وجود الزمان في الخارج وبنوه بانفسه
 الى السنين والشهور والايام والساعات و
 من اقسام الكم ثم عند تحقيق الحاصل حجابات

لوجود
 الزمان المستند غير موجود في الخارج بل مستند
 فيه وانما الموجود فيه هو لان السبيل الذي
 في الدنيا لو كان في الحركة ادعوا في اول الامر وجودها
 وتقدرها بالزمان وانطبقا على المسافة
 وتكتبها بكتبتها بالعرض ثم الى التحقق الى ان
 هو التوسط الذي يرسم في الدنيا لذلك الامر
 المستند انه امر موهوم الى غير ذلك من لطائف
 وقد عثرت بعد ذلك على نص من قبل الشيخ
 يشهد ان كان ما ممدنا حيث قال في التعليق
 كل ما يقال له انه موجود فانه اذا اعتبر بذاته
 من غير اعتبار شئ اخر فاما ان لا يكون موجودا
 او يكون فاطلاق واجب الوجود لذاته على القسم
 الثاني على القف ويمكن الوجود لذاته على القسم
 الاول وهذه التمس لا تقتضى ان يكون ما هو
 من قبيل القسم الثاني معناه معنى الوجود

اوليس كذلك بل نعلم ذلك بشئ خارج القصة
 ويظهر عندئذ ان واجب الوجود بذاته
 لا يمكن ان يتصور الاموجودة هذه بما
 ولقد اعترفنا في الاطباح حتى كما يفيض الى
 الاطباع عاب لكن دعني اليه الخدب على
 الطلاب لاذلة لفتاة الارتباب عن ايضا
 اولى الاضمار وعرضا لمقصود الحكماء على
 اذ هان الاصحاب وعذري في كثير المقول
 في هذا الباب مع تلك النصوص ربما الخوف
 بعض الناظرين في هذا الكتاب عند تصور
 مقصود القدم عن صوب الصواب
قوله والمحمول في القضية لا يمكن ان يكون
 منزه للوجود والوجود معا اقول هذا القائل
 واجب كقضية ^{او الموجد} جعل الوجود فاما كما ان محمولا كفي في الحق
 ولا يلزم منه ان يكون الوجوب دائما كقضية

سبب في
 سبب في
 سبب في

لا يمكن ان يتصور الاموجودة هذه بما

المهم

الغنم المرد وبل لا جواره ايضا وان التزم
 جواره فلا محذور فيه قوله وانهم يلزم ان
 الوجود الخاص للممكن واجبا لذاته والعدم
 الخاص للممتنع مستغلا لذاته فان قلت لا
 فيكون العدم الخاص مستغلا لذاته بل هو كذلك
 في الواقع قلت المراد بالعدم الخاص رفع الوجود
 المطلق عن مفهوم مخصوص وعلى التقدير المذكور
 يلزم ان يكون ذلك العدم مستغلا لذاته مطلقا
 اذ هنا وخارجا فلا يصح انتسابه الى شئ
 اذ العدم المطلق لا يثبت الى شئ بدوئية هذا
 وفي بعض النسخ والعدم الخاص للممكن وهو
 اولى واظهر وما ذكر من الجواب يندفع ما ترى
 من ان التراجع حلق امتناع وجود الشيء في
 نفسه با متناع ثبوته لغيره فان اللازم على
 التقدير المذكور كونه مستغلا لنفسه ولا ينافي

ذلك ان يكون ممكن الثبوت للغير كما في عدم
الممكن او واجب الثبوت له كما في عدم المنع
قوله فابن هذا من ذلك اقول افتقاره في
دأته الى غيره يستلزم افتقاره في الاقتضا
اليه ايضا ضرورة ان الاقتضا فرع الذات
فلا يكون واجبا بالمعنى الثاني لان المعترض
اقتضا الذات مع قطع النظر عن غيره كما
هو مصرح به في بعض عباراتهم وهو المتبادر
عند الاطلاق ايضا وهذا مراد المجيب لما حمله
الشراح عليه كيف ولو كان المراد ذلك الكفى
فيه افتقار الوجود للمفرد الى علته فكان قوله
فيكون عارضة احشوا محصنا **قوله** يلزم
ح ان يكون ذات البارئ موقرا بوجوده
اقول لا يخفى عليك بعد ما سبق ان ذات البارئ
موجود بذاته بمعنى ان حقيقة المستحضر بذاته

حيث لا يمكن للعقل تحليله الى شي ودون بل هو
محت باعتبار موجود باعتبار احد جمل في غيره من
الممكنات كما لا يمكن تحليله ايضا الى مهية و
شخص فهو موجود بذاته متشخص بذاته
فليس هناك الاهوية بسيطة يعرضها
في الاعتبار نسب مختلفة يتي بها سائر
بمختلفة باعتبار تلك النسب مثلا هو باعتبار
انه يترتب عليه الآثار موجودا باعتبار انه
يتمتع بفرض الشركة فيه متعين وباعتبار
انه ذات منشا، لذلك الامتناع تعين و
اعتبر مثل ذلك في سائر صفاته مثلا هو
باعتبار انه يكشف عليه الاشياء عالم
وباعتبار انه منشا ذلك الاكتشاف علم
وكذا في القدرة والارادة ومثل هذا
انشاء الشيخ البوصري في تعليقاته حيث قال

الموجود

وباعتبار انه بذاته منشا
ذلك الترتيب وجوده

والجيب الوجود علم كماله - قدرة كماله ارادة
كله يعني بذلك ان ذاته علم باعتبار وعيها
قدرة باعتبار وهكذا لان شيئا منه علم و
شيئا اخر منه قدرة حتى يلزم التركيب في
ذاته ولان شيئا فيه علم وشيئا اخر فيه قد
رة حتى يلزم التكثر في صفاته الحقيقية **قوله**
نكتة لا مزيد عليها لا يقال هنا احتمالا
وهو ان يكون الوجود خيرا منه لا بالقول
المقسم هو مرتبة الموجود والوحدة معتبرة
في هذا المقسم ومرتبة الموجود الذي ذكرتم
مركبة من مرتبتين فان مرتبة اخر جبرية
انه عين الوجود ومرتبة الجزء الاخر لا يخرج
من القسمين الاخرين فيخرج عن المقسم
بقيد الوحدة **قوله** ولا يخفى على ذي مسكة
القول التي هي حال الواجب اقول قد تقر

كما نكرر معنى كون وجود الواجب عينه
وتبين انه ليس له وجود الممكّنات نفسها
بهذا المعنى فان العقل يحلها الى مرتبة وجود
فلذلك نكت في وجودها بعد تصورها
بالكثرة ولا ينافي في ذلك عدم زيادة الوجود
عليها في الخارج كما لا يخفى فظهر كون هذه المراتبة
اعلى مرتبة في الموحدة **قوله** اقول لهذا
القسم المثلثة يكون قسمه للثلاثي نفسه والتي
يمكن حمل القسم على التزايد كما هو الظاهر
وضمها مع الخلو مع قولنا في الممكّنات ادراكها
مراده المقيم لقائل في الممكن لان التقييم للموجود
لا للافراد لا يقال فيكون التردد للثلاثي بين
نفسه وغيره لانا نقول مراده ان التردد
في المليات الممكنة يكون على سبيل منع الخلو
ولا يلزم منه ان يوجد بعنوان الا مكان

الوجود امتناع العدم وبالعكس لا فرق
في لناص بين المطلقين والمقيدين ثم
لا يخفى ان له التصادق في مثل هذا لا يثبت
على الاضاقه الى ذات واحدة فان تعظيم
قد يكون اهانة عرو ويرجع احد المتعاملين
حضرنا الاحراما فانيا فلها تبين من ان
انما يعقل في محل الشراخ اذا كان هناك
شيء يكون بالقياس الى الوجود وجوبا و
بالقياس الى العدم وذلك كما ترى واما
فلان لقائل ان يقول في المثال المذكور
الكرام هو الفعل على الكرامة مع قصد ^{شعار} ^{شعار}
به فالقصد معتبر في مفهومه او كذا قصد ^{شعار}
بالهوان معتبر في مفهوم الاهانة فلا يضا
لان القصدين متغايرين واهل العرف ^{اطلاقا}
ربما يكون بطريق المسامحة فان قيل

المراد

كالشئ

الشراخ منع وما ذكره من المثال ^{سند}
فالكلام عليه غير مفيد فله ان يقول
بل كلام السيد السد منع وما ذكره في ^{ضوء الليل}
سند الامر في مثل ذلك هيين والجواب
ان هذه المناقشة لا يجدي كثيرا ^ف ^ف
على القيام المذكور ^{عند} ^{عند} الفعل الذي كرامه ^{عند}
وكذا الفعل الذي هو ان الاوليا وذلك
المفهوم ان مبدان للاشتقاق متغاير ^{ان}
متصادقان مع ان احدهما متعلق بالاول ^{لها}
والاخر بالاعلا سوا كان لفظا ^{لها}
والاكرام موضوعين بازانها في عرف اللغة
ويكون مقارنة القصد شرطا لادخلها
في مفهومها او موضوعين بازانها المجموع
المرتب منها ومن القصد فان ذلك لا ^{يقتضي}
2 المقص ^{قوله} ^{قوله} فيه ايضا ما مر

اقول فيه ايضا ما مر تحقيقه **قول**

واعترض عليه المراد بالصدق صدق حملها

استقفا وما هو صادق استقفا على المعد

لا يكون لم يكن ممكن الوجود اذ لو كان ممكنا

لم يكن انصاف المعدوم لان الانصاف

به على فرض كونه ممكن الوجود انما يحصل

في الموصوف ووجوده في نفسه وجوده قد

كيف ولو وجود ذلك لزم تجوز كون المعد

متصفة بالياض والسواد وغيرهما

من الامور الممكنة المعدومة وهو ^{مفسدة}

ظاهرة كما سيذكره الخارج في شرح قوله

ولزم امكان الولعي لا يقا ما يذكر

هو انصاف الموجود بالسواد المعدوم

وهو ظاهر البطلان وما نحن فيه هو

انصاف المعدوم بالسواد المعدوم و

لا يخالف

ولا استحالة فيه كما سبق من الشرح

ثبوت المعدوم ولا نقول ما مر هو

الترام انصاف المعدومات الثابتة

بالصفات المعدومة الثابتة ليس بنفسية ^{ظاهر}

حتى يتفق عن البرهان في ابطالها فلما

قام البرهان على امتناع ثبوت المعدومات

ظهر بطلانها وايضا الانصاف المفروض

هنا انما هو على وجه لا يظهر انما هو على

انصاف المتخيل بالصفات المتخيلة ^{كلها}

في ان المعدوم لا يتصف بها انصافا يكون

مظهر الاثار كما انصاف الوجود بعينه من غير

تفاوت في الانصاف فان انصاف المعدومات

والموجودات بالامكان سواء من غير تفاوت

اصلا كما يشهد به البدئية وسنبي ما يقره

قول فلا يمكن ان يقال لو كان الا

موجود الكان متساويا قول بل يمكن فان
 الامتناع على تقدير وجوده يتوقف على
 موصوفه اعنى المنع والموقوف على المحال محال
 ولما كان وجود الامتناع محالا لاجاز ان يتاخر
 ما ينافيه كما امتناعه حيث تحقق علامته للرد
 كما ظهر ولما منع ان يمنع كون الموقوف على
 لادته غاية ما في الباب ان يكون محالا بالنظر
 الى الموقوف عليه فان اتفاق المعلق الاول مع
 ممكن في نفسه يتوقف على اتفاق الواجب وهو
 محال لذاته ودعوى ان امتناع الموصوفه بخصوص
 يتلوه امتناع الصفة وان لم يتلوه امتناع
 الموقوف عليه كليا امتناع الموقوف موصوفة
 الى ان يقوم عليها البرهان **قوله** لا ريب
 اقول لا يخفى ان المحال قد يحتاج الى المحل
 كالصورة بالنسبة الى الهيئة فكذلك الكبرى

محالاته
 لا يمكن ان
 يتوقف على
 محال لذاته
 وهو
 امتناع
 الصفة
 على
 المحال
 لان
 الامتناع
 على
 المحال
 محال
 لان
 الامتناع
 على
 المحال
 محال
 لان
 الامتناع
 على
 المحال
 محال

لا يمكن ان
 يتوقف على
 محال لذاته
 وهو
 امتناع
 الصفة
 على
 المحال
 لان
 الامتناع
 على
 المحال
 محال
 لان
 الامتناع
 على
 المحال
 محال

ممنوع

ممنوعة **قوله** فان الصفات قد تكون
 عدمية مع الصفات الموصوفات بها في
 نفس الامر بل في الخارج اقول تحقيق ذلك
 ان معنى الانصاف في نفس الامر في الخارج
 هو ان يكون الموصوفه بحسب وجوده في
 محله يكون مطابقا لحد تلك الصفة عليه
 ومصادقه ولا شك ان هذا المعنى يقتضي
 وجود ذلك الموصوف في الطرف الاخر فان
 اذ لو لم يوجد فيه لم يكن هو من حيث ذلك
 الوجود فيه مطابقا للحكم ولا يقتضي وجود
 فيه بل يكفي كون الموصوف في ذلك النوع من
 الوجود بحيث لو لاحظته العقل صح له ان يقع
 تلك الصفة منه مثلا مصادق المحل في
 قولك تريد اعني هو يريد بحسب وجوده في
 الخارج فانه في ذلك الوجود على وجه يصح

للعقل انتزاع العي منه بان تقابل بينه
وبين البصر فيجده مسلوبا عنه بالعقل
وثنا بتأله بالقدرة النوعية فيجسم عليه بانه
منصف بالعي حكما صادقا بوجوده موصوفه
في الخارج على وجه يصح للعقل انتزاع
تلك الصفة عنه والحكم بثبوتها وظاهر ان
صدق هذا الحكم لا يستدعي ثبوت امر
سوى الموصوف المعين على الوجه الخاص
اذ لا حظ للسلب من الوجود الخارجي الا
انه متزع عن امر موجود في الخارج وثبت
على ما ذكرنا الحال في الانصاف الذهني فاما
مصدق الحكم بكنية الانسان ^{هو} هو
في الذهن على وجه خاص يصير مبدأ ^{انتزاع} الانتزاع
العقل الكنية منه ثم حمل عليه اشتقاقا
لغنى كونه الخارج او الذهن طرفا للانصاف

هو ان يكون وجود الموصوف في احد هما مشتركا
لصحة انتزاع العقل ذلك الانصاف متبلا
ان يكون ذلك الموصوف باعتبار هذا العي
من الوجود هو الواقع الذي يعتبر فيه مظاهر
الحكم ولا مطابقة له فان ريد الموجود في
الخارج هو عينه مطابق الحكم عليه بالعي
غيره من الصفات التي تنصف بها في الخارج
سواء كانت موجودة اولاد الانسان من حيث
انه موجود في الذهن هو الواقع المحكي عنه
بالحكم عليه بالكنية وغيرها من الصفات
الذهنية وهذا معنى خصيل عند العقل
السام لا يقال الانصاف منه فلو اتفق
وجود الموصوف لا يتفق وجود الصفة
لانا نقول مطلق تحقق الانصاف يستدعي
مطلق تحقق الطرفين وكذا الحق في الخارج

او في الذهن يستدل بحقق الطرفين فيه لكن
 الانصاف ليس متحققا في الخارج ^{حتى يكثر من حقيقة} مضام
 فيه بل هو متحقق في الذهن وهو يستدل بحقق
 الطرفين في الذهن واما استدلال الانصاف
 في الخارج بحقق الموصوف في الخارج من حيث
 ان الخارج ظرف له فان معناه كما مر هو ان
 يكون ذلك الشيء بحسب ذلك المعنى من الوجود
 بحيث يصح ان يحكى عنه هذا الحكم فان قلت
 قد صرح الشيخ في الفصل الخامس من الهيات
 الشفا بان ما لا يكون موجودا في نفسه يستحيل
 ان يكون موجودا الشيء قلت غرضه ان ما
 لا يكون موجودا في نفسه اصلا يستحيل ان يكون
 موجودا الشيء وهو حق فان المعدوم المطلق
 كما لا يخبر عنه لا يخبر به وكلامنا في ان وجود
 الشيء لغيره في الخارج بمعنى كون ذلك الشيء

مضام

متقابلا فيه لا يستدل بوجوده فيه واستدلاله
 وجوده مطلقا لا ينافي ذلك كما اشرنا اليه و
 الذي يدل على ان مراد الشيخ ما ذكرنا انه
 يستدل به على ان المعدوم المطلق لا يخبر
 قال لان معنى قولنا المعدوم كذا ان وصف
 كذا اموجود للمعدوم فلا يخفى من ان يكون ذلك
 الوصف موجودا في نفسه او معدوما فان كان
 موجودا لم يكون للمعدوم صفة موجودة فالموصوف
 موجودا لا محالة فالمعدوم موجودا لهذا محال
 وان كان معدوما فكيف يمكن ان يكون المعدوم
 في نفسه موجودا الشيء فان ما لا يكون موجودا
 في نفسه يستحيل ان يكون موجودا الشيء هذا موضع
 الحاجة من كلامه وحاصله ان المعدوم المطلق
 لا يخبر عنه لان الوصف المجزئ عنه ان كان موجودا
 في نفسه يخبر عن الشيء الوجود كان الموصوف

واذا كانت الصفة موجودة

موجودا بالادنى وان كان معدوما مطلقا
 لم يمكن بثبوته لغيره لان ما لا يحقق لاصلا
 لا يمكن اشتباهه الى شئ فان قلت الوصف
 ثابت للغير في الخارج فهو موصوف بالثبوت
 للغير فيه فيكون موجودا بنا على تلك المعنى
 قلت الخارج هنا طرف الثبوت الذي هو
 المحمول لا الانقاص فان الانقاص بذلك
 انما هو في اللفظ ولذا مضى الكلام هنا
 الى الجانب لما وقع فيه من الارتباب
 واسد الموقف للصواب **قوله** ولانك
 ان الامور العينية اذا كانت معدومة
 لا يمكن انقاص الموجود والمعدوم بها
 يترتب عليه الآثار فانه كما لا يمكن انقاص
 الجسم الموجود باليابس من المعدوم انقاصا
 يترتب عليه تقويين البصر كذلك لا يمكن

انقول

انقاص

انقاص الجسم المعدوم به ذلك لا انقاصه
 اما الانقاص الذهني الفرضي كما في تخيل الجسم
 الابيض فيجري في الموجود والمعدوم فانه
 كما يمكن تخيل الجسم المعدوم ابين كذلك
 يمكن تخيل الجسم الموجود ابين مع انقاص
 الياض عنه في الواقع وقد سبق الى ذلك
 اشارة **قوله** والحق في الجواب لا يخفى بعد
 تقرير ان وجود الواجب عينه عدم تقي
 هذا الجواب كيف ولو كان الذات علة لوجوبها
 لكانت متقدمة بالوجوب على وجوبه ضرورة
 تقدم العلة بالوجوب على وجود المعلول و
 وتفصيله انج يكون الذات متقدمة بالوجوب
 على وجود الوجوب ووجود متقدم على
 انقاص الذات به او هو عينه على تقدير كونه
 من الامور العينية فكون انقاص الذات

انقاص الذات بالوجوب
 انقاص الذات بالوجوب
 انقاص الذات بالوجوب

انقاص الذات بالوجوب
 انقاص الذات بالوجوب
 انقاص الذات بالوجوب

بالوجوب متقدما على انقضاها بالوجوب
 ههنا ولما منع ان يمنع تقدم وجود الصفة
 العينية على الاتفاق بها وعينية له وان
 ثبت استلزام الاتفاق له ولا يخفى الحق
 على المصنف **قوله** والصواب ان يمنع قد
 سبق منا ما اذا عطف على هذا الموضع نفع
قوله فان عدم المعلول الاول ههنا
 هي ان امكان المازوم بدون امكان اللاحق
 يستلزم امكان وجود الملزوم بدون اللاحق
 وهو نفي الملازمة بينهما والحال ان امكان
 اللاحق هو القياس الى ذاته وهو يستلزم امكان
 الملزوم بالقياس الىه اعني ذات الملزوم لا
 بالغير فان ذلك ان جعله الغير حيث
 نسبة ذاته الى الطرفين وما نحن فيه امكان
 بالقياس الى الغير لا امكان في ذاته **قوله**

لا يمنع
 ان يمنع
 ان يمنع
 ان يمنع

بالقياس الى ذاته
 بتوفيق هذا القول
 لا يمكن

بعبارة الغير

سبب الغير شيان ما بينهما **قوله** والصواب
 ان قد سبق منا ما اذا عطف على هذا الموضع
 نفع **قوله** كان ممكنا لما ذكرنا من انه صفة
 والصفة متقدمة الى الموصوف وقديم الكلام
 فيه **قوله** فيحتاج الى سبب متقدم عليه بما
 والوجوب ولما قلنا ان يقول ان يقول جلا
 تقدمه عليه حسب الانقضاء بالوجوب ثم و
 اما حسب وجود الوجوب فلا كما مر والحوظ
 لاهله **قوله** والجواب ان انقضاء الذات
 قد مر حقيقة كلام ولا بأس بان نزيد بيانا
 فنقول لا يرى عاقل في ان الانقضاء ليس
 بموجود في الخارج فان الموجود في الخارج
 هو الجسم الابيض مثلا ثم العقل اذا لاحظ
 بقوة الميزة وجد فيه جوهرا قائما بذاته
 وبياضا فقامت بينهما وحصل فيه النسبة

لا يمنع
 ان يمنع
 ان يمنع

وهو لم الوجوب
 لا يمنع
 ان يمنع

القيامة وليس في الخارج الالاجم والبياض
 كنهما في الخارج على وجه يصح للعقل الحكاية
 عن حالهما هناك ^{دات} يكون الجسم ابيض هو
 الجسم والبياض الحادثة دون البياض العام
 بغيره فانه لا يدخل له في مطابقة هذا الجمل
 ومصادقه قد يكون مطابق الجمل ومصادقه
 خصوصية الموضوع من غير مدخل امر اخر
 موجود معه في الخارج كقولك زيد انسان
 فانه مطابق الجمل هناك ذات زيد فان العقل
 ينتزع منه الانسان ويجعله عليه وكذا في سائر
 الذاتيات وقد يكون ذاته مع امر مابن له
 كما في قولك السماء فوق الارض فان المصدق
 ههنا هو ذاتها فقط بناء على عدم تحقق القوة
 في الخارج وكذا في سائر الاضافات الاعيان
 واما عدم حمل العدميات كما في زيد اعمى فان

مطابقة الجمل ومصادقه
 في قولك الجسم ابيض

اي

مطابق

مطابق هذا الجمل وجود زيد في الخارج على وجه
 ليس صحيحا بالبرهان وليس في الخارج ههنا زيد
 بل الموجودية هو زيد فقط الا ان العقل يحتاج
 في هذا الجمل الى ملاحظة امر اذن عليه هو زيد
 فقط الا ان العقل يحتاج في هذا الجمل الى ملاحظة
 امر اذن عليه وهو البصر والمقابلة بينهما لعدم
 مصاحبة لبدنه فهو من حيث انه ليس في الخارج
 الا ذات الموضوعية حمل الذاتيات ومن حيث
 انه يستدعي ملاحظة امر خارج عن الموضوع
 او المقابلة بينهما فظهر ان مطابق الحكم قد يكون
 ذات الموضوع فقط وقد يكون ذات الموضوع
 مع مبدأ المحمول وقد يكون ذاته مع امر اخر
 مابن له والا ولشبه حمل العدميات كما مر
 ولذلك ترى الشيخ يعبر عن المصدقين بان
 يحدث في ذهنه صورة التام لغيره

الحمل يشبه الانسابات

الاشياء انفسها بانها مطابقة لمن يعبرين
 تلك الاشياء المنسوب اليها ومن قال ان النسبة
 الذهبية مطابقة للنسبة الخارجة فكلامه ما
 بما ذكرنا او مردودا او اخففت ما مهندنا
 لم يبق لك دمية في ان التقاطعات
 في الخارج مثلا بصفة لا يستلزم وجود
 تلك في ظرف الاتصاف ولا في انه يستلزم
 وجود الموصوف فيه نعم في تناقضه عن وجود
 الموصوف مظهر **قوله** ويمكن الجواب باننا
 لا نراه قد مر ما يلي بتفصيله ويوجد في
 بعض النسخ بعد قوله لم لا يجوز ان يكون
 مستغاريا وده في قوله اعني للمشيح العدم و
 لا حاجة اليه بل لعله هو من يقرر الثاني
 في الشرح فان ما هو مستغنى العدم واجب
 وظان مقصده المستدل بقوله وكان موصوفا

اولى بان يكون ممكنا لا مكان العام المقيد بطرف
 الوجود فيسئل الواجب فلا يرد ذلك عليه على
 لو اراد الامكان الخاص فكان مغالا بغير ادلة
 هذا التعديل يلزم وجوب المشيخ وهو الخشن **قوله**
 والحق ان المراد بها اوجه لا يلزم من وجود
 العدم وجودا لا متنازع المجتهد عنه هنا اعني
 الوجود فلا يتم الامتناع **قوله** لانه صريح في منع
 الملازمة اه انت تعلم ان الملازمة التي ادعاها
 المستدل انما هي بين عدم الفرق والنبوت لا بين
 الفرق والنبوت وكلام المصير يرد على عدم الملازمة
 بين الفرق والنبوت وهو غير الملازمة التي ادعاها
 المستدل فبضمير الكلام اجنبيا من البحث خارجا
 عن التوجيه والظان مقصده هذا القائل ان
 المراد ان المتحقق يقتضي المتقدم وهو الفرق
 وهو لا يستلزم نبوت الامكان فليس كلامه متعاضدا

للملازمة بل من الثبوت المقدم وقولا
 تحقق نقضه الا انه زاد عليه انه لا يستلزم
 مدعى الخصم هذا ويرد عليه ان دلاله
 هذه العبار على ثبوت الفرق بينهما غير
 ظاهر بل صريحاً مجرد ان الفرق لا يستلزم
 الثبوت والظاهر على هذا التوجيه ان
 يقال وفرق بين نفي الامكان وامكان
 المنفي ولا يلزم ثبوت قوله لا يلازم
 من قطع النظرة ظاهر ان مراده على
 امتناع الغير برقع مكانه ومثل هذه
 المسامحة ليس من رافى كلامهم قوله
 لانا نقول يجوز ان يكون ذلك الغير حسب
 اه انت خير بان امتناع الانفكاك لو
 يكون بالغير ويكون الانفكاك بالنظر الغير
 الى ذات الممكن مسكناً هه قوله

في قوله لا يلازم ثبوت الفرق بينهما غير ظاهر بل صريحاً مجرد ان الفرق لا يستلزم الثبوت والظاهر على هذا التوجيه ان يقال وفرق بين نفي الامكان وامكان المنفي ولا يلزم ثبوت قوله لا يلازم من قطع النظرة ظاهر ان مراده على امتناع الغير برقع مكانه ومثل هذه المسامحة ليس من رافى كلامهم

اقول

اقوله فيه جواب ذكر السيد السند هذا
 في اثبات اصل المدعى ولم يلتفت الى
 ذكره في دفع الاعتراض عن الوجه
 الاول نظراً الى انه يلزم في اثبات الدعوى
 بدون الاستعانة بلزوم الانقلاب
 فالاولى ان يتمسك به ابتداءً ولا يرد
 ان هذا الاعتراض لا مدفع له بل حيث قال
 الاولى ولم يقل الصواب فقد اشعر به
 بان يمكن دفعه الا انه لما كان فيه
 تكلف وتطويل بلا طائل لم يلتفت
 الى ذكره صريحاً بل ادى الى ايهام لطيفنا
 انه لم ياخذ كلامه على هذا الوجه وزماه
 في الحاشية بالرد هو ان عدم تعدد
 الاستدلال يدفع هذا الاعتراض والعجب من
 ذلك وانا انقضى العجب من انه كيف دهل

في قوله لا يلازم ثبوت الفرق بينهما غير ظاهر بل صريحاً مجرد ان الفرق لا يستلزم الثبوت والظاهر على هذا التوجيه ان يقال وفرق بين نفي الامكان وامكان المنفي ولا يلزم ثبوت قوله لا يلازم من قطع النظرة ظاهر ان مراده على امتناع الغير برقع مكانه ومثل هذه المسامحة ليس من رافى كلامهم

من ذلك وجوز نسبة مثل هذا الذوق
 ثم ان غير الاولى الى الصواب مع ان الاولى
 هو الدقيق بسبب كلامه لا لتمام الوجه
 السابق لم يكن خلا في الصواب ولو لم يكن
 كلامهما في لفظ الاولى والصواب كان لكلام
 الشرح قد بر **قوله** والا توارد العلما
 على المع الواحد الشخصي اه لم لا يجوز ان يكون
 استقلال الذات في علة الاستواء بل اصل
 علة استواءها متساوية الغير فاد اوجدها
 الغير لم يكن علة مستقلة بل لم يكن علة
 فلا يلزم توارد العلين المستقلين كما في
 اجزاء المركب فان كل اقله مستقلة عند التفراد
 فاد اجمع عد منها لم يبق استقلال الاحاد
 فان قيل في لا يكون ممكنا دأيتا لان امكانه
 مستند تارة الى الذات بشرط استواء الغير

من ذلك وجوز نسبة مثل هذا الذوق
 ثم ان غير الاولى الى الصواب مع ان الاولى
 هو الدقيق بسبب كلامه لا لتمام الوجه
 السابق لم يكن خلا في الصواب ولو لم يكن
 كلامهما في لفظ الاولى والصواب كان لكلام
 الشرح قد بر **قوله** والا توارد العلما
 على المع الواحد الشخصي اه لم لا يجوز ان يكون
 استقلال الذات في علة الاستواء بل اصل
 علة استواءها متساوية الغير فاد اوجدها
 الغير لم يكن علة مستقلة بل لم يكن علة
 فلا يلزم توارد العلين المستقلين كما في
 اجزاء المركب فان كل اقله مستقلة عند التفراد
 فاد اجمع عد منها لم يبق استقلال الاحاد
 فان قيل في لا يكون ممكنا دأيتا لان امكانه
 مستند تارة الى الذات بشرط استواء الغير

واخرى فلا يزال الغير مدخل في امكانه واد ا
 ممكنا دأيتا كان اما واجبا بالذات او مستقلا
 بالذات وقد بين بطلانها واما الكلام
 في الممكن الذاتي لا يقال لا متساوية الغير
 لكون الذات علة تامة فلا مكان لانفس
 الامكان فانه متحقق سواء وجد الغير او
 فتنسبه الى وجوده وعدمه سواء فلا يور
 على شئ منها لانا نقول اذ لم يكن للغير وجود
 وعدمه مدخل في علة الامكان كان الذات
 مطلقا علة تامة فلا يكون علة التامة مترو
 بعده وهو ظ فلا يكون ممكنا بالغير اذ لا مدخل
 للغير في امكانه ومن هنا يلوح ان ما قيل
 في الاعداد ليس بانه بل الحق ان علة عدم
 العلولة عدم احد علمه وهو امر واحد لا
 فيه حجب نفسه وان تعدد افراده لكنها ليست

بأن الغير مدخل
 في امكانه واد ا
 ممكنا دأيتا كان
 اما واجبا بالذات
 او مستقلا بالذات
 وقد بين بطلانها
 واما الكلام في
 الممكن الذاتي لا
 يقال لا متساوية
 الغير لكون الذات
 علة تامة فلا مكان
 لانفس الامكان
 فانه متحقق سواء
 وجد الغير او
 فتنسبه الى وجوده
 وعدمه سواء فلا
 يور على شئ منها
 لانا نقول اذ لم يكن
 للغير وجود وعدمه
 مدخل في علة
 الامكان كان الذات
 مطلقا علة تامة
 فلا يكون علة
 التامة مترو بعده
 وهو ظ فلا يكون
 ممكنا بالغير اذ لا
 مدخل للغير في
 امكانه ومن هنا
 يلوح ان ما قيل في
 الاعداد ليس بانه
 بل الحق ان علة
 عدم العلولة عدم
 احد علمه وهو امر
 واحد لا فيه حجب
 نفسه وان تعدد
 افراده لكنها ليست

الامر الواحد
 لا مدخل للغير
 في امكانه
 ومن هنا يلوح
 ان ما قيل في
 الاعداد ليس
 بانه بل الحق
 ان علة عدم
 العلولة عدم
 احد علمه
 وهو امر واحد
 لا فيه حجب
 نفسه وان تعدد
 افراده لكنها
 ليست

الامر الواحد
 لا مدخل للغير
 في امكانه
 ومن هنا يلوح
 ان ما قيل في
 الاعداد ليس
 بانه بل الحق
 ان علة عدم
 العلولة عدم
 احد علمه
 وهو امر واحد
 لا فيه حجب
 نفسه وان تعدد
 افراده لكنها
 ليست

عللا بخصوصها بل العلة هي القدر المستلزم
قلت ان اريد بالمكن الذاتي ما ليس ضروري
الوجود لذاته ولا ضروريا لعدم لذاته فهو
من ان يكون الضرورة الذاتية معلولا لذاته
او لغيره فعلى تقدير ان يكون معلولا لغيره
لا يلزم الانقلاب لانه ليس لاحلا في الواجب
لذاته والمتنع وانما يلزم لو ثبت ان الشيء
لا بد ان يكون ذاته علة لسلب الضرورة
الذاتية وهو محذور ان يكون متقنا
الضرورة الذاتية معلولا لغيره وان اريد
بالممكن الذاتي ما يكون ذاته علة لسلب
الضرورة الذاتية اختلفت المعاد في
الثبوت اذ يصير هكذا الشيء ما ان يكون
ضروريا بالجب ذاته او عديم ضرورة بالكلية
او يكون ذاته علة لسلب الضروريتين معلولا

متقنا

الذاتية ولا يمكن شقها
العقل ان يكون سلب الضروريتين

لغيره

معلولا لغيره ومن ههنا يعلم انه يمكن ان يتبع
لزوم تواردا العلتين اذ لم يثبت كون الذات
علة بعدد ويمكن اثباته بانه لو كان معلولا
لكان هو لحيث انه جائز ان يكون ممكنا وان
واجبا لذاته او مستقلا لذاته متمثلا على التساقص
وايقه يكون على تقدير عدم تأثير الغير فيه
او مستقلا لذاته وكلاهما مستحيلان لان سلب
الغير فيه امر مغاير لذاته ولا يمكنه لكون الشيء سبب
الغير واجبا بذاته او مستقلا بذاته هذا ولا شبهه
ان المعنى بعد ما حقق ان الشيء قد يكون واجبا
لغيره او مستقلا لغيره مع انه ليس كذلك لحيث
الذات فقد تبين ان مثل ذلك لا يجوز في
الامكان بان يكون بشرط كونه على حال من الاحوال
ممكنا ويبدونه مستقلا او واجبا على قياس كون
الشيء بشرط معارضة وجوده لعلته او معلوله

وضوح لان الامكان كونه واجبا لذاته
او مستقلا لذاته

اذ لا يمكن ان يكون
الذاتية ولا يمكن شقها
العقل ان يكون سلب الضروريتين

او استغناهما واجبا او مستغنا وبرهنا ملكنا
 ولا حقا في استغناهما لا مكان بالغير على هذا
 الوجه فان ما يفرض كونه بشرط ممكننا لا يوجب
 ان يكون في ذاته ممكنا اذ لو لم يكن ممكنا في ذاته
 لم يكن محييا له من احواله ممكننا والا لزم
 الانقلاب فان قلت اذا اعتبر الواجب
 حيث لا إضافة الى كونه ممكنا لكونه صادرا مثلا
 كان بهذا الاعتبار ممكنا مع انه واجب بذاته
 فقد تحقق الامكان بالغير في الواجب بالذات
 على منوال تحقق الوجوب بالغير والامتناع
 بالغير في الممكن بالذات قلت ما يلزم
 بالذات هو وجوده مع هذا الاعتبار
 وجوده انه باق على وجوده الذاتي فان
 الواجب من هذه الخبيثة يجب وجوده
 بنباتة المعينة به وهو غير واجب بذاته لم يصح
 قائله

فاصح
 واجب
 بذاته

ملكنا

ممكننا بالغير بخلاف الممكن اذا صار واجبا
 او مستغنا لغيره فان الممكن الماحوز مع وجود
 العلة مثلا يلزم وجوده انه وهو ممكن بالنظر
 الى ذاته فقد صار نفس ما هو ممكن بذاته
 واجبا لغيره وتماثل في اطراف الكلام
 بحيث يتحقق المقام **قول** والحق ان
 بالامكان بالغير قياسا على الوجوب بالغير
 في الوجوب ضرورة الوجود والامتناع
 ضرورة الوجود والامتناع لا ضرورة
 فالوجوب بالغير هو اقتضا الوجود لغيره
 فكون الامكان بالغير بالقياس اليها مقتضا
 الغير لانه رتقا وذلك في المشابهة
 وفرض الوجوب بالغير مقتضا الغير الوجود
 والامتناع بالغير مقتضا الغير لعدم
 الامكان بالغير عليها فجدد لا اقتضا الغير

ضرورة الوجود والامتناع بالغير هو اقتضا الغير

الوجود والعدم وليس كذا على ما عرفت
 نعم القياس على الامكان بالذات يقتضي ان
 يكون معناه ما ذكره فان الامكان بالذات
 هو ان لا يتحقق الذات وجوده ولا عدمه
 لان مقتضى ضرورتها لا لكان متحققا
 لذاته ثم لا يخفى ان المقصود بالامكان بالغير
 هو المعنى الاول فلا حاجة الى الكلام الطويل
 الدليل المبني على المعنى الثاني بل هو الامكان
 بالقياس الى الغير لا الامكان بالغير كما
 اليه من قبل **قوله** وعند اعتبارهما اي
 الوجود والعدم بالنظر اليهما في حيث
 لانه قد مرح ههنا بان الوجود يترتب الوجود
 وجوب بالغير لا مستل انه يستل الواجب بالذات
 ايضا اذا اخذ مع الوجود وقد مرح بذلك
 فيما بعد بقوله لا يخفى عنه قضية فعلية

فان كان
 فانه لا يخلو
 عن ذلك ان
 ان كان
 ان كان

فيلزم ان يكون الواجب بالذات واجبا بالغير
 وهو ما في قوله ومعرض ما بالغير منها ممكن
 فلا بد من تخصيص ما بالغير بالسابق اما
 او حيث حكم باستلزامه للامكان والسابق
 اظهر كيف لا واللاحق لو لم يكن بالغير فقط
 انه ليس بالذات لزمه الواسطة بين الذات
 والغيرى **قوله** ولا حلول الصور في هيو
 لا مجردة اقول البرهان انما قام على
 جوهر مجرد عن الجسمانية لا عن مطلقها
 اذ لم يقيم برهان على امتناع حلول تلك
 بعضها في بعض بل ذلك محتمل كما هو المشهور
 سينقله الشرح عن الامام في تقسيم الجبره
 لاينا في حلولها في المحل مطلقا والاولى التمثيل
 بالحيولى والاجسام فانها ممكنة في ذاتها غير
 ممكنة للحلول في غيرها وكذا المحل الاخير

لا بد من
 مطلقا
 لا بد من
 لا بد من
 لا بد من

الحل
او المركب من الحاد وذلك في الجواهر المحركة
على تقدير جوار المعلول فيها وسجي بهذا المقام
حق فانتظره **قوله** في نتيجة اخرى
بان العلم بالمعلول اراد استدلاله للعلم بالعللة
المعينة ليس كليا للعلل في بعض المواد فكنه
لا يجدي في المطحور كون العلم ببعض العلل
خصوصا يستلزم العلم بها العلم بالعللة المعينة
وكون الامكان من هذا القبيل وان اراد
يستلزم العلم بها انه لا يثنى من العلل العلم بالعللة المعينة
فاما ان يمنع الحاد يقوم عليه الدليل
وقوله في تلك السجعة وكونها معلول على
والحق يرد عليه مثل ما مر **قوله** لاننا نقول
قد يكون لزوم بعض العلل العلم بها
اقول الظاهر بيدنا للزوم بالاستدلال
لان الاستدلال بالمعلول على العلة هو
راسخ العلة

علمها

على استدلالها بالزوم لها لا يفتي ثم اقول
اذا كون بعض العلل مستلزما لعللها جاز
لرؤنا بيننا فيستلزم العلم بذلك البعض
من غير خيعة العلم بحقق العلة فيجوز ان يكون
الامكان معلولا للافتقار فلا يتم الاستدلال
على كون الامكان علة للافتقار بما ذكرناه
قوله ولذلك تراها تنقر من صوت
فانه تدل على انه ارتكز في طبعها ان حدوث
الصوت المخصوص لا يكون بدون مرجح نقيض
وجوده وهو الخشب اذ لو جاز عندها
ترجح احد المتساويين بدون مرجح لخارجه
الصوت بدون الخشب بل بدون ما يقيضه
مطلقا فلم يستلزم الصوت عندها وجود
الخشب فلم يتغير **قوله** وعوض بان الا
الظ ان يقول بوقض فلا يدر على

جاز
فيجوز الاستدلال
ويستلزم العلم بالمرزوم
فستلزم العلم بالمرزوم
م

هذا الذي بل على تقييد مدعى احزهم قاله
 جار فيه مع تخلف المدعى عندهم **قوله**
 واجيب بان الامكان تحقيقه ان الحدوث
 كيفية النسبة الفعلية فيتأخر عن الاتصاف
 بالفعل بخلافه الامكان فان كيفية النسبة ^{مطلقة}
 فان فكت النسبة الفعلية ايضا مسكنة قلت
 نعم لكن لا يتوقف اتصافها بالامكان على تحقيقها
 بالفعل بخلاف اتصافها بالحدوث **قوله**
 واما الحدوث فلا يوصف به المبدء اقول
 هذا انما يتم اذا كان مرادهم كون الحدوث ^{باعتبار}
 علة للحاجة ويستجدان بقوله به عاقل اما
 لو ارادوا ان علة الحاجة كونه بحيث لو وجد
 لكان حادثة فلا لان هذه الحسنية لا يتأخر
 عن الوجود فلا يلزمهم تقديم الشيء على نفسه
 وما قيل من انه اذا فسر الحدوث بذلك لم

ان يكون

ان يكون الممكن المعدوم حال عده حادثة كما كان
 ممكنة فلو قلنا قد يقع بانه غايلهم حيرانا
 الحادثة عليه بمعنى الحسنية المذكورة ولا فساد
 فيه ولا يتوهم ان ذلك اصطلاح جديد بل هو ^{ساحته}
 في المعنى الاصطلاحي نظيره ان قدما الحكم
 فسر الجواهر في الموجود لا في موضوع ثم فسر المتأخر
 معتمداً على موضوع وليس هذا اصطلاحاً ^{جديداً}
 جديد بل في الموجود على انه يمكن ان يقال المراد بالحدوث
 الحادثة بالقوة فيندفع هذا التوهم ^{راسياً}
 قائل **قوله** لكنه لا يجوز لنا فانه مقتضى ذات ^{الممكن}
 اقول هذا انما يتم اذا كان اقتضاء الذات
 رجحان الطرف الراجح على سبيل الوجوب واما
 اذا كان اقتضاه له على سبيل الرجحان فلا لان
 الخصم لا يعلم ان ما ينافي ما يقتضيه ذات الممكن
 او لو تيقن مقتضى النظر اليه فان اصل التراجع

لما صرح بوجوب ذلك
 لانه مرشوع

انما هو في جوار اقتضاء الممكن اولوية احد
 الطرفين مع عدم اعتبار امتناع الطرف الاخر
 فيقول المحقق لم لا يجوز ان يكون اقتضاءها
 لتلك الاولوية على سبيل الاولوية وهكذا
 الى حيث يقطع الاعتبار وجواررجان الطرف
 المرجوح فيثنى من تلك المراتب نظر الى ان
 الممكن لا ينافي في اقتضاءه انة رجحان الطرف
 الاخر لان الطرفين الراجح في كل مرتبة من تلك
 المراتب راجح بالنسبة الى الممكن لا واجب
 ينافي جواز وقوع الطرف المرجوح جوار
 مرجوحا قاسل ما قول في اثبات هذا المطلب
 ما يقتضي رجحان طرف هو بعينه يقتضي رجحان
 الطرف المقابل للتقاضف بين الراجح والرجوح
 يستلزم امتناعه لا امتناع ترجح المرجوح واقضا
 يستلزم وجوب الطرف الراجح لما عرفت في

في الطبقات **قوله** وما قيل من ان الاولوية
 لا حاجة الى هذا المثلث فان معنى قولهم ما
 له الوجود من غير الثقات الى غيره ان يكون هو
 وحده مستلزما للوجود وذلك لا ينافي في الوسط
 في الزور **قوله** فالاولى ان يجاب بانه عليه
 مثل ما اورد على الوجه الذي اخترعه لان اقتضا
 عدم الطرف المرجوح ان ينافي في الامكان اذا كان
 ذلك الاقتضاء على سبيل الوجوب بان يكون
 عدمه واجبا بالنظر اليه واما اذا كان مقتضيا
 له على سبيل الاولوية بان يكون اولى بالنظر اليه
 فلا يلزم من عدم الطرف المرجوح واجبا بالنظر
 اليه ذلك لا ينافي في المطلب فيجوز ان يرد
 على قوله وادعاه وادعاه وقوع سبب الطرف المرجوح
 الى قوله فيجوز ان يزول ما كان مقتضى ذات
 الممكن اولوية ذلك الطرف اولى بالنظر الى

ان مقتضى رجحان طرف هو بعينه يقتضي رجحان
 الطرف المقابل للتقاضف بين الراجح والرجوح
 يستلزم امتناعه لا امتناع ترجح المرجوح واقضا
 يستلزم وجوب الطرف الراجح لما عرفت في

ان المقصود من اقتضاء ذات
 الممكن

على سبيل الاولوية بمعنى ان يكون ذلك الطرف
 اولى بالنظر الى الممكن والاولوية اولى وكذا القول
 تلك الاولوية الى حيث ينقطع الاعتبار فيكون
 الى ذلك الطرف بالنظر الى الذات جوازاً وجوباً
 والحاصل ان الاولوية اذا لم يثبت بعد ان
 لا يكون لها طرفية اولى بالنظر الى ذاتها فلا
 استحالة في جواز ذلك منتهى الذات اذا كان
 اقتضاه على سبيل الاولوية وانما يستحيل اذا
 كان على سبيل الوجوب ويلوح بادي تأمل ان
 هذا الوجه قريب لما اخذ جداما اختارعه
قوله وان لم يمنع توقف وقوع الطرف الرابع
 الى قوله فلا يكون ذلك الرجحان كما في المثال
 ان يقول المتيقن ان معنى اولوية الطرف الرابع
 يقتضي اولوية عدم سبيل الطرف الرابع فلا يجوز
 وقوع الرابع على امراض عن الذات وما

كما في المثالين
 اول الطرفين
 لا اولوية

قوله وان لم يمنع
 توقف وقوع الطرف الرابع
 الى قوله فلا يكون ذلك الرجحان

ان يقول المتيقن ان معنى اولوية الطرف الرابع
 يقتضي اولوية عدم سبيل الطرف الرابع فلا يجوز
 وقوع الرابع على امراض عن الذات وما

هو مقتضاها ولا بد لمقتضيه من دليل ويرد على قوله
 فلا يكون ذلك الرجحان كما في المثالين
 فاحتياج وقوع الطرف الرابع الى عدم
 الطرف الرابع لا يدل على عدم كفاية الرجحان
 وانما كان دالا عليه لوقوع الرجحان ولم يقع الطرف
 الرابع اذا الكلام في انه بعد تحقق الرجحان لا يفي
 في الوقوع **قوله** فرضا وقوعه مع تارة
 اقول الممكن ما يكون وجوده وعدمه جازيا
 الخ فانه لا ما يجوز وجوده تارة وعدمه اخرى
 فانه قد منتهى ذلك مع كونه ممكنا كما في المثال
 فلا يلزم من استلزام وقوع تارة واستلزامه
 اخرى لمحال استلزام امكانه لذلك المحال لانه
 انما يلزم من المفروض الذي لا يلزم الامكان
 وايضا هذا الدليل لا يجري في الامور الالائية
 فلما ثبت به الدعوى والكلية فانه **قوله**

ان على تقدير وقوع سبب
 الطرف الرابع

ولقائل ان يقولوا اقول لقائل ان يقول
 مثل هذا يجري في الامكان على تقدير الشاؤ
 ايضا فان معنى التساوي هو الاحتياج
 الى مرجح عدم السبيل المذكور فان تمسك
 في دفعه بدعوى الضرر ان المحتاج الى غيره
 في الوجود لا بد من موثر موجود وهذا حكم
 بان العلة الفاعلية ضرورية في كل معلول
 بخلاف غيرهما من العلل وان غير العلة
 الفاعلية لا يكون علة تامة امكن دفعه
 على تقدير الاولوية بهذا الدعوى ايضا
 بان يقال اذا ثبت احتياجه الى الغير ثبت
 احتياجه الى موثر موجود حكم المتقدم
 فان قلت بديمية العقل حكم بذلك
 في تساوي الطرفين دون ما وجوده او
 قلت له ان لقول اذا جوزتم ذلك على

ما لا يجوز ان يكون ذلك
 البرع

معدوم

تقدير الشاؤ ايضا لا بد لذلك من بيان و
 التفصيل ان الخارج المحتاج اليه اذا كان
 له موثر جازم تاثير المبدء في الوجود وان لم
 فاعلا لم يكن له فاعل لان دأته لا يمكن ان
 يكون فاعلا كما سيأتي في كون الوجود عين
 الواجب فليكن استغناء الممكن المحتاج الى الغير
 في الوجود عن الموتر الوجود على ما سبق
 فقول لما جوزتم اه مدفع بان عرض المسند
 انه على تقدير الاولوية يحتاج الى غيره فليكن
 احتياجه الى فاعل موجود بواسطة ذلك
 التي لولاها لم تقيس الازنيات على تقدير الشاؤ
 القيم **قوله** مدفع بان الممكن المفروض
 ليس معلولا بشئ كيف لا يكون معلولا بشئ
 وقد فرض توقفه على عدم سبب عدمه و
 المتوقف على الغير معلوله وكأنه اراد بالبشئ

الاولوية لم لا يجوز على تقديره

الموجود يعني ليس معلولا لوجوده حتى يكون
 مستندا الى وجوده بل هو معلول لعدمه فيكون
 مستندا الى وجوده ثم لا حاجة الى ذلك ولا الى
 قوله ولا استحياء في ان يكون العدم امر
 الموجود بل يكفي ان يقال يجوز ان يكون الحاز
 الذي يحتاج اليه الوجود متقنا للمانع كما
 هو المقرر عندهم فلا يلزم الاحتياج الى وجود
 والحقائق ان علة العدم عدم علة الوجود
 اما جميع اجزائها او بعضها ولما كان من جملة
 اجزائها استثناء المانع فاستثاها قد يكون
 باستثناء هذا الاستثناء المستلزم لوجود المانع
 فان قلت هذا ايضا انما يتم اذا جوز كون
 العدم امر الموجود اذ لو لم يجوز لم يمكن استثناء
 عدم المعلول الى وجود المانع قلت ليس
 فان عدم المعلول مستندا الى عدم العلة و

المستند الى وجوده بل هو معلول لعدمه فيكون
 مستندا الى وجوده ثم لا حاجة الى ذلك ولا الى
 قوله ولا استحياء في ان يكون العدم امر
 الموجود بل يكفي ان يقال يجوز ان يكون الحاز
 الذي يحتاج اليه الوجود متقنا للمانع كما
 هو المقرر عندهم فلا يلزم الاحتياج الى وجود
 والحقائق ان علة العدم عدم علة الوجود
 اما جميع اجزائها او بعضها ولما كان من جملة
 اجزائها استثناء المانع فاستثاها قد يكون
 باستثناء هذا الاستثناء المستلزم لوجود المانع
 فان قلت هذا ايضا انما يتم اذا جوز كون
 العدم امر الموجود اذ لو لم يجوز لم يمكن استثناء
 عدم المعلول الى وجود المانع قلت ليس
 فان عدم المعلول مستندا الى عدم العلة و

وجود المانع

وجود المانع امر متعارف لعدم العلة وليس
 ثم لو سلم استلزامه له فلا يتوقف البيان عليه
 اذ يكفي فيه كون اتفاق المانع بما يتوقف عليه
 وجود المعلول في الجملة وهو معلوم **مقرر قوله**
 فلنفرض وقوعه معها تارة وعدم وقوعه
 معها تارة اخرى فيه مثل ما سبق في الاولية
 الذاتية مع زيادة وهي انه بعد تسليم جواز وقوعه
 تارة وعدم وقوعه اخرى بالنظر الى ذات الممكن
 يمكن ان يقول انه يتنوع بالنظر الى ذات الرجحان
 انما هي من العلة لان ذلك الرجحان لما كان
 حاصل في جميع ذلك الوقت امتنع تخصيص
 بعضه بالوجود والاخر بالعدم من دون
 مرجح اخر فالمرجح انما يلزم من وقوعه في بعض
 الاوقات دون بعض فيكون محالا ولا يلزم
 من تقدم انها الرجحان الواحد الوجوب

استحالة

لان تقيض احد الطرفين اعم من ارتفاعه
 بالكلية ومن ارتفاعه تارده ووقوعه
 ولا يلزم من امتناع الاصل امتناع ^{اعلم}
 حتى يلزم وجوب الطرف المقابل وانصفا
 احاط الطرف
 يمكن ان يقال ان العلة لا يقضي رجحان
 يعنى رجحان وقوعه في جميع اوقا^ل الرجحان
 على وقوعه في بعض اوقاته دون بعض فلا
 الى مرجح اخر ويكون معنى الانقضاء كما سبق
 كون ذلك اولى بالنظر الى العلة ولا يكون معنى
 الوجوب اذ لم يثبت بعد ان الشيء بالموجب
 لم يوجد في زمان يوجد العلول بالاولوية^{الاولوية} لنا
 من العلة ويكون الاولوية حاصلة من اولوية
 تلك الاولوية هكذا الوجه ينقطع الاعتبار كما
 انه على تقدير الوجوب ينقطع تسلسل الوجوبات
 بانقطاع الاعتبار وايضا هذا الدليل لا يجري

2 العبد

في العلل الانيية بالنسبة الى المعلول ^{بشيء} بما فلا
الردوى الكلية **قوله** لئلا يلزم التناقض
اللازم من عدم الانتهاء الى الوجوب التخياري
الطرف الرابع على فرض وقوعه في بعض اوقا
المرج دون بعض الى مرج اخر ثم على فرض وقوعه
في بعض ذلك البعض دون بعض اخر الى مرج
ثالث وهكذا كلما فرضنا وقوعه في خبر من اجزاء
وقت المرج دون خبر اخر يزيد مرج ومن
البيان انه لا يتجمع ثلث المقادير بارها في
الواقع حتى يلزم اجتماع المرجحات الغير المتناهية
امورا عدمية ولو سلم فيجوز ان يكون المر
الغير المتناهية امورا عدمية ولئن سلم صلا م
لانها غير مترتبة بل انما يلزم توقف المعلول على
المرجحات الغير المتناهية لاقوت بعض احادها
على بعض والاولى ترك ذكر المعامل المتناهية

المقدم بدونه أو الحاصل له لو كلفه إلا وفي الحاشية
 لا يمكن وقوعه تارة ومقدمه لغيره ولو لم يكن
 ذلك لزم ترجيح أحد المتساويين أو عدم كفايته
 ما فرض كفايته وهما محالان فكذا المقدم الأول
 وهو الكفاية وإذا لم يكن الأول لزم الأول
 إلى الوجوب بذلك **قوله** فانه دفع ما قبل
 لا يمكن ان يقال للمصان وجوب الفعليات بقا
 جواز العدم في الجملة كالممكنات فيندفع
 ذلك الوجوب باقيا على عمومته فيلزم **اجز**
 كلام المتن من غير اضطراب **قوله** هذا
 يدل على ان المراد لا يرد هذا على التوجيه
 الذي مر لان مقارنته الوجوب اللاحق للعدم
 في الجملة صادق لا يقال ان اريد بوجوب الفعليات
 جميع ارادة انقضاء الواجب ووجوب العدم
 وان اريد بعض افراده وهو وجوب وجود

كذا في المتن
 فانه لا يمكن ان يقال
 ان المقدم لا يرد على
 المقدم

الممكنات رجع إلى توجيهه الله لا نقول المراد
 وجوب الفعليات هو الوجوب اللاحق كما
 اشير إليه والمعنى ان الوجوب اللاحق قد يقارنه
 جواز العدم فالوجوب باقيا على اطلاقه كانه
 قوله وجوب آخر الا ان مادة المقارنة محصورة
 وح الفضيحة طبيعية او تحتها والثاني ونقول
 لا يرجع إلى توجيهه الله لان الوجوب اللاحق
 على اطلاقه والحكم خبري لا يقال لا يثبت
 في العلوم عن الطبيعة والخبرية لا نقول
 كثيرا ما يورد المصنفان في صورة طبيعية
 والخبرية كانه قوله العدم قد يعرض لنفسه
 وقوله الوجوب الذاتي شامل للذاتي الى غيرهما
 من التقاربات لا يخص **قوله** اراد بها
 لا الخص فان الحكم الله اقول ما سبغله
 المصنف هو افتقار الحادس الى المادة ولا يرد

منه انبات الامكان الاستعدادي بدون
 فلا يتم الاستعداد له به على ان ليس هذا العيد
 للمجرد اذا لم يحدث عند الله كما لا يحتاج الى
 المادة لا يحتاج الى الاستعداد فلهذا انما
 يتحقق الاستعداد عند في بعض الحوادث
 وهو المركبات ثم ان الحصر على مذهب الحكماء
 اذا النفس مادي بالمعنى الموزع وهذا ليس بركب
 والصواب ان يقال سلم يرد الحصر لثبوت الاستعداد
 في البسيط كالنفوس وبسيط الصيور
 الاعراض **قوله** ولا عكس فان الارب ^{مقتضا}
 الى انه اذا اخذ الارب من حيث الاضافة الى
 اية مادة افتراق الحادث الرضا في من الحادث
 الاختلاف فليكن القديم الرضا في من حيث
 عدم مقابته الى الحادث مادة افتراق القديم
 الرضا في عن القديم الاضافي في يتخذ النسبة

المذكورة بين القديمين انما يصير النسبة ^{لعموم}
 من وجه واحد ولا بد ان ترك هذا الكلام وجعل
 بالعموم بين الحادثين المساواة في الصدق فان
 كل حادث اضافي فهو حادث زمني وكل حادث
 فهو حادث اصلي ^{لنسبة} بالنسبة الى القديم الرضا في
قوله ولا تصور مانع فان قلت عدم
 المانع لا يوجب ان يكون الفاعل وحده علة
 تامة فانا نعلم انه لو كان هناك مانع لم يتحقق
 فاستقار خبر من العلة سواء امكن تحقق
 المانع او لا فاقاية ما في الباب انه يكون استقار
 المانع ضروريا وذلك لا يوجب عدم دخوله في
 العلة قلت اذا لم يمكن المانع بمعنى انه يمنع ^{مقتضا}
 شئ من اوشيا بما نفيه لم يكن اسفا وجه من العلة
 فانه يرجع الى سلب المانعة وامتناعه فلا يحتاج
 المحلول الى اسفا شئ من الاسباب او لا شئ منها

مكالم

بما نفع منه نعم لو كان انقضا فلهما منفعة وان
لكنه غير موجود لكان اسفا وه خيرا من العلة
كما ان ارادة العلة للسكون مانع عن الحركة
في نفس الامر الا انه منقوع بالغير فيكون اتفاق
خبره من العلة وعليك بالتأمل وبالجملة
العقل لا يقتض عن ان يكون شي ما لارادة
بوجوب امر من غير مداخله امر اخر معه في

ولا دليل على استحالة بل القبيح مما جاز
وكونه على تقدير تحقق المانع غير موجود لا يقتضي
حجوا اتفاق المانع في العلة لجواز ان يكون

لارها للعلة من غير توقف التأثير عليه فليس كل
ما لا يكون له العلو لا موجودا على تقدير وجوده
يتوقف المعلول على اتفاقه **قوله** اقول هو
غير منافي لكلام الشيخ اقول بل صرح بذلك
في الهيات الشفا في بحث المقدمة **قوله** لا
لكن

لكنه غير موجود لكان اسفا وه خيرا من العلة
كما ان ارادة العلة للسكون مانع عن الحركة
في نفس الامر الا انه منقوع بالغير فيكون اتفاق
خبره من العلة وعليك بالتأمل وبالجملة
العقل لا يقتض عن ان يكون شي ما لارادة
بوجوب امر من غير مداخله امر اخر معه في
ولا دليل على استحالة بل القبيح مما جاز
وكونه على تقدير تحقق المانع غير موجود لا يقتضي
حجوا اتفاق المانع في العلة لجواز ان يكون
لارها للعلة من غير توقف التأثير عليه فليس كل
ما لا يكون له العلو لا موجودا على تقدير وجوده
يتوقف المعلول على اتفاقه **قوله** اقول هو
غير منافي لكلام الشيخ اقول بل صرح بذلك
في الهيات الشفا في بحث المقدمة **قوله** لا
لكن

واعلم ان

واعلم ان هذين التقديمين فان قلت فلم عدو
نومين من المقدم ولم يكتفوا بغير القدر المشترك
ليحصل المقدم في الاربعة على ان تعليل الاقسام
مطلوب قلت الذي يعلم من الشفا ان القدر
المشترك بين التقديمات هو ان يكون المقدم
من حيث هو مقدم على ليس للتأخر ولا يكون
ذلك التي موجودا للتأخر الا وهو موجود للمقدم
هذا المعنى مشترك بين جميع التقديمات على
سبيل التوكيد مثلا في المقدم بالمكان ما هو
اقرب الى المبدأ المحدود يكون له ان يلي ذلك
المبدأ حيث يليه ما بعده وما بعده لا يلي ذلك ليس
المبدأ الا وقد يليه الاقرب ثم جعل
المعنى كالمبدأ المحدود ما كان له منه ما ليس
الامكان الا جعل متقدما على ذلك الشيء
كما نفاضا بالنسبة الى المفضول والرسيل بالنسبة

ان التقديمين
الذين هما
القديم والمقدم
في المقدم
فان التقديمين
الذين هما
القديم والمقدم
في المقدم
فان التقديمين
الذين هما
القديم والمقدم
في المقدم

وليس الاخر

للمرئوس
 الى المرئوس فان الاختيار يقع للمرئوس وليس
 وانما وقع للمرئوس حين وقع للمرئوس اولا
 فتتحرك باختيار المرئوس ثم تقولوا ذلك الى
 ما يكون هذا الاعتبار بالقياس الى الوجود
 فجعلوا الشيء الذي يكون له الوجود اولا
 لم يكن للثاني والثاني لا يكون له الا وفتلك
 للاول لمقدما على الاخر مثل الواحد فانه يمكن
 وجوده بدون الكثير ولا يمكن وجود الكثير
 ان يكون وجوده وقد وقع ثم نقل منه
 الى حصول الوجود من جهة اخرى بان
 شيئا وجود احدهما من الاخر ووجوده

الاخر ليس منه بل من نفسه ومن ثا لث فيه
 من الاول وجوب الوجود الذي ليس له من نفسه
 دانه كحركة البدن بالسنة الى الحركة المتناهية
 الذي فيه التقاوت في كل من اقسام التقدم

مختلف

مختلف مثلا في التقدم بالطبع المعنى الذي بنا
 يحصل التقاوت وهو بذلك التقدم هو
 الوجود فان الواحد من حيث انه يمكن وجوده
 بدون الكثير ولا يمكن وجود الكثير الا و
 صار الواحد موجودا اولا متقدما على الكثير
 فاصل الوجود هو المعنى الذي يحصل للتقدم
 ولم يحصل بعد المتأخر الا وقد حصل للمنفرد
 ولذا قلنا لا الشئ وقد حدد بانه هو الذي
 لا يرجع بالثبات في الوجود وفي التقدم
 بالعلية هو الوجود باعتبار وجوبه لا
 اصله فان العلة لا يفتقر الى المعلول
 فالتقاوت هناك في ان احدهما
 حيث لا يجب لاحده ولا يجب للاخر
 يكون وجبا لا و فان وجوبا لثاني
 من وجوب الاول وفي الاول التقاوت

[illegible]

2

الفرق بين الزمان والآخر هو الفرق بين القديم والحديث
والفرق بين الزمان والآخر هو الفرق بين القديم والحديث
والفرق بين الزمان والآخر هو الفرق بين القديم والحديث

يحتاج اليه المعلول متقدما عليه بالطبع وذلك
 لا يخل بالمقصود وهو تقرر التقديم فان
 فاجزا الزمان لو فرض ان بينهما ترتيبا في الوجود
 وتقدما بالطبع بذلك الاعتبار فيهما يقع نوع
 احراز التقديم وهو الذي يعتبر فيه عدم
 الكلام في هذا التقديم **قوله** اقول السبق
 بالرتبة هو عبارة عن ان يكون السابق اقرب
 قد مر ان اختلاف انواع التقديمات
 باختلاف المعنى فيه التقديم ولا شك ان ذلك

ان التقديم في الزمان
 هو التقديم في الوجود
 والقديم في الوجود
 هو الذي لا يتوقف
 عليه غيره في الوجود
 والقديم في الزمان
 هو الذي لا يتوقف
 عليه غيره في الزمان

المعنى في الرتبة هو كونه مبداءا او اقربا
 من المبدأ وفي الزمان غيره ولذلك يكون
 التقديم بالزمان من حيث هو متقدما بالزمان
 غير مجامع لما اخرجناه من التقديم بالرتبة
 فانه ان لم يجامع المتأخر كان ذلك من
 حقيقة اخرى في نوع احراز التقديم

التقديم في الزمان
 هو التقديم في الوجود
 والتقديم في الوجود
 هو الذي لا يتوقف
 عليه غيره في الوجود
 والتقديم في الزمان
 هو الذي لا يتوقف
 عليه غيره في الزمان

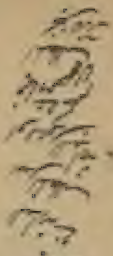
وهنا

وهذا لا يجب كون ذلك التقديم قسما اخر
قوله لوحيث ان يكون سبق العلة المقدمة
 على معلولها سيفا زمانيا لا ضرورة من ذلك
 ان يكون للعلة المقدمة سبق زمانى وهو
 لا يحطار سبقه في الزمان **قوله** وانما
 فلان القطع السوال عند قولك لا يخفى
 انه اذا تخيل قطعة من الزمان خيرة العقل
 مجرد هذه الملاحظة تقدم بعض اجزائها
 على بعض مثلا اذا لاحظ العقل معونة
 الوهم الزمان المتقدمين يومين مثلا
 على الوجه الذي يحيط عليه جزء مجرد
 تقدم احدهما حصصه على الاخر حتى لو قيل
 كان تلك الحادثة في ذلك الزمان اليوم
 والاخرى في ذلك الاخرى القطع السوال
 وعلم ان احدهما امر مبدى بالنسبة الى الاخر

اقول ان التقديم في الزمان
 هو التقديم في الوجود
 والتقديم في الوجود
 هو الذي لا يتوقف
 عليه غيره في الوجود
 والتقديم في الزمان
 هو الذي لا يتوقف
 عليه غيره في الزمان

والاخر عدله وذلك لاننا في عدم الجزم
 بالتقدم اذا لاحظنا لخصمه بل على وجه
 فالمناقشة المذكورة مواحدة لقطعة اذ
 الغرض ان المتوال ينقطع عند انتهائها الى
 اذ لاحظنا لخصمه على الوجه الذي هو موجود
 على ذلك الوجه ويرسم عليه في الخيال على ما
 نحن نحققه مثلا اذا لاحظنا الانسان زمان
 كونه في شغل معين ولم يجد هذه الحالة
 تقدم بعض اجزاء ذلك الزمان على بعض
 حتى لو قيل له لو لم يكن كان مع ذلك الجزم
 المعين وتولد عمر ومع الجزم الاخر المعين
 اكون ذلك اجل كما وذلك الجزم متقدما على هذا الجزم فاعلم
 انه متبر عن احد الجزمين بالاص وحق النقطة
 بالغد ولم يرد بذلك امتناع الجزم الى
 الاصلية والعندية بل الى اتيهما المتصور

مخصوصا



مخصوصا قوله ولو سلم فاعلم على كونه
 غرضنا اولا لو كان هناك واسطة في
 ليصح السؤال بل وان كان بينهما المشي
 وذلك لان بدايته الان لا ينافي في السؤال
 بطلب العلم قوله والحكماء قالوا وجهه
 الصبط قد علمت المعنى المواد من التقدم
 المشترك بين اقامه على ما قلنا من التقا
 فلا بد ان اريد بالتقدم المعنى اللغوي قد
 غير حاصل في الشرف اذ وان اريد به معنى
 فلا بد من بيانه ولا يحتاج الى الاعتذار بان
 زيادة الفضل والشرف سبب للتقدم في
 المجالس غالباً فانه مع عدم جريانه في غير الانا
 وكون التقدم بالشرف جازيا كثيرا في غيره
 يجعله نعتا مجازا و الامور التي لها علا
 باقام التقدم مستحقة لاطلاق التقدم عليها

مخصوصا قوله ولو سلم فاعلم على كونه
 غرضنا اولا لو كان هناك واسطة في
 ليصح السؤال بل وان كان بينهما المشي
 وذلك لان بدايته الان لا ينافي في السؤال
 بطلب العلم قوله والحكماء قالوا وجهه
 الصبط قد علمت المعنى المواد من التقدم
 المشترك بين اقامه على ما قلنا من التقا
 فلا بد ان اريد بالتقدم المعنى اللغوي قد
 غير حاصل في الشرف اذ وان اريد به معنى
 فلا بد من بيانه ولا يحتاج الى الاعتذار بان
 زيادة الفضل والشرف سبب للتقدم في
 المجالس غالباً فانه مع عدم جريانه في غير الانا
 وكون التقدم بالشرف جازيا كثيرا في غيره
 يجعله نعتا مجازا و الامور التي لها علا
 باقام التقدم مستحقة لاطلاق التقدم عليها

مخصوصا قوله ولو سلم فاعلم على كونه
 غرضنا اولا لو كان هناك واسطة في
 ليصح السؤال بل وان كان بينهما المشي
 وذلك لان بدايته الان لا ينافي في السؤال
 بطلب العلم قوله والحكماء قالوا وجهه
 الصبط قد علمت المعنى المواد من التقدم
 المشترك بين اقامه على ما قلنا من التقا
 فلا بد ان اريد بالتقدم المعنى اللغوي قد
 غير حاصل في الشرف اذ وان اريد به معنى
 فلا بد من بيانه ولا يحتاج الى الاعتذار بان
 زيادة الفضل والشرف سبب للتقدم في
 المجالس غالباً فانه مع عدم جريانه في غير الانا
 وكون التقدم بالشرف جازيا كثيرا في غيره
 يجعله نعتا مجازا و الامور التي لها علا
 باقام التقدم مستحقة لاطلاق التقدم عليها

مخصوصا قوله ولو سلم فاعلم على كونه
 غرضنا اولا لو كان هناك واسطة في
 ليصح السؤال بل وان كان بينهما المشي
 وذلك لان بدايته الان لا ينافي في السؤال
 بطلب العلم قوله والحكماء قالوا وجهه
 الصبط قد علمت المعنى المواد من التقدم
 المشترك بين اقامه على ما قلنا من التقا
 فلا بد ان اريد بالتقدم المعنى اللغوي قد
 غير حاصل في الشرف اذ وان اريد به معنى
 فلا بد من بيانه ولا يحتاج الى الاعتذار بان
 زيادة الفضل والشرف سبب للتقدم في
 المجالس غالباً فانه مع عدم جريانه في غير الانا
 وكون التقدم بالشرف جازيا كثيرا في غيره
 يجعله نعتا مجازا و الامور التي لها علا
 باقام التقدم مستحقة لاطلاق التقدم عليها

بجواز الكثرة فلذا وجه لمخصصه من منها
لجعلها براسه **قوله** ويلزم على هذا ان
تقدم العلة المدة كما انما يلزم ان يكون
لها تقدم عليه بغير الزمان اذ لا يمنع من اجتماع
عدة اقسام من التقدم في شئ واحد كما تقدم
بالذات والشرف والزمان والرتبة للعلل
بالنسبة الى المحدثات العنصرية **قوله** فالأد
ان يقال ان فعلنا هذا يدخل العلة المدة في
المتقدم بالطبع ويخرج عن المتقدم ما اذا
فلزم على ظاهره ان لا يكون لها تقدم بالز
وذلك ظاهر البطلان والحل اعتبار الحقيقة
فان هذا المقسم بالحقيقة للتقدم وح فلا
2 التقسيم الأول ايضا **قوله** ولا في المعية
الزمانية على رأى المتكلمين واما المعية الدائ
لما كان الزمان عند المتكلمين هو المتحد

فان تقدم الزمان عليه
لان لا يكون

المعلوم الذي تقدم به متحدد غير معلوم فالمعية
الزمانية حاصلة للحوادث المجتمعة حقيقة
الحكم فلما جعلوا التقدم والتأخر الزمانيين
عائدين لا جبر الزمان لذاتها فالمعية الزمانية
لا تصور عندهم في اجزاء الزمان أصلا واما غير
اجزاء الزمان فتحقق المعية الزمانية الغير الحقيقية
فلا يبرهان على معناه فيه ولا على إثباته فهو
محل نظر وكذا المعية الدائمة عند المتكلمين
لاختلاف تحققها في غير اجزاء الزمان هذا ما
ذكره الترمذى ولوقيل يحقق المعية الدائمة عند
المتكلمين بين المقناتين لم يجز ولا
ان بينهما معية زمانية حقيقة على مذهب الحكماء
فان المعية الزمانية بينهما الواقعة على زمان
واحد غاية ان ذاتها التضمنيان الوقوع في
الزمان الواحد فلا يكون المعية بينهما دائمة

الحوادث المجتمعة واما
المعية الزمانية الحقيقية

على نحو كون التقديم والتأخر الزمانيين عارضا
 لاجزاء الزمان ذاتها **قوله** اقوله لا يمكن
 ان لما كان الطان متناهما المتناول لخصا
 السبق الداني في اجزاء الزمان يقتضي الاختصار
 المعية الدانية فيها لغرض لفظة الاختصار
 للعرض عليه فتدبر **قوله** لان الاحتياج الى
 العلة المؤثرة الى اخره اما لان الاحتياج اليها
 ضروري في كل معلول لخلل في غيرهما فانه يقتضي

فيها بعض المعلومات واما لانهما معينا للوجود
 على سبيل الوجوب بخلاف غيرهما فليسا
 فيه ثم في ترتيب المراتب عليه اكل على ذلك
قوله اذ يجوز في هذه المسئلة فيكون السبق
 فيها اثبت وادوم فيكون اولى اقوله
 هذا بعد قما يدل على خلاف حصول
 في معرفة ذاته وكون السابق مقولا بالاشكال
 فيكون السبق في ترتيب المراتب عليه اكل على ذلك
 اذ يجوز في هذه المسئلة فيكون السبق
 فيها اثبت وادوم فيكون اولى اقوله
 هذا بعد قما يدل على خلاف حصول
 في معرفة ذاته وكون السابق مقولا بالاشكال

عليها لا يمكن كون السبق مقولا بالاشكال
 على المقدمات كما ان بعض المقادير قد
 يلزم بعض الاحكام بحيث لا يمكن رداله
 مع بقائه ولا يلزم منه كون المقدار مقولا على
 بالاشكال فان قلت مفهوم السبق المطلق
 كما سبق ان يكون الشيء معنى حيث ليس للاخر ولا
 يكون للاخر الا حيث يكون له ذلك المفهوم
 في السبق الداني اقول لانه يكون للسبق ذلك
 المعنى حيث ليس للاخر ولا يمكن ان يكون له
 فان وجود المعلول في مرتبة وجود العلة متبع
 على ان يكون المرتبة قيدا للوجود وطر فالظاهر
 للاعتناء بخلاف وجوده في زمان وجود العلة
 فانه يمكن كونه في سائر انواع السبق وان
 لم يكن هذا المعنى للتأخر من هذه الحقيقة لكنه
 يمكن ان يكون له فيكون السبب الذي هو

معنى السبق في الاول اتم فليكون السبق فيه اتم
قلت هذا لا يقتضي ان يكون اطلاق السبق
على اقسامه بالتشكيك كما ان كون خطا زيد
من خط لا يقتضي ان يكون اطلاق الخط عليها
بالتشكيك وكذا كون سواد اشد من سواد
لا يقتضي كون اطلاق السواد عليها بالتشكيك
على ما مر تفصيله **قوله** وانما الاشكال
في التسم السادس يمكن ان يقال لما يلزم
اذا جعل قوله او غيرهما عطفا على العارض فلا
لان العارض لا يجب عليه فكون المعنى بعارض
رعا في اوعارض مكاني او غيرهما وسم
الاخير اعم من العارض غير الزمان والمكان
ومن الذات فيدخل التقدم بالذات لكن الظاهر
انه ليس مقصودا فان تفصيل هذين العارضين
من بين اسباب التقدم ركنين على انه يصير

على الزمان والمكان حين يكون
للعارض اما اذا جعل عطفا

كلوا ما خالبا عن فائدة يقتضيها لان محصله
ان التقديم اما بسبب العارضين او بغير
اي شيء كان **قوله** احدهما وهو الزمان
في قديما لحمل الحقيقة في كتاب القرطبي
اللقوة الذي هو مجاز في حرف الفين بعينه
قالا ولي هو الوجه الاول **قوله** لا امتناع
منها في معنى ان العقلاء اتفقوا على امتناع
بين القديم والحادث الزمانيين فلو اعتبر
الزمان فيهما لزم التسم وعلى هذا فيقول
في القديم والحادث الاثنان فين لانه لا
الحلوسهما انما هو اذا لم يعتبر منهما الزمان
واما اذا اعتبر فلا يكون منهما منع الحلوس فلا
يلزم التسم ولعل العارض من ذلك ان كون
حادثا زمانيا لا يقتضي وقوعه في زمان لونه
اعتبار الزمان في القدم والحادث الزمان

انهم انما هو ذلك فيضا فلا بد ان
استناع

قوله والمراد ان اعتباره متبنا لتبنا
 التمس يمكن ان يجعل القرينة على هذه العنا
 ما ذكرنا من ان غرضه ان يبين عدم استلزام
 حدوث الزمان وقوعه في زمان اخر كما انه
 لا يستلزم قدمه عند الحضم ذلك قوله فتتحقق
 الحدوث للمعنى المحض مكنون لا يحتاج الى ^{سائر}
 لم يكتف بالحكم بذلك لان معنى الحدوث عند
 هو المسبوقية بالعدم كما هو المتعارف الا انهم
 جعل المسبوقية اهم من الدائمية والزمانية
 ولو قالوا بذلك لعنوا المعنى المتعارفين
 الحدوث بالكلية اذ كان اطلاق الحدوث
 عليه مجرد اصطلاح قوله وقا لا كماله ^{سائر}
 ما زاد الشيخ في الهيئات الثمانية بيان ذلك
 على ان ما قاله للمعلول في نفسه ان يكون ليس
 وله عن علته ان يكون ليس اي موجودا ^{لدى}

بمنام

يكون

يكون للمنى في نفسه اقدم عند الذهن بالذات
 لا بالزمان من الذي يكون له من غيره فيكون ^{كل}
 ايضا بعد ليس بعدية بالذات هذا كلامه ^{توضيح}
 عليه ان المعلول ليس له في نفسه ان يكون معلول ^{ما}
 كما ليس له في نفسه ان يكون موجودا ضرورة ^{حتمية}
 في طريق الوجود والعدم الى العلة وسنح له
 في هذا المطرح اخر وهو ان وجود المعلول لما
 كان متاخرا عن وجود العلة فلا يكون له في ^{شئ}
 وجود الامة الا العدم والام يكن وجوده متاخرا
 عنها وورد عليه مثل ما مر فان خلف وجود ^{المعلول}
 عن وجود العلة انما يقتضي ان لا يكون له في ^{شئ}
 وجود العلة الوجود لان يكون له في تلك المرتبة
 العدم فان قلت اذ لم يكن له في تلك المرتبة
 ثبوت الوجود كان له فيها العدم والا لزم
 الواسطة وايضا لا معنى للعدم الا سلب الوجود

ما مرده

فاذا ثبت ان ليس الوجود في تلك المرتبة
 ثبت انه معدوم في تلك المرتبة فقلت نقض
 وجوده في تلك المرتبة سلب وجوده فيها
 على طريق نفى المقيد لا سلب وجوده ^{لنصف}
 ذلك السلب يكون في تلك المرتبة اعني التي ^{للمقيد}
 فلا يلزم من انتفاء الاول بحقق الثاني
 لجزا ان لا يكون انضاف بالوجود ولا انتفاء
 بالعدم في تلك المرتبة كما في الامور التي ليس بها
 علوية العلوية فالمعلوية فانه ليس وجود بعضها
 ولا عدمها خارجا عن وجود الاخر ولا انتفاء
 عليه لا يقال كما ان المتأخر بالزمان مقيد
 بالعدم في زمان وجود المتقدم فليكن
 بالمرتبة مقيفا بالعدم في مرتبة وجود المتقدم
 لاننا نقول سلب الوجود في زمان يستلزم ^{مقتضى}
 بالعدم في مرتبة ذلك الزمان والا لزم خلوه

فذلك

في ذلك الزمان عن طريق التقيض وهو محال
 اما سلب الوجود عنه في مرتبة معينة فلا يستلزم
 انتفاء بالعدم في تلك المرتبة على ان يكون ^{المرتبة}
 ظرف الانتفاء فان خلوا المرتبة عن التقيض
 معني انه ليس شيء منها في تلك المرتبة غير محال بل ^{واقع}
 كما مر حقيقة وقد يخص من ذلك البحث ان الممكن
 ليس له في المرتبة السابقة الا مكان الوجود والعدم
 فله في هذه المرتبة العدم بحسب الامكان فان
 اكتفى في الحدود ذاتي هذا المعنى ثم والا فلا
 ثم لقال ان يقول لو تقدم عدمه بالامكان ^{لذات}
 على وجوده كما ادعى فهو كان مقتضا بالطبع عليه
 اذا تقدم الذاتي صح عندهم في ما بالعدم وما
 بالطبع ولا مجال للعدم هنا فيلزم ان لا يتحقق
 العدالة البسيطة وهو خلاف مذهبهم ^{ممكن}
 الجواب عن ذلك بانهم ارادوا بالعدم ما يحتاج ^{اليه}

العلول في وجوده فتبين الاحتياج وما هو شأن
 عليه كالاتكان واعتبارات الضرورة له خارجة
 عنها لأنها غير مستقلة اليها في هذا النظر بل هي
 مفروغ عنه عند هذا النظر ولذلك صرحوا
 بعدم دخول الاتكان الذاتي في العلة **قوله**
 لكن لا يمكن اجراءه في القدم الذاتي يمكن ان
 يقال لو وجد القدم الذاتي لكان حادثا لا
 مسوق بوصفه فيلزم ان لا يكون موجودا في
 مرتبة وجود موصوفه فيكون الموصوف في تلك
 المرتبة حادثا ذاتيا ههنا وانت مما سبق
 في تحقيق المحدث الذاتي قادر على حل هذا
 وامثاله فتبصر **قوله** ويمكن ان يقال ان
 هذا الغايتم ان لو سلم ان هذا كنهه **قوله**
 ولا يبعد المناقشة متجهة على عبارة **قوله**
 الاصفا في حيث قال لو كانا عقليتين للزم

التم

7

التبعين ما ذكرتم واشارة بذلك الى ما ذكره
 من الدليل على تناف وجودهما في الخارج وهو
 انهما لو وجدا لما لم يوجد من القدم اما قدم
 او حادث اذ لا واسطة بينهما والثاني بطر الا
 يلزم حدوثا للقدم والاول موجب التبعين وكذا
 الموجود من الحدوث اما حادثا او قدم وانما
 ما طرذا لا يلزم تقدم الحادث والاول موجب التبعين
 قالت **قوله** لا يجري على تقدير كونهما عقليتين
 لان ما ليس موجودا في الخارج ليس فديا ولا حادثا
 بل على معناه اصطلاحيا فلا يحصر فيه
 الا بان يراد بهما ههنا ههنا المعنيان وههنا
 مع انه خلاف الاصطلاح غير الدليل السابق
 فلا يصح قوله بعين ما ذكرتم من اوردوا المناقشة
 انما اوردوها على ذلك البتة واجاب عنها بما
 يرتفع في مخالفة الاصطلاح وظل الغلط وهو
 انما اوردوا المناقشة

اقول في: لا اله الا الله

اقوله فيه بحث لان الممكن هو ما يحتاج

الخارجي ٥ الاجزاء العقلية متقاربة نحو المثل

مترجمة إلى اللغة العربية

١٠٠

لنفسه عمل بوجود همان حد و سهواً آنها را

فوجودها غير متيسرها وايضا قد مستحبان اليها

لا مهمة له وراء الآية كما مر ومعنى ذلك ان

سبح لا يحلله العقل الى مرتبه ونسجه ولا الى

مت ووجود ادلواكان له مهنة كلته لم كرم من

مجلس

حبيب الله بن محمد بن ابراهيم بن علي بن محمد بن

نسخه فلا یلون وجوده عین مهیته ولو که

هو تبه سبب و لكننا غير وجود و احتياج احصا

لوجوده الى علة ما فاما ان يكون علة نفسه

الاول ثاوية ما ذكرها في مجموع على ما فصل في مقادير

والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين

والله اعلم بالصواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التذرين يكون وجوده وصف الغيرة بمعنى انه

کتابخانه کتب خطی و کتب چاپی

ليكون هناك على وجهه كل من صلاته / ربه

كما ورد ذكره في كتاب المعاديات السابعة في حقيق

كون الوجود عين للمهيبة فيكون جبراً **قوله** واما

لم لا يجوز ان يكون مركبا من امرين متساويين

لا يرد هنا على الدليل الذي اوردناه كما لا يخفى

وَلَا يَكُ صَاحِبًا حَقًّا وَلَا رَاقِبًا

قوله

مرحباً بجميع ذلك والسيد السري المرب من

الحب والهيئة المحصورة كما هو المهورود

انها متهمة اعتبارية مع انها كلام على المدعي

مسيرة الى ان يبين وايضا الوقت في استغنا الواء

فـ اـ عـ اـ لـ كـ وـ عـ رـ ضـ اـ لـ اـ تـ مـ قـ سـ عـ نـ ا

احزابهم التي هاهنا والاهنا

الجزء الخامس من الجزء الأول من الجزء

الحجالة فيها ان يكون المراضاة هو خلافة

نہی

2

مذهبهم بل صرحوا بان المعبر في الصورة يحتاج
 المحل اليها اما في وجوده او في تحصيله نوعا
 كما في صورة المواليد فان اجراء الغاصر محتاج
 اليها في تحصيله تلك الانواع اعني انواع الوا
 وان لم يخرج اليها في وجودها و تحصيلها ^{الواجب}
 في نفسها **قوله** لزم ان كان الواجب ^{لا} **قوله** ^{لزم}
 مقتضى المحل اقتدار المحل الى المحل اما في ^{وجود}
 كما في الاعراض او في الشخص كما في الصور ^{الواجب}
 لا ينافي وجوب الوجود ظاهره ^{وجوب} **قوله** ^{لزم}
 من ان تتخص الواجب عنه **قوله** انما ذلك
 اذا كان المقتضى ^{لزم} **قوله** ^{لزم}
 من العقول ^{لزم} **قوله** ^{لزم}
 للذات سواء كان امر اعتباريا او عينيا
 كان ممكنا باعتبار ثبوت للذات وان لم يكن
 ممكنا باعتبار ثبوت للذات وان لم يكن باعتبار

لما صار

لا باعتبار وجوده في نفسه فلا يرد ما اورد
قوله وايضا اقتدار الوجود الى المنة هذا
 بحسب الجليل من النظر وما تيراى من ظاهرها
 واما على التحقيق فالذي حقق وجوبه كونه
 المنة كما مر تفصيله **قوله** كيف لا ولا معنى ^{وجود}
 الوجود قد عرفت حقيقة الحال **قوله** ^{قوله}
 الموجب الى السبب هو لا مكانه كل ما يغا
 الشيء فان ثبوته لذلك الشيء او كونه هو او
 شئت فسمه امر لا يستغنى عن العلة فان ^{لزم}
 مثلا لا يحتاج الى ما يجعله انما في كونه
 امر اخر فيحتاج الى علة وذلك فان ^{لزم}
 الجعل بين الشيء ونفسه متمنع بالذات واما
 في كونه شيئا اخر فيحتاج الى سبب بالذات ^{لزم}
 حكم الحكم بان وجود الواجب عنه حتى
 في وجوده عن غيره اذ لو كان غيره فارتب

او اضاف ذلك الى التبيين

اما ان يكون ناشيا عن ذاته فيلزم تقدم الذات
 بالوجود على وجوده او عن غيره فيلزم ^ج افتقارها
 الى غيره **قوله** فان انقضا الاربعه با
 في انقضا الاربعه بالزوجية واجب بمعنى الصفة
 بشرط الوجود وهو لا يتأخر الاستغناء عن
 بل عنه ذات الاربعه والآخرى ذلك في الوجود
 كما مر **قوله** اذا تم هذا فنقول قد عرفت
 انه على تقدير كون الوجود غيره لا يكون غيره
 لا يكون واجبا لذاته **قوله** ولهذا قال بعض
 المحققين صفات الواجب لا تكون آثارا له
 اذا كان امتناع عدمها لكونها من لوازم
 الذات فهي واجبة لغيرها وهو الذات
 لو لم يكن الذات لم يكن الصفات ومن هنا
 علم ان ما ذكره في معنى انقضا الذات الواجب
 وجوده من ان ذاته بحيث لا يجوز ان

بالوجود يسلم لا انقضا الذي نفاه لانه لا يتصور
 اذا كان الوجود غيره فيكون وجوبا انقضا
 المهمة به اما لكونه انقضا بالوجود فيلزم انقضا
 على ثبتي بالوجود او لكونه انقضا في تلك المهمة
 بالوجود فيكون منقضا بالوجود خصوص تلك المهمة
 ويعود المحال لان انقضا خصوص المهمة
 معتبر في خصوصية الانقضا من غير ان يكون
 له دخل في منقضية الوجوب بل يكون ^{انقضا} الا
 الخاص واجبا لذاته لان انقضا لخاصة توقف ^{صحة}
 الانقضا على خصوصية المهمة كان وجوبه ^{قنا}
 عليه في المهمة فلا يكون واجبا لذاته فتأمل
قوله او يحتاج الواجب الى عدم نفسه
 آه فان عررض الوجود للمهمات مستند
 الى الواجب فان الموجب لها اعتبارا او بواسطة
 العررض يكون بانقضا عليه وينتهي الى

الواجب هذا الوجه وهو مزيد لو سلم
 ان علة عرود من الوجود بالفعل للميات هو
 الواجب لكن يجوز ان يكون علة كون حيث
 لا يكون الاعراض للميات هي الميات التي
 معدوها فيكون اتفاق العرود في الوجود
 الواجب لان اتفاق المية التي يمكن عرودها
قوله والجواب عنه قد مر مستقضى اشارة
 ما ذكر في بحث المواد المثبتة عند قوله وقد مر
 دأر مستقضى فيكون التمس حقيقة من ان
 هذا التقييم يجب الاحتمال للعقل وقد مر الكلا
 عليه وخصنا الحق فيه **قوله** فابن الفرق قوله
 الفرق ما بينه بقوله فالخاصل انه وهو ان
 المية انما يصعب بقا بلية الوجود الخارجي
 الوجود المتعلق ولا يمكن ان يتصف بقا عليه
 ذلك الوجود مزدرة ان التي ما لم يوجد

في الخارج لم يوجد شيئا فيه والمراد من الصفة الخارجة
 في قوله لا يمكن فاعلة لصفة خارجة عند
 في العقل ما يعبر نفس الوجود الخارجي وما سبق
 بمزيد لتتقن كون الانقاص بالقابلية حسب الوجود
 العقلية ومحصول الفرق ان قابلية الوجود
 الخارجي بمعنى التقدم يجب الوجود العقلية
 الوجود الخارجي بمعنى المعدوم يجب الوجود
 الخارجي اما الاول فلان انقاص المية بال
 المذكورة انما هو بحسب اعتبار العقل كما بينه
 واما الثاني فلا يمكن ان يكون فاعلة بصفة
 خارجة عند وجوده **قوله** العقل فقط حكم
 فتأمل **قوله** وهو غير موجه اقول هذا غير
 موجه لان الناقض مدعى وحاصل الجواب منع
 خبر بان الدليل في صورة النقص لجواب ان
 يكون القابلية غير مشروطة بالوجود الخارجي

والطالبة بالفرق ليس بظنية الناقض بل^{عليه}
اثبات جريان الدليل فيها ولا يخفى ان قوله
والخاصة صريح فيما وجهه صاحب
المحاكمات فان محصله منع جريان الدليل
لجواز الفرق بين الفاعلية والتألفية الا انه
بالغرض السند وزعم تحقق الفرق هذا لكن
لا ارتباط له بها سبق من ان كلامه ^{نقص}
سفي على تصور خلافة لا انما يتجه النقص اذا
كان ^{كان} قبول الوجود غير مشروط بالوجود ادل
مشروط به لكان القابل والفاعل متساويين
في الحكم وهو اشتراط الوجود فلم يقصّر النقص
لان النقص هو جريان الدليل مع خلف الحكم
ولعل مراده ان كلامه مبني على تصور انه يلزم
من كون المتيقن قاطبة للوجود ان يكون المتيقن
في الخارج قبله كما يلزم من كونها فاعلة له وذلك

ان المتيقن شوا في الخارج ثم يحل
فيها الوجود بل لا انه مبني على

نصور فاسد لما ذكره مفصلا فتدبر ^{قوله}
فان فرق في ذلك انه بعد ما سبق لا محذور
في الرجوع الى الجواب الاول فانه لم يدع انه جواب
اخر ^{قوله} لا نناقض معنى تعده العلة هذا
حفظ فان الكلام في علة الانقضاء بالوجود
الخارجي واذا كانت المتيقن باعتبار وجودها
في العقل عليه فاعلية له ان يكون موجوده
العقل مثل انقضاءها بالوجود الخارجي فيكون
قبل انقضاءها بالوجود الخارجي عاقل وذلك بين
^{قوله} الجواب ما مر اقول الجواب ما مر
^{قوله} ومدار الجميع على توهم ان الوجود
انه لعل هذا القائل حاول التنبه على
ما هو غير الوجود هو اذا لوحظ بانه لم يحل
الوجود وانما يحل بشرط التيقن بالوجود اليه
ما يتلوه من وجود العلة فكل ما له ذلك

حجة
 مغايرة تنسب اليه الوجود نسبت الامور الحادثة
 الوجود
 الى معروضاتها فمن الممكن بخلاف ما هو عين
 القام ببيان كما مر تفصيله **قوله** فلا يحمل من
 لزوم كون ذات الواجب عين ^{الوجود} من الوجود
 انه انما يلزم ذلك لو كان معنى كون هذه الاشياء
 عين الواجب ان كلا منهما كنهه فيه وكيف يتأتى
 من عاقل ان يقول يكون كل من العلم والقدرة
 والاداة مع اختلاف مهور ما يتاكد امر واحد
 بل معنى ذلك انه بانه مصداق حمل تلك الاشياء
 عليه كما مر مجله ^{شياء} ويسمى تفصيله ان شاء الله تعالى
 ولا ريب في انه لا يرد على ذلك من مذكوره ولو كان
 المراد ما تقدم من ظا العبارة لكان مهزوم الوجود
 المطلق المقول بالتشكيك من ذلك **قوله**
 والوجود الخارج حجة لا حاجة الى هذا القيد ولعله
 اشار الى انه المحتاج الى البيان دون الذي

قوله لانهم لما قالوا الى قوله لا يصح منهم الاحتجاج
 الظاهر حيث حكموا بكون الوجود من المعقولات
 الثابتة ارادوا انه هو الموجود بالمعنى الذي سبق
 فقصوره اعني ما قام به الوجود اعم من ان يكون
 بطريق الوصف بالموصوف او قيام التي بانه ^{قيام}
 ويكون هذا المعنى معقولا ثانيا لا ينافي كون جرد
 من الوجود موجودا اذ الظاهر ان المعقولات ^{ثمة}
 مطلقا هي المشتقات فانهم جعلوها موضوع
 المنطق وطان موضوع المشتقات كالحسن ^{الفصل}
 والكل في الجزئ لا مباديها وايضا عددها من قيام
 لوازم المبادئ في حجب الكليات وقولهم
 عوارض لا يضاف اليها ما في الخارج المراد بالعو
 الخارج المحمول وحيث نقول الشيء الممكن ونظائرهما
 من المعقولات الثابتة مع وجود افراسها في الخارج
 ولئن سلمنا انها اعم من المشتقات والمباد

فإرادهم هنا المشتق من لوسلطان ان مراد المبدأ
 فلامان كون مفهومهما من المعقولات الثانية
 يتل في ان يكون له فرد موجود في الخارج بحيل عليه
 مطاطة اذا كان ذلك المفهوم عارضا في
 ضمن حصصه للاشياء في العقل فيكون اعتبار
 تلك الحصص من المعقولات الثانية باعتبار
 ذلك الفرد موجودا خارجيا نعم لا يمكن الحكم
 عليه بأنه معدوم في الخارج مطلقا لوجود بعض
 اراده
 وانه **قوله** وايضا لما تحقق في الخارج
 فرد من افراد الوجود المطلق انه هذا المفهوم
 من حيث هو عارض ليس له ما يطابقه في
 الاعميان وان كان له من حيثية اخرى مطابق
 في العين هو معقولتان باعتبار حصصه العارضة
 للمبانيات في العقل وموجود في ضمن الفرد القائم
 بمرآة ولازم ان من شرط المعقولات الثانية

في الخارج
 ما هو موجود
 العين ثم

ان لا يكون

ان لا يكون له وجود في الخارج بجميع الاعتبار بل
 ان لا يكون موجودا بالاعتبار الذي هو به مقول
 ثان كالحصص في مثالنا على ان صدق الوجود
 المطلق على الواجب لعلم صدق عقله اذ لو كان
 صدقه عليه لحجب الخارج موقف على كونه
 موجودا في الخارج بناء على المقيدة المشهورة
 ثم وجود فرد من المنعدم لا يتل في كونه معقولا
 ثانيا كما **قوله** اقول ولا كذلك الوجود
 الخارجي اه لما ثبت ان الوجود الخارجي لا يمكن
 عروضة للمبانيات في الخارج فلا يكون الصبر
 الاول الا بالاول لانه كما قلنا ما ليس لاحد الو
 جودين
 بخصيصه مدخل وذلك يستلزم ان يصح عرو
 له انما وجد ولا من القسم الثاني ايضا فنحن
 ان يكون من القسم الثالث واللام يمكن القية
 حاصرة وكونه عارضا للمبانيات من حيث هو لا

الموجودة في الدنيا يعني ان الوجود في الدنيا ^{ليس}
 في المصنوع بحيث يقبل القسمة وصفية لا يتألف
 كون مرسوم في الدنيا يعني ان الوجود في الدنيا
 يصح للعروض ولعل متناه الاشتباه ^{حسب}
 ان يجب في القسم الثالث ان يكون المعروف
 هو المية الماخوذة مع الوجود الدنيوي ^{لأن}
 منه ان يكون المعروف من القسم الثاني هو
 المية الماخوذة مع الوجود الخارجي ولا يخفى
 انه ليس كذلك بل المعتبر في القسمين ان يتعلق
 الانصاف بالخواص المعين من الوجود نعم في
 الكلام في معنى كون الانصاف بالوجود ^{حسب}
 الخارج فان ذلك لا يقتضي تقدم الوجود ^{الخارجي}
 عليه كما مر مراراً ^{تأمل} وليس كذلك فان ^{المية}
 بالوجود يجب نفس الامر اقول اذا كان ^{تأمل}
 يجب نفس الامر فاما في الخارج فهو محال اذ في

الدنيا فلهذا هو الوجود الدنيوي فيه مدخل فيكون
 من المعقولات الثانية ثم نقول انصاف ^{تأمل}
 في كون من الوجود ان وجبان يتأخر من انصافه
 بذلك فهو من الوجود لزمان لا يكون نفس ^{لأن}
 ظرفاً للانصاف بالوجود في نفس الامر ^{تقدم}
 على نفسه او ثم وان لم يجب تأخره لم يتم ^{لأن}
 على ان الانصاف بالوجود ليس في الخارج ^{تأمل}
 عن ذلك الا بان يقال المعتبر في الوجود الذي
 هو ظرف الانصاف ان يتأخر الموصوف ^{تأمل}
 الوجود عن الوصف والمية لا يتأخر في الوجود
 الخارجي عن ذلك الوجود بل يجب الوجود ^{تأمل}
 ولكن يتأخر عن الوجود في نفس الامر ^{تأمل}
 في نفس الامر للعقل ان يميز المية بدون ^{تأمل}
 الوجود في الوجود المية في نفس الامر ^{تأمل}
 هذا الوجود عن الوجود في نفس الامر ^{تأمل}

للهمزة من دونها في الفصل
وبما أن كونه في الهمزة من دونها
فصل تمام الهمزة بها
في الفصل
الوجوه والمطلقات من الهمزة من دونها

2

علا طبع السلام

وأيضا الظاهر المحذور الذي ذكره
لازم على تقدير الإلصاق في
نفس الأسر ص

[illegible]

بين المتزعات الدالة والعرضية فان قلت
 لعلم ثبوت هذه المتزعات لها كاد بالثبوت
 انه لا ثبوت لها اصلا قلت انما يلزم كذا اذا
 كان الحكم بثبوتها ثبوت الاعراض لها
 اما اذا كان المراد بثبوتها كونهما متزعا
 متباينين من التحليل والاطلاق التام
 فلا بد فان قلت بجميع هذه المتزعات معقولا
 ثمانية او بعضها وبمعيانا ما هو معقول ثان
 عما ليس قلت بل بعضها وهو ما يكون الانصاف
 بحسب الوجود الذي يتم لا اشكال في كون الانصاف
 بالكلية ونظائرها بحسب الوجود الذهني و
 لا في ان الانصاف بالعمى والعرضية متلا
 الوجود الخارج اذا الوجود ان شرطان للانصاف
 كما يدل عليه صحة تحليل الفا تقول وجد في
 فضاء كلياً ووجد في فضاء فضاء فضاء

او اعمى لكن في نفس الوجودين اشكال كما مر اليه
 اشارة اذ لو اشترط في الوجود الذي هو طرف
 الانصاف تقدمه على الانصاف ظهر ان الانصاف
 بالوجود الخارجي ليس بحسب الخارج لكن لزم
 لا يكون الانصاف بالوجود في نفس الامر بحسب
 الامر لعدم تقدم الشيء على نفسه وان اكنى بحسب كونه
 متزعا من الماهية الموجودة بذلك الوجود لزم ان
 يكون الانصاف بالوجود والخارجي بحسب الخارج
 فانه متزعا من الماهيات الموجودة في الخارج فالتو
 كما اشترنا اليه ان يميز فيه بعد كون الانصاف متساويا
 لهذا النوع من الوجود ان يكون الماهية في ذلك النوع
 من الوجود غير مخلوطة بذلك العارض وظان
 في الوجود الخارجي مخلوطة بالوجود الخارجي وكذا في
 الوجود العقلي وكذا في الوجود في نفس الامر مخلوطة
 بحسب نفس الامر لكن العقل ان يلاحظه ياخذ

غير محمولة فتبين من العوارض وهو في هذا ^{مستلزم} الاعتبار
معنى من جميع العوارض حتى عن هذا الاعتبار
فهذا النوع من الوجود طريق للتألف وهو
محمول من الحقائق ووجود الماهية في نفس الامر لا يقابل
هذا النوع من الوجود متقدم على سائر الانقسامات
ولما اعتبرنا تقدم تمام الكلام لانا نقول لفظا ههنا
هذا لا تقدم له على نفسه والانقسام بهذا النوع
في هذا النوع فلا يقع اسرار المقدم قائل ومن هنا
التفصيل تبين ان عروض الوجود في نفس الامر
ليس كعروض غيره من العوارض فان طرق الانقسام
باعتبارها بل ربما يتقدم عليها بخلاف طرق
الانقسام فانها ثابتة باعتبارها ما كما علم ولذا لا
تقبل بضميق عند المتكامل كما لا يخفى على ثوابت
الافهام **قوله** لانا نقول ما ذكره على تقدير
صحته انه الا ليق في ترتيب الحب ان يقال له

ما ذكره على تقدير صحة ما هو في الصورة
الثابتة وليس ثبوت الصورة في العقل
لا اشوبها فيه عين الصورة الثابتة فلا
يلزم الاجتماع بين صورة المقيضين
ولكن توهم ان ثبوت الصورة عين الصورة
فقولنا بعد الترتيب لادبية في ان الالمثبوت
ليس عينها فلا يلزم الاجتماع عين المقتضين
وصورة الاحز **قوله** وقد عرفت بطلان
المذهب قد عرفت حقيقة ما على حقيقة فلا
يغيرها **قوله** اي عدم المعدم مطلقا ^{القول}
على هذا التقدير قوله قيم للثابت باعتبار
فان قيم الثابت هو المعدم لا العدم وقوله
يجب الحكم الى قوله ولا تناقض فان هذا انما
يلزم المعدم لا العدم لاذن فرق بين العدم
وسائر الماهيات في صحة الحكم ولا يوهن

من الحكم عليه تناقض حتى يحتاج الى دفعه قوله
وحجبان لجمال الموجود على الموجود في الذهن
ليست قيم الكلام ويرتبط بما سبق من ان للعقل
ان يتصور جميع الاشياء فان انقسام الموجود
في الخارج اليها لا مدخل له فيه وكذا المطلق
لجواز ان يكون القسم الثاني مخصوصا بالوجود
الخارجي فتدبر وفيه نظر لانه اما ان يراد
الانقسام لجب فبعض العقل وجب الواقع و
الثاني بطلان الثاني لا يقسم الى نفسه ولا لغيره
في الواقع وان امكن فرض انقسام اليها و
الاول لا حاجة الى تخصيص الموجود بالذهن
كما في الشيخ الاول اذ موداهما واحد ويمكن
ان يجاب ببيان المواد بالموجود في الذهن
ما هو معروض الوجود الذهني من الميات كما
لاننا مثلا فانه وان كان موجودا في

موجودا
في الذهن وهو في حد ذاته اعلم من ان يكون
في الذهن او غير موجود فيه فهو مقسم الى
الموجود في الذهن وغير الموجود في الواقع
ينقسم في الواقع الى الان الغير الموجود
فيه هذا ولا يظهر ان لجمال الانقسام على
العقل في موداهما في السمتين والحل قوله
يعني اذا كان طرفا الحكم موجودين في الخارج
لقائل ان يقول معنى العمل الخا والموضوع
والموجود في الوجود فيكون كلاهما موجودين
بوجود واحد فكيف يتصور كون احدهما
موجودا دون الاخر فان الاعمى في قولنا
زيد اعمى لما كان متحدا مع زيد كان موجودا
بوجود زيد بعينه بل نقول لا فرق بين الاعمى
والاعمى في ان موداهما مسقط في الخارج و
موجود فبما احدهما من الموجودات الخارجية

دون الآخر بحكمه والجواب بان الخارج ذكر
 الخاشية عند قول الحق والوجود من المعلوم
 الثانية انه اذا قيل الحيوان موجود كان معناه
 وجود افراده واما المشتقات فانه اذا قيل
 انفسا موجود كان معناه ان افرادها ^{استقامتها} ~~مأخذ~~
 موجود فهو ما لا يعنى ليس موجودا ^{فلا} ~~انفعا~~
 مبداه غير مبداه يرجع الى مجرد اصطلاح ^{مد} ~~جد~~
 والتحقيق انه اذا وجد فرد ما كان ^{مستقلا} ~~مستقلا~~
 بوجوده بالحققة ^{بوجودها} ~~بوجودها~~ باعتبار اتحادها بوجه ما ^{فانما تكون موجودة بوجهها}
 الغرض مع الدائيات اتحادها في ومع العرضيات
 اتحاد عرضي فيكون الدائيات موجودة بوجوهها
 بالحققة والعرضيات بالعرض فذلك لقيام
 ان الانسان لا يشرط شي موجود في الخارج حقيقة
 تحليله لا يعنى فانه موجود بالعرض وجوده ^{فانما} ~~فانما~~
 ويريد ليس في ذاته اعني لا باعتبار خارج عنه

نسب وجوده الى الاعني كان نسبة بالعرض
 تحليله لا يعنى فانه موجود بالعرض وجوده ^{فانما} ~~فانما~~
 ويريد ليس في ذاته اعني لا باعتبار خارج عنه

وهو خارج عنها هو الملاحظة في هذه القضية
 واسا اذا حكم على الوجود الذهني بالوجود
 الذهني فلا يجب مطابقة الخارج سر كان
 لها وجود في الخارج او لم يكن وحاصله ان
 القضايا الخارجية يجب مطابقتها للخارج بخلاف
 الذهنيات فانه يجب مطابقتها لنفس الامر
 وهذا اول ما ذكر في توجيهه اما الاول فانه
 ح لا يعلم من كلامه ان صحة مثل زيد على ما
 المطابقة للذهن او الخارج واما الثاني فانه
 سياق كلامه يدل على ان القسم الثاني يكون
 مطلقا باعتبار المطابقة في نفس الامر وهو
 من الخارج قونية ظاهرة على ان المراد به
 الذهني فان كان الصحة باعتبار المطابقة لهما
 في نفس الامر بالمعنى الاعلى مشترك بين الجميع
 فلا وجه تخصيصه بالقسم الثاني وعلى هذا

لما في ذهنه فان كانت صحة
 بان صحة القسم الثاني يكون
 باعتبار مطابقة
 في نفس الامر
 مشترك بين الجميع
 فلا وجه تخصيصه

فصدق الحقيقة يعلم ضمنا لانه اما الخارج والذهن
 او كلاهما ويحتمل ان يحمل قوله والاعلى ليس
 حكما خارجيا فيشمل الحقيقة فيكون المعنى ان
 المصدق الخارج حجة هو الخارج ومصدقها
 نفس الامر اما الحقيقة فاعم من ان يكون في
 الخارج او في ذهن او كليهما واما الذهنية فانه
 فقط وقد ترك التخصيص كما هو ظاهر وامر
 العبارة يدل بعد اتفاق المقدم لايقا على ثبوت
 ان لا يعلم من كلامه حال بعض القضايا فان
 الحقيقة على التوجه الاول والذهنية على التوجه
 الثاني موكلتا الى المتأخر لانه قوله بعد العلم بما
 الخارج والذهنية لا شبهة في حال الحقيقة
 ما لهما اليها وكذا بعد العلم بحال العلم بالخارج
 والحقيقة لا شبهة في حال الذهنية وهو ظاهر
 فيها كغيره في ايهما تخصيص بعض اراد القضية

الخارجية بهذا الحكم ولظنم باقي افراده مع سائر
 اقسام القضية في سلك الاحمال مما ينبغي و
 يتفرع عنه الطبع السليم حضورا مع انظام هذه
 الترجمة الذي لا يخفى وقعه **قوله** او على الامور
 الخارجية اه لما كان لا يمكن من المعقولات
 الثانية فالموصوف بها هو الامر الذي لا يخفى
 فنقول الانسان ممكن حكمه بالامر العقلي على
 الامر العقلي والحق ان حكمه ما على الموجود
 الخارجية مثله او على الموجود الذهني مثله كما
 اليه انما لا يقال اذا حكمنا على الامور
 مثلا بالصفات الخارجية او على الموجودات
 العينية بالمعقولات الثانية كان الاول
 حكما على الموجود الذهني بالمرجوة الخارجية
 عكسه لا ينفرد على الوجهين ان كان الحكم
 بالحداهما في الخارج كان حكما على الموجود

في قوله
 او على الامور

قوله
 او على الامور

الخارج

الخارجية بمثله وان كان بالحداهما في الخارج
 كان حكما على الموجود الذهني بمثله وعلى الاول
 يعتبر في صحة المطالب الخارج وعلى الثاني يعتبر
 في هذا المطالب للذهن وليس معنى الحكم على الامور
 الخارجية مثله ان يكون الطرفان موضوع
 والخارج بحسب الواقع بل ان يعتبر بتحد
 الحكم بالوجود في الخارج فان الغرض بيان
 القضية لخارجية مطلقة حتى يعبرن بالتطبيق
 عليه صدقها وكذا باليدرك **قوله** واما
 بحكم بالامور الخارجية على الامور العقلية
 على توجيها الشايع لا يعلم من كلام المتقدم
 ان المصير في صحة هذا الحكم المطالب للخارج
 او للذهن كما لا يعلم حال مثل قولنا زيد
 انما يستعمل من خارج كما صرح به في الوجه
 في التوجه ما وجهنا به **قوله** او على الامور

كذا اذا كان الطرفان موضوع
 كان الحكم بالخارجية
 في قوله او على الامور

بالحكم في هذا المبحث يعني ان يكون الطرفين
 موجودين في الخارج مدخلا فيكون المعتبر
 صحة الحكم لا يحتاج الى المطابقة مع الخارج
 ولا مدخلا في هذا الحكم بالنظر الى السالبة لان
 وجود الطرفين لا مدخل له في كون السالبة حجة
 ام حتى يكون له دخل في كون المفترضة صفة هو
 المطابقة مع الخارج بل السالبة يكون خارجة
 ومعتبرة في صدقها المطابقة مع الخارج سواء
 وجد طرفا معا او احدهما فقط اذ لم يجب لكل
 لم يتعرض له في البيان الا لفرد من القسم الثاني
 كالتعبير على هذا فالوجه الحكم على الايجاب الى ظهور
 صدق المصلحة التزويجية لما علم من ان المقدم
 لا دخل له في التالي ح وان صدق الانقضاء
 وكذا لو حمل على ما هو اعم لان المقدم لا دخل له
 في التالي بالنسبة الى بعضه او اصدق وهو السالبة

ولو حمل على التسلو
 بصدق التزويجية

ولا يخلو ان المتبادر في امثاله هذا المقام هو التزويج
 فيجب ان يحمل الحكم على الايجاب ايضا للتحقق التام
 بدونه في مثل هذا عن جهة اعترافه ان لا
 يقول التالي هو وجوب المطابقة كليا كما خرج
 به وذلك لا يتحقق في الموجبة بدونها اما السالبة
 فهو وجود الطرفين لا مدخل له في ذلك الوجوب
 اذ نعم يصدق ذلك الوجوب معه اتفاقا هذا ما
 نرجحه كلامه الخارج فتأمل فيه بطلان ما
 قد علة تخصيص الحكم بالايجاب في صدق السالبة
 الكلية اعني وجوب مطابقة القسم للخارج والاختصاص
 الحكم الذي بالخارج اذ يكون السالبة حقيقة
 مع وجود طرفيها في الخارج كما هو في قولنا لا
 من المثلث غير متساوي ولاثنى من الانسان يحمل
 يصدقان حقيقة مع وجود طرفيها في الخارج
 كان اولي ان لا يكون النسبة السالبة حجة

لأن لا دخل للمقدم في
 التالي بالنسبة للايجاب

اية لا يتوقف على ذلك على وجهه حيث صرح بان
 اعني قضية خارجية مع اعتبار ان المصالح
 موجود في الخارج والمطالبات كون النسبة
 خارجية على الوجه الذي يتوقف على وجودها
 وبدونه قد قد غلبت النسبة السالبة فان
 كونها خارجية على هذا الوجه لا يتوقف على وجود
 الطرفين كونه ان هذا التماثل على عدمه وان
 تخصيص السالبة لاعتبار التخصيص بالموجودة والوجود
 محكم اعني لا يبيح السلب كان كون النسبة
 على هذا الوجه كالتماثل موقوف على وجود
 الطرفين لا بد من ذلك قد يكون خارجية وقد
 فلا فرق بين التخصيص بالواجب والتخصيص
 تعامل قوله وان صدق في كل واحد
 لطلب الخارج يتوقف على وجوده لا حقيقته ان
 ان يتوقف العمل الايجابي يتوقف على وجوده

862

بالصورة كما مر والقول بان المقدم على
وجود الحيوان

في الدهن مطابقة لنفسها من حيث هي موجودة
 في نفسها وان كان تحقق وجودها بوجودها
 الدهن فانها من حيث وجودها متماز لها
 من حيث وجودها في نفسها وتقتضيها ان
 اذ اوجدت في الدهن كان لها وجود وهي
 سواء كان باختراع العقل بحد ذاته في الحكم
 ان كانت مثلا او بين اختراعها في الصواب فانها
 كان تحققه بجعل الاختراع والتعلق به كونه
 في حده الي مع قطع النظر عن ذلك الاختراع
 وان كان تحققه لا يحصل باختراع بل كان متماز
 من مذهب شانه ان يتبع عنه ذلك كان موجودا مع
 النظر مستلزام كان وجوده في الدهن الا انه موجود
 فيه بدون تحقق هو من حيث لا يوجد في الدهن
 مطابق له من حيث لا يوجد فيه بل انما في الوجود
 الثاني هو الوجود في نفس الامر انما يتطور اليه

في نفسها

في هذا الاعتبار هو مطلق وجوده في حده انما
 يكون في الخارج او في الدهن على الوجه المذكور
 الا ان امرا اخر وهو عدم صلاحية للوجود كما
 تقتضي ان يكون ذلك الوجود له في الدهن فان
 الدهنية في الصواب مطابقة لها من حيث انها
 موجودة في نفسها حتى لو كانت مطابقا لخلها
 في الكوارب اذ ليس لها الوجود في نفسها الى الوجود
 بلا فعل واختراع او بلا في الخارج ولا في الدهن
 اذا عرفت ذلك عرفت انما في قوله وايضا
 فانها قد قالوا في قوله وهذا التصريح منهم بمقارنتها
 لان معنى كلامهم ان المقتر في محله الحكم مطلقا هو
 المطابقة لما في نفس الامر لا لما في الدهن من حيث
 انه في الدهن والا لزم صدق الكوارب ولا يلزم
 ذلك ان لا يكون الوجود الدهني مع قيد فردا
 من افراد الوجود في نفس الامر وكذا قوله ومعلوم

بمعرفة في الخارج
 كانت

ان ما لا يكون في الالهة ان يكون في الخارج بعد
 الوساطة وهو ظاهر جدا وكذا قوله في المراتب
 خارج الالهة فاذا لم يكن في الالهة يكون في الخارج
 لا محالة فاما معنى قولهم الحكم اذا كان ظرفا له
 موجودين في الخارج يكون صحة عطا لقبة
 لما في نفس الامر لا في الخارج والحق في الالهة
 وذلك لان مرادهم بالخارج ما يقابل الالهة
 مطلقا فاما لم يكن الظاهر موجودين في الخارج
 لا يكون صحته عطا لقبة للخارج بهذا المعنى وهو
 ولا لما في الالهة ان بل عطا لقبة لما في نفس الامر
 وان كان وجوده في نفس الامر في ضمن الوجود
 على ما عرفت انما وقع في بعض عبارات
 القوم ان صرف الخبر بمطابقة النسبة الالهية
 للنسبة الخارجية المراد بالخارج عن النقص العيني
 من الالهة لا عن الالهة في مطلقا كما فهم من قولنا

منه

في هذه العبارة ما لا يكون وجوده بفرض العقل
 وان كان في العقل بمقتضى الوجود في خارج العقل
 ولا مشاحة في الالفاظ بعد ظهور المعنى في
 في عدة مواضع بتعيين المراد وقد عرفت ان
 من قولهم الحكم اذا كان ظرفا له غير موجودين
 ثبت ولا تتبع الالهة المنزلة والادها من
 والله في ارتقاء ومنه العينة والساد
قوله وقد ذكرنا وجه بطلانه فلا يفكر
 انهم لا يغيب جواب ما ذكره **قوله** ويمكن
 بان نفس الامر است خبر بانه لا يدفع الاشكال
 عنهم لانهم مصرحون بان المعقولات كلها هي العقل
 العقل الاول الذي في الان المطابق لما ارسم
 فيه من حيث تصديقه به صادق تلك الكواكب
 وان كانت مرتبة فيه من حيث الحفظ لكن يجوز
 ان يكون مصدقا بانها في الحقائق لا يلزم ان يكون

خبره

من هذا لما عطف بل وان لا يكون مدركا
 ان الخيال اجترأ انه المتصور وليس مدركا
 لها عند فهمه ولما عطف اجترأ المعاني ولا يدركها
 فيكون ان يكون شأن العقل الفعال مع الضياء
 المحفوظ والصدق ومع الكواكب المحفوظ
 فقط وذلك لبرأيه عن الشر والحق من
 المادة لا يقال لا معنى للعلم الا حصوله
 عند مجرد قوائم برأيه فيكون العقل لما فيه
 لا في القول هذا لما يستلزم كونه عالما من
 التصور واستلزامه لحصول الصدق فيه
 والحاصل ان القرائن انما يحفظ المعاني وتعلق
 بها الصدق وذلك يستلزم تصورها ولا
 يلزم منه حصول الصدق بها قتال **قوله**
 واعترض ايضاً بأنه يتعدى رآه اقول نعم فان
 اللفظ لا يستلزم المعاني بالذات كما مر

فصل

تفصيله **قوله** بل يكون منه يكون صدق الخبر
 العلم من كونه تفسيرا او مطا يقال مع انهم
 لم يعرفوه الا بالمطابقة فيجب ان يكون مع حوزة
 في التعريف وهذا تكلف مستغنى عنه ما ذكرنا
 على ان في كلامه ارسطاطلس ليس في قولنا
 ما نفهم ان علمه المبني على ان يوصف
 وانما هو الحق ايضاً انه الواقع لا المطابق
 للواقع **قوله** ولا كذلك علم الواجبان
 اراد ان علم الواجب يوصف بالصدق والحق
 لا باعتبار المطابقة بل بمعنى اخر الحق عليه
 انهم قد رآه الصدق باللفظ وان اراد انه
 لا يوصف بالصدق ولا بالادب فزاد عليه
 خلاف العرف العام والمناظر الا ان حصل
 على ما نقل عن ارسطاطلس ليس انما اراد
 انه عين نفس الامر فلا حاجة في صدقه الى اعتبار

قال في الحاشية هو المعرفة
 برؤية الحق نعم

هذا القسم في الحقيقة

المطابقة لوجه عليه بعد الاعراض عن
تقديم الصدق كما اشرفنا اليه انه يحتاج الى
وضع من ان هذا الامر هو العقل العقلي
اذن يكون الموجب والمبدأ العالي به
نفس الامر **قوله** بما ذكرنا من ان كذب يحكم
لا يفتح في مقصوده لان مقصوده ان العقل
يتصور كل شيء وانه جعل التقسيم والحكم والبيان
على ذلك ولا يخفى هذا الغرض لصدق الحكم
كذلك **قوله** واما تأملنا فلا بد من ان لا يجب
ان يكون كون امر ما ذا هوية وثابتا باعتبار
دقيقه وثابت باعتبار لا بد من هذه الشهادة
او من ان صدق الخبر مطابق للخارج
فيكون ان يكون لكل امر من المتماثلين هوية
ثابتة الخارج فلهذا لا يصدق بذلك وانما
بان يكون لكل منهما هوية ثابتة في الخارج

يقولون في وجهه ان
وغيره ثابت في نفسه
وولكون على صورة
مفهوم كل شيء

وذلك

وذلك لم يبين اصلا وانما بين ما هو اعظم منه
قوله واما تأملنا فلان المتماثلين هما هاتان
ان تقول المتماثلان هما هاتان الثابت والغير
والا لزم من مطابقتهما الخارج شيوت هذين
المعنويين اللذين ليسا ثابتين في الخارج فقول
هذا القائل فيكون ما ليس ثابتا في الخارج ثابتا
في الخارج فقول المعنويين اللذين هما غير ثابتين
في الخارج وكانا مبررين للاختصاص في العبارة
ادماجا للملاحظة وبطلان الثاني في عبارة
واحدة كما قد لا لزم ان يكون القسمان ثابتين
في الخارج مع انهما غير ثابتين فيه وهذا على ما
دفع اليه القائل وتبعه الشارح من نقى الطابع
الكلية في الخارج طارعا وقد توهم في ترجمته
ان هذه العتبة لما كانت مستغفرة لجميع المعنويات
كان ما ليس ثابتا في الخارج داخل في العتبة

وهو الذي ثبت في المتن

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 ولا يحتاج الى دليل عليه انه اذا حصل
 الوجود على نفسه لا يكون هذه القضية
 واحداً فلو كان ادراكاً كان ادراكاً
 من هذه ولحد ومع الرابطة لا يحتاج اليه
 فيحصل القضية البسيطة فلا يمنع
 الحيز ذلك من المقاسد واطن ان القطر
 يكفي مؤنة الحب او من الميتين ان النسبة
 بين الميوسمين فاذا اتفق قد رها فكيف
 النسبة ولا بين فان قالوا ان النسبة
 بهذا هو المدرك فذلك فقد رجع الى التنازع
 بين المدركين **قوله** ومعنى الحمل ان التنازع
 منوماه قد يطلق الحمل من الحمل وهو الذي
 مرت عليه وقد يطلق على مقلته وهو امراد

عنه في الميوسمين في الادراك فقط على ان بعض
 قد رها ذلك بان القضية التي هي مقلته
 لا يحتاج الى الرابطة فيكون عليه انه اذا حصل
 الوجود على نفسه لا يكون هذه القضية
 واحداً فلو كان ادراكاً كان ادراكاً
 من هذه ولحد ومع الرابطة لا يحتاج اليه
 فيحصل القضية البسيطة فلا يمنع
 الحيز ذلك من المقاسد واطن ان القطر
 يكفي مؤنة الحب او من الميتين ان النسبة
 بين الميوسمين فاذا اتفق قد رها فكيف
 النسبة ولا بين فان قالوا ان النسبة
 بهذا هو المدرك فذلك فقد رجع الى التنازع
 بين المدركين **قوله** ومعنى الحمل ان التنازع
 منوماه قد يطلق الحمل من الحمل وهو الذي
 مرت عليه وقد يطلق على مقلته وهو امراد

الحال وهو الذي لا يمتنع عليه
 ولا يحتاج الى دليل عليه انه اذا حصل

فذلك فسرنا باننا المتعارفين مبنو ما يجب
 فانه متعلق الحكم على وقوع النسبة وقد ترك
 القسم السلي اكتفاء بالاصل ولما اراد بعض
 على وجه يتناول الحمل المتعارف وغيره لم يخص
 المفهوم بالجوهر والذات بالمشيخ كما هو المتعارف
 الحمل المتعارف **قوله** قيل يريد عليه ان
 الذات على الموصوف ولذا اعترض عليه بانه
 لا يتبع اتحاد الذات مع التعارض في المفهوم
 والاحيان حمل السواد على الحركة وجملة النتائج
 على ما صدق هو عليه ليندفع ذلك ونحن
 نقول ما لم يتحقق الحمل يتحقق صدق المفهوم
 المتعارف على شئ واحد فان معنى كون الشئ
 صادقا عليه كونه هو ما جعله اتحاد المفهوم
 شبهة الحمل جذعا فانك اذا قلت ج وب
 متحدان فيما صدق عليه كان هذا حكما على شئ

قوله
 هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه

ولعلنا من كلامه والقول ان العلم هو الوجود
وهو عينه في انفسه ما ووجه ما ادلوكا كانه
القدرة لم يحقق العلم في الكثرة العرفية لم يثبت
وسكان الوحدة على جهات شتى كالنوبة والقبية
فكذلك العلم متى جرى في جميع الاقسام الوحدة
التي تحت فيها الكثرة الا ان اشهر ارادته هو
بالاخذ في الوجود فليكن قد غلبت اليقين به
وليس العلم بالوجود في الموجود فانه المتعارف كالمعروف
المشهور لا يقال في المتعارف ريد من
اشهر الحق في النوع ثم الافتاد في الوجود اعلم من
كأنه الذاتيات يكون كلاهما موجودين بالحقبة احدهما ولا
الموجودات او يكون
الموجود
عليها فلاحاجة في تحقيق معنى العلم الى ما قبل من
العملية الذاتيات هي الافتاد في الوجود وهي
معنى الافتاد كيف ومعنى قولك ريد اعلم هو

مريد

من غير ملاحظة الافتراض بعبارة الاشتقاق بل في
مطلق الحال مطلق الافتاد في الوجود اعلم من ان
بالذات او بالعرض فانه قيل فليكن مبان او ميد
مطلق الافتاد صدقها فيكون من الغاء الوحدة
يوستد منها وان ريد المعنى الاحص مطلق صدق
مكونها متعين في الوجود سواء الافتاد بالذات او بالعرض
وان ريد الافتاد بالذات لم يصدق الا بان احدهما
ذاتا او ذاتا للاخر او بالافتاد العرض لم يصدق الا بان
يكون احدهما عرضيا للاخر وربما صدق الحال
الاختبارين وكذب بالافتاد الافتاد في خبر صادق
بالاعتبار الافتاد كاذب بالاعتبار الثاني والمعلوم معلوم
بالافتاد صادق بالاعتبار الاول كاذب بالاعتبار الثاني
فان كون المعلوم معلوما بذلك الاعتبار
ممكن غير ضروري فان مصداقه افتاد بالافتاد
وهو غير ضروري قوله لانه لا مصورا الافتاد

المعنى
الافتاد
الافتاد
الافتاد

المفهوم مع الاتحاد في الوجود والذهني اذا حصل في
 الذهن الاربعه مثلا فقد حصل فيه الزوج وسائر
 ما يجرد في عليها بخصوص الاتحاد فان الاربعه زوج
 و عدد وغيرهما وجودها وجود تلك الماهيات
 الصادقة عليها نعم ليست تلك الماهيات بـ
 موجودة في بالذات وهذا لا ينافي وجودها
 مطلقا سواء كانت بالذات او بالعرض **قوله**
 وجهه الاتحاد قد يكون احدهما وقد يكون
 ثلثا جهة الاتحاد قد يكون الموضوع وجهه
 او المحمول وجهه كما في ثلثا عين المدكوبين وقد
 نسبتها الى الموضوع والمحمول كما في قولك زئيد
 زئيد فان الموضوع زئيد محطوطا بامر اخر او بامر
 الخط و جهة الاتحاد ههنا هو زيد المكرر باعتباره
 في الطرفين وكذلك يكون مثل هذا الجمل بهيما
 كما ان قلت زئيد الذي ادركته الان هو زيد

باسم المحمول هو
 زيد اما محطوطا

او هو زيد الذي ادركته امس معي الاتحاد ههنا
 المذكور لان خارج الذهن لانه قد لا يكون محمولا
 وهذا القسم الثالث هو الذي يجرى حاله على
 وقول المصنف قد يكون احدهما سبيل هذا القسم ايق
قوله وما يلزمه قطا انه على تقدير صحة قوله
 برز عليه انه يلزمه بطلان دعواه وهو قوله الجمل
 محال وانست جبر بان دليله انما يدل على بطلان الجمل
 الايجاب وربما يجرى دعواه بطلان الصحة عن الجمل
 ولا يرد عليه ذلك على ان ان يقول مقبلا في هذه
 الزامية لكم فليزم عليكم الاعتراف انها الجمل فان
 نقل الكلام الى قوله هذا الرأي لكم فله ان يقول
 هذا انتم الرأي لكم وذلك اذ هذا لا يقتض في
 المدعى هو القاع الثالث في الجمل **قوله** والالم
 الجمل صحيحا اقول اي صادقا لشيء امارد
 حمل الوجه ما عتبار صدقه **قوله** قلنا فان

لا دليل على ان
 هذا القسم
 لا دليل على ان
 لا دليل على ان
 لا دليل على ان

١٠ اذ ان ثبت ان ثبوت الشيء فرع من ثبوت المبدأ
 كما هو المشهور عند المتأخرين فثبت الوجود
 للمبدأ يجب ان يكون متاخرا عن ثبوته في نفسه
 فان لم يلزم محذور في الوجود المتأخر بناء على
 ما قيل من ان ثبوته للمبدأ في الماضي فلا يلزم الا
 تقدم الوجود الذهني على الوجود الخارجي فلا
 يتخلص من الوجود الذهني والمطلق على ما سبق
 تفصيله وبعد النزاع عن هذا المقام اذ لم
 ان يكون للمبدأ قبل وجودها وجود سواء كان في
 نفسه او لا فكيف يقع قولهم ان اثبات الوجود
 للمبدأ لا يستلزم وجودها على ما وجه به الشارح
 ولعل ذلك من المصداق الى ما اشرنا اليه سابقا
 من ان توجه الشيء لا يجب تأخير عن ثبوته
 في نفسه وان استلزم ثبوته في نفسه اذ كان عين
 ثبوته في نفسه قال الشيخ في العليقات و

في هذا المقام
 لا يثبت الوجود
 للمبدأ قبل وجودها
 وجود سواء كان في
 نفسه او لا

في هذا المقام
 لا يثبت الوجود
 للمبدأ قبل وجودها
 وجود سواء كان في
 نفسه او لا

لا يثبت الوجود للمبدأ قبل وجودها
 وجود سواء كان في نفسه او لا
 فكيف يقع قولهم ان اثبات الوجود
 للمبدأ لا يستلزم وجودها على ما وجه به
 الشارح ولعل ذلك من المصداق الى ما
 اشرنا اليه سابقا من ان توجه الشيء
 لا يجب تأخير عن ثبوته في نفسه وان
 استلزم ثبوته في نفسه اذ كان عين
 ثبوته في نفسه قال الشيخ في العليقات و

في هذا المقام
 لا يثبت الوجود
 للمبدأ قبل وجودها
 وجود سواء كان في
 نفسه او لا

في هذا المقام
 لا يثبت الوجود
 للمبدأ قبل وجودها
 وجود سواء كان في
 نفسه او لا

يوجد للجسم انتهى وانما ان الشئ صرح بان
 القدر المنقطع لا يتركه الا ان بالعرض
 فصرح بانه المتحرك بالعرض هو المانع
 نفسه مفارقة بين اول او وضع اول او
 او كيف بل هو متساوي في احواله
 فاذا تبدل ذلك الشئ حاله كانه
 له بالعرض وعلى ذلك ما هو الاول
 يكون المتحرك بالعرض في نفسه مكانه
 وقابل الحركة لانه لم يفارق مكانه
 الشئ الذي هو محمول فيه قد فارق مكانه
 ملازم له فيلزم ان يقع له لا بل مركبة باهوية
 حصوله في جهة يقع اليها المنة غير المنة التي
 كان يقع عليه المنة في احواله وضعه
 بالتعاقب الى الحاصل في المنة في الضد
 وهو ساكن في حفظ مكانه والنتيجة ان يكون

منشأه

من شأنه ان يكون له ارض ووضع وان تحرك
 وهو ان لا يكون مقارنه المتحرك بالعرض
 بالذات مقارنه جميع جسم بل مقارنه في
 الانشاء المجرى في الجسم متوقفة في حركته او
 الجسم فيصير لهيب الجسم جهة انشاء
 الواقعة للذات ويصير له ارضه كاجزاء الجسم
 كالارض والارض كاجزاء الجسم فاذا
 حصل للجسم مكان آخر تبدل الجهة المصاحبة
 او لا وهو المنة المنة واذا حصل له وضع آخر تبدل حال
 المنة او انما تبدل من قاص فيقول انه قد انتقل الى ارض الوضع
 في هذه كلماته ملفقة بحسب الحاجة واقول لما كان
 الجسم في ارضه المنة بالعرض راجعا الى انصافه ما يقارن
 في المنة الشئ فلم لا يكون النفس المقارنه متحركة بالعرض
 كالمصنف بعلاقة انما يتعلق بالجسم المتحرك وان لم يكن
 تعلق المقارنه التي بين جسمين او بينه وبين المنة المقارنه

هذا هو السبب الذي اجاب به
 عند الجمهور ولا يوجب وجوب مقتضاه

الامر بالمخالطة لما فيه على انه قال في جواب سوال
 من قال لم كانت النفس بق لها انها تحرك
 بالعرض لا بالامر ولا يقال لها انما تستقر بها
 بالامر لانها اذا بدت ان التحرك يوجب انه اذا
 مع اطلاق ذلك على النفس بالعرض مع اطلاق
 هذا وذلك لا يوجب اذا كان السواد في العصور
 الذي فيه النفس بعينه وان كان امدا لغيره
 اوضح في العادة ولكن ظهوره بغير ما فيه النفس
 ان كانت متعلقة به اكثر من ظهورها لغيره
 وذلك لان الناس يحكون بان الجسم اذا زال
 من احاطة اشارة ما زال ما معه فصار اليه
 اخرى تحسه ولو كان الشيء غير محسوس كان
 يوجب الحصول في الحيز لكل موجود كان محسوسا
 او غير محسوس ولا يوجب السواد الا لقابلية
 ايجاب التحيز عندهم لكل شيء لا يرونه موجودا

اشارة اليه

هذا هو السبب الذي اجاب به
 عند الجمهور ولا يوجب وجوب مقتضاه

لا اشارة اليه هذا هو السبب الذي اجاب به
 عند الجمهور ولا يوجب وجوب مقتضاه
 واجب الى هذا كلامه وانك ان تقول كان
 ذلك غير واجب فكون المتحرك بالعرض مختصا
 القسامين اللذين ذكرهما انهم غير واجب فانما
 يقتضيه وهو اختصاص المتحرك بالعرض بما لا
 غير واجب وان اراد ان الجمهور لا يطلقون المتحرك
 بالعرض الا على القسامين المذكورين فالجواب
 المعبر عنه في ذلك الوجهين فكل واحد منهما
 الاسود بالعرض على النفس كما اعترف به
 الذي لا تكلف فيه ان الاقتصاف بالعرض لا
 يخصه بل انما له علاقة معينة نعم التعارف المتماثل
 او العام قد يخصه في بعض المواد ببعض العلاقات
 كافي الصور المذكورة اما حركة النفس الحرة
 بالعرض فليس مما ياتي عنها التعارف فانك

هذا هو السبب الذي اجاب به
 عند الجمهور ولا يوجب وجوب مقتضاه

تبرکات و نیکوئی که در این کتاب است
و از آنکه در این کتاب است
و از آنکه در این کتاب است

نقول فحيات من هنا الى هناك وكذا غير
 من صفات البدن ينسب الى النفس نعم
 سلب المحرك بالعزم على الوجودين المتعاقبين
 من النفس لا سلبه مطلقا ومن تصاعيف
 البحث علم ان المجرد في الموجود بالعزم في نفس
 الانصاف وظ ان الجازي في سورة الموجود الكلي
 في جعل المدلولية بالعبارة وجودا لا في نفس
 الانصاف نعم لو وصف زيد مثلا بالوجود في
 الخارج باعتبار الوجود والدال عليه في الخارج
 كان من قبيل الانصاف بالعزم سواء كان
 متعارفا او غير متعارف وليس الكلام فيه بل
 ان تضم الوجود الى الكلي مجاز وانما
 في الحقيقة اشارة لا تدل على اللاشك
 باعدام الابدان ^{بغيره} فعلا بما على في الجزء
 الاصنام وحصل اجابة الجوهر العزدي

[illegible]

طريق

مذهب المتكلمين ^{فإنهم} وكما على مذهب المذاهب قال
بان حقيقة الجسم الصورة للانفصال وانها
بقا عنها حال الانفصال ولو أنشئت الجزئية
في الاجسام قبل كونه المعاد للجسم ان كون
اجزاء المادة هي ايضا لا يقدح فيه تبدل الجزئ
الصوري بعد ان كان اقرب الصور الى الصورة
الذاتية فان قيل فيكون متاخما قبل المتع خذ
هو ان قال النفس البدن مغاير له بحسب المادة
لا البدن متاخما ^{متاخما} فبين مادة هذا البدن
وصورة هي اقرب الصور الى الصورة الذاتية فان
سُئلت ذلك متاخما فلا بدت البرهان على تنا
فان النزاع انما هو في المعنى لا في اللفظ ^{يعني} يعني
مع إعادة المعدوم لصح الحكم عليه لا الخاطى ان يقول
لوم هذا الزم ان لا يوجد المعدوم ام فليزم ان
الحوادث بان يقال لو صح إيجاد المعدوم ^{لصحة}

الحية
فقدت منقوشة في شق
الذي في القدم واليد
فقدت منقوشة في شق
الذي في القدم واليد

الحبيب

عليه بوجه الاعيان والامر ما ذكرنا وهذا النسخ
 الظاهر مما اوردته الله واعلم انه قال الشيخ في
 التعليق في بيان هذا المطلب اذا وجد
 وقتا ما لم يعدم واستمر وجوده في وقت
 آخر وعلم ذلك او شهود علم انه الموجود
 واحد واما اذا عدم فليكن الموجود السابق
 او ليكن المعاد الذي يحدث به وليكن
 الحادث الجديد وليكن بكم في المحدث
 والموضوع والرتب ونحو ذلك ولا يخفى
 الاما بالعدد فلا يتميز بكم في استحقاق
 ان يكون امسوبا اليه دون حج فان نسبته
 الامرين متساوية من كل وجه لان النسبة
 التي فنل محل يكن ان يختلف بينهما او لا يكن
 لكنهما اذا لم يختلفا فليس ان يجعل لاهد هما
 اولى من ان يجعل الاخر فان قبلنا هراول

فانما النسبة في وجهين
 احدهما في وجه الوجود
 والاخر في وجه العدم
 والوجه في الوجود
 والوجه في العدم
 والوجه في الوجود
 والوجه في العدم
 والوجه في الوجود
 والوجه في العدم

بـ دون لانه كان لبـ دون حج ففهم
 هذه النسبة واخذ المطلوب في بيان نفسه
 يقول المضمم انما كان الحج الى اذا حج مذهب من اول
 ان الشيء يوجد فيفقد من حيث هو موجود ويح
 ومن حيث ذاتية بعينه فانما لم تفقد من حيث هو
 هذات ثم اعيد اليه الوجود امكن ان يقال بالاعاد
 الى ان يطل من وجه امرى واذا لم يسلم ذلك
 ولم يجعل للعدم في حال العدم ذات ثابتة لم
 يكن احد الحاديين مستحقا لان يكون قد كاله
 او هو الموجود السابق دون الحادث الاخر
 بل اما ان يكون كل واحد منهما معادا او لا
 يكون ولا واحد منهما معادا واذا كان المحمول
 للاثان يوجبان كون الموضوع لهما مع كل واحد
 منهما غير نفسه مع الاخر فان استمر موجودا واحدا
 وذات ثابتة واحدة كان باعتبار الموضوع

فانما النسبة في وجهين
 احدهما في وجه الوجود
 والاخر في وجه العدم
 والوجه في الوجود
 والوجه في العدم
 والوجه في الوجود
 والوجه في العدم

القائم موجودا وذاتا شيئا واحدا بحسب اعتبار
 الحولين اثنين اثنين فاذا اتفقا استمراره في
 نفسه ذاتا واحدة يبين له الاثنية الصفة لا
 هذا كلامه وليس فيه استدلال على انتاع
 العود بانتاع الحكم على العدم كما قرره في
 وكيف يتصور من ما قبل مثل هذا الاستدلال
 بل حصل له ان العدم عبارة عن فقد الذات و
 بطلانية فلا يكون موضوع الوجودين والعدم
 شيئا واحدا لعدم الحفاظ وحدة الذات حال
 العدم فانتياز العاود من المستأنف المفروض
 واختصاصه بصفة الاعادة ان كان يكون
 ثابتا حيث الذات في حال العدم فهو
 بطلان العدم لا هوته له وان كان لكونه
 الوجود او لا فهو عين النسبة التي وقع الظرف
 امكانه وذلك فيقدر مقصود مع فقد الاستمرارية

انما هو من الوجود والعدم
 تخلف الذات في الذات
 الوجود في الوجود
 المستأنف في المستأنف

بموجب الاثنية الصفة والظان ذلك المقصود
 وكلاهما لا يطابق عليه بلا كلفة فان قوله فلا
 يقع الحكم عليه بجهة العود لانه لا يصدق الحكم عليه
 فيندفع عنه تلك الارادات البنية على ما قرره
 نعم يبي ان يقال المعدم في الخارج مجوز ان
 يبقى في نفس الامر بحسب التي من فحفظ وحدة
 بحسب ذلك الوجود فيندفع بان الموجود في الذ
 بالحقبة الكلية المكتشفة بالمتخصص الفهمية والتج
 مع الموجود الخارجي معنى انما بعد التفريد في
 اياه مطلقا بالفعل فامل قوله والجواب انه لا
 لتحلل العدم لا معنى لتحلل العدم بين الشيء ونفسه
 ان يكون عدته مسبوقا وسابقا في واحد بعينه
 بالسبق الزماني فانه اذا جاز الاعادة يكون
 سابقا على عدته وبعينه مسبوقا بذلك العدم
 وهو لا يستلزامه تقدم الشيء على نفسه بالزما

انما هو من الوجود والعدم
 تخلف الذات في الذات
 الوجود في الوجود
 المستأنف في المستأنف

وهو صحيح بالبدية وهذا مجدداً الدور فانه لا
تقدم الشيء على نفسه بالذات ومن صفاتين
ما في قوله ان الخلق بحسب الحقيقة انما هو لزمان العدم
بين زمان وجود بعينه فان تخلق زمان العدم بين
زمان وجود شيء بعينه يستلزم تخلق العدم بين
شيء واحد بعينه بان يكون ذلك الشيء سابقاً على
ذلك العدم وهو بعينه مسبق به فان قيل لا
ثم لزمه بل يلزم تخلق العدم بين وجودي شيء
واحد بعينه فالجواب ان اختلاف الوجود يستلزم
اختلاف الذات بدقيقة فاما تعلم قطعاً ان الشيء
الواحد لا يكون له وجودان خارجيان فان الوجود
الحاصل لكل شيء هو عينه في الخارج وان كان غيره
موجباً لاعتباراً ذنبه الوجود الى المنية ليست
نسبة العوارض التي يجوز تبدلها واختلافها
مع انحفاظ وحدة الذات اذ لا وحده لها الا باسماً

فان قيل لا يجوز
ان يكون الوجود له وجودان

الوجود ثم على تقدير جواز ذلك ولا فرق بين

المعية والوجود في جواز الاعادة قال الشيخ في العليقات
ولم لا يجوز ان يكون الوجود معاداً في نفسه ويكون
ايضاً معاداً فيكون الحدوث ايضاً معاداً فيكون ليس
هناك معناه وجودان ولا وقتان ولا حد زمان اثنان
بل واحد بعينه معاد ثم كيف يكون العود ولا شيء
و يجوز ان يكون المعاد بعينه هو الاول ثم قول
يريد ان يهرب من هذا منه ويقول الوجود
صفة والصفة لا توصف ولا يعقل وليست
ولا موجودة وان الوقت او بعض الاشياء
لا يتحمل الاعادة وبعضها يتحمل حتى لا يلزم ان
فرض الاعادة للمعذور قد جعل المعاد غير معاد
ويجوز ان يكون ما هو معاد ليس حالته ان
قول ملحق ببعض الحب المحصل هذا الغلط لما
الشيخ يدعي بذهاب المدعى لم يال يذكر بعض

الوجود ثم على تقدير جواز ذلك ولا فرق بين
المعية والوجود في جواز الاعادة قال الشيخ في العليقات
ولم لا يجوز ان يكون الوجود معاداً في نفسه ويكون
ايضاً معاداً فيكون الحدوث ايضاً معاداً فيكون ليس
هناك معناه وجودان ولا وقتان ولا حد زمان اثنان
بل واحد بعينه معاد ثم كيف يكون العود ولا شيء
و يجوز ان يكون المعاد بعينه هو الاول ثم قول
يريد ان يهرب من هذا منه ويقول الوجود
صفة والصفة لا توصف ولا يعقل وليست
ولا موجودة وان الوقت او بعض الاشياء
لا يتحمل الاعادة وبعضها يتحمل حتى لا يلزم ان
فرض الاعادة للمعذور قد جعل المعاد غير معاد
ويجوز ان يكون ما هو معاد ليس حالته ان
قول ملحق ببعض الحب المحصل هذا الغلط لما
الشيخ يدعي بذهاب المدعى لم يال يذكر بعض

المقدّمات النبوية وروية صورة المنع **قوله** وايضا لو
هذا الدليل ان اقول لا يخفى ان الذات مستقر في
زمان البقاء فلا يلزم قتل الزمان بين الشيء ونفسه
بل يخلو بين الشيء باعتبار وقوعه في الزمان الاول
وبينه باعتبار وقوعه في الزمان الثاني لان السبق
بالسبق الزماني واللاحق بذلك اللوح انما
هو الزمان بالذات والشيء مع حصوله في الزمان
بالواسطة لانفس الذات من حيث هي لا بغير
فتدبر قوله وجب صدق على شيء واحد في زمان
واحد من جهة واحدة اقول لم يظهر تغير وجود
الجهة وانما يظهر بان بين ارجاء اعادة الحياة اعادة
مع جميع عوارضه وجبانية كاعلم كلام الشيخ
بقي من الملازمة **قوله** لجواز المغايرة بغير ذلك من
العوارض اقول المعال ايراد العوارض الشخصية
كابدل عليه دليله والغايرة بالعوارض الغير الشخصية

العوارض

لا يدفع

لا يدفع احتياج الزمان الى زمان اخر لان ذات
الزمان الواحد موجود قبل وبعد على هذا التعدي
قوله وايضا فانه استدلال بمعدنين لا يجمعان
اقول فخذ الاول قوله لم يقع قوله كان المبدأ في
سابق المثلثا اذا فرض اعادة المعدوم بعينه وكان
الوقت من الشخصا الزم اعادة الوقت بعينه ضرورة
ثم لما كان الوقت بعينه موجودا قبل وبعد احتياج
في القبليّة والبعدية الزمان احتياج بقية فليتم
اعادة ذلك الزمان بعينه بناء على ان الزمان من
المستحضر فاذا ن يكون الفرق بين الزمان المبدأ
والمعاد بالقبليّة والبعدية اللتين هما وقوعه في
الوقت السابق واللاحق والمنافاة بين كون الوقت
من الشخصا وكون المبدأ في زمان سابق للمعاد
في زمان لاحق لو ثبت فلا يضر العلل بل ينفعه لان
يستلزم القبليّة والبعدية اللتين هما وقوعهما

الوقت السابق واللاحق كما مر آنفاً فاذا كان
 كون الوقت من الشخص شيئاً له وقد وضع
 الأول حتى فيكون الثاني باطلاً ويلزم منه بطلان
 لزومه اعني الاعادة وهو المطلق قدس الله أقول لا
 وجهه بما ينفذ عنه الجواب الى اوجاز اعادة المعدي
 بعينه لجواز اعادة زمانه الذي هو من شخص أول
 الزمان الاخر ما قال وانت خبر بان البات التمس
 في هذا التفسير سبني على كون تقدم المبدأ على المعاد
 زماناً مع كون ذات المتقدم والمتأخر واحداً فلا
 يكون ذلك التقدم الزمانى ذاتياً بل اوقعه
 الزمان في التقرير الاول سبني على ان التعاين
 المبدأ والمعاد ليس بالهوية ولا بالوجود ولا بالعدم
 الشخص بل بالقبلية والبعدية واذ لم يكن القبلي
 البعد متغايرين بالهوية والوجود والشخص لم يتصور
 القبلية والبعدية الا لوقوعه في الزمان فكان وقوع

مبدأ

المبدأ

المبدأ في زمان سابق والمعاد في لاحق هذا
 التقرير لازم من فرض الاعادة فلك في التقرير
 الاول خاصاً مساوياً بالانقضاء في عدم اعتبارها
 على المقدمتين المتناقضتين وقد عرفت اندفاع
 الاول ايضاً عن التقرير الاول قوله فانما قاطعون
 بان زيد الاول اهل من جعل الزمان من المشخص
 اراد ان زمان وجود الشيء بوجده الانقضاء
 مدخلاً في فخصه فاذا انقطع اتصاله من حيث
 هو زمان الوجود بخلل العدم لم يكن الشخص او
 ان لانه الحدوث مدخلاً في فخصه ولما بعده
 من الزمان مدخلاً في حفظ ذلك بشرط افضل
 من حيث هو زمان الوجود فلا يلزمه هذه التناقض
 ويبقى المنع الجرد ثم لا يخفى انه لا يتوقف الدليل على
 كون الزمان على الوجه المذكور فخصه بل لو كان افضل
 لما هو المشخص لم الدليل ايضاً قوله لكن ان وقع هذا البحث

الشخص

الواردة في الاستدلال التي سألها بهيئته من الشيخ
 انه طالب الشيخ بالدليل على بقاء الذات في الانساق
 حتى يستدل به على الجواب فاجاب عنه بالرجوع الى
 الوجدان الضعيف ثم اورد بهيئته على مسئلة اخرى
 شيعها من الشيخ كالاتفال الشيخ في جوابه كيف تعالج
 المسموع منه مع تجويز تبدل الذات **ولو سلم** فلازم
 ان ما يوجد في الوقت لا يمكن ان تقدم اجزاء الزمان
 بعضها على بعض لانه وانما كان تقرر في موضعه فلو
 اعيد الوقت لزم ان يكون متصفا بالسبق كونه
 تقضي ذاية وان كان متصفا بالمسبوقية ايضا
 لفرض الامادة فليكن كون الواقع فيه سندا كونه
 واقعا في الزمان **الاول** وبعاد العرض للامادة
قوله والجواب انه ان اراد بالمثل ان انت خيرا بان
 هذا انما يرد على تغيير المتأخرين كاذكره وانما
 ما يقل عن الشيخ فلا يمانه لا يتوقف على انه كان هذا

المثل

المثل اذ حصله انما نقض المثل المذكور ونقول لا انشا
 بنفسها اما ذلك ان كان بنفسها ابتداء كان لكون
 هو بعينه الذي كان تابعا حال العدم بخلاف الاحتمال
 هذا مع فاقضناه معاد ان يكون بعينه هو المستألف
 لا شاع الا ابتداء فلا يكون معاد **قوله** ولو سلم فلا يجوز
 الا ابتداء العوارض الغير المتخضة **لو** على تقدير عدم
 بالمهية والتخصيص ما يعرض لاحدها عارضا لا
 فلا يخفى الا ابتداء العوارض الغير المتخضة **قوله** على انه
 كلام على السند الاض يعني انه متوجه على قوله قال المعاد
 ما قد وجد ثم عدم والمثل المبتدأ لا يكون لك ولو
 ذكر بدله عارض آخر غير متخصل فيجوز ذلك وقد علمت
 انه على تقدير عدم الا ابتداء بالمهية والتخصيص لا يخفى
 الا ابتداء العوارض الغير المتخضة ايضا نعم يكون ذلك
 الشخص مع بعض العوارض غير المتخضة مع بعض **قوله**
 يصيد الحكم بانه سندا لامادة ومعاد لا سندا فلا

في جوابه
 في جوابه
 في جوابه

في جوابه
 في جوابه

يتصور العلم بالامتنان انه فامل ولا ان قد يستند ^{بان} المنع
 مهية المدوم الا ينبغي ان هذا ظاهر عما ^{من} الترتيب
 من غير تكلف ولا لا نالها اى منع الانفكاك
 عنها بعد مدونها ام مطلقا قوله فنقول هذا القول
 هو وقت التمسك فقط هذا القائل ولم يأت
 بما يحسم مادة الشبهة الا اخفا في ان مقصود
 هذا القائل انه لو جاز لمن يكون الشيء بعد ^{طرا}
 عليه العدم متعاقبا وقبله يمكن كائنا في التفرقة ^{الاول}
 لجاز ان يكون الحادث في زمان عديمه متعاقبا
 في زمان وجوده واجبا وايضا لو جاز كون الشيء ^{ممكن}
 الانصاف بالوجود الاول منع الانصاف بالوجود
 الثاني كاقبل في الترجمة الثاني لجاز كون الحادث
 منع الانصاف بالوجود في زمان عديمه واجبا ^{الانصاف}
 بالوجود في زمان وجوده فان العلة المذكورة في
 الوجهين جارية فيه الا انه تسامح في قوله لان الاشياء

حدوثه

التوافقة

المتوافقة في المحية الى قوله ولو جازنا وكان
 حق العبارة ان يقول لان الاشياء المتلقية ^{فقط}
 في المهية يجب اشتراكها في اقتضاء الذات
 الواحدة اياها وقوله ولو جازنا الا معناه انه
 لو جازنا كون الشيء ممكنا وجوده الا ابتدائي
 متعاقبا وجوده الثاني بناء على ان اختلاف
 الوجودين لجاز مثل ذلك في الحادث بان
 يكون متعاقبا وجوده في زمان عديمه ^{حيا}
 وجوده في زمان وجوده لاختلاف ^{بين}
 والحاصل ان الاختلاف سواء اعتبر
 الموضوع او في المحل وحكم باختلاف فهنا
 الامكان والامتناع مجرى في الحادث ^{الا}
 فعبارة اشبه بالاعتناء على الوجه الاخر
 الذي يحسم مادة الشبهة ان يقال يمكن
 كون الحادث متعاقبا وجوده في زمان

وعدته في زمان آخر لا بان تغير الاختلاف
 في جانب الموضوع لا بان تغير في جانب المحمول أما
 الأول فلان الموضوع وهو الحادث بوصف
 اقتران الزمان محتاج في وحدانية الوجود فلا
 يكون واجب الوجود واما الثاني فلا فيه لو كان
 مقتضا لذاته الوجود في وقت معين لم يفتك
 عنه فكان موجودا في ذلك الوقت دائما
 قوله ويعلم بالضرورة ان لا انزاجا عاصيا لهذا
 الاستناع منوع بل هو اول المسئلة وكيف تتبع
 البداهة في مثل هذا المقام مع مخالفة الجواهر
 من الاعلام وانت خبير بان يمكن ما جرت عليه ما ذكره
 في استلزام ازلية الامكان امكان ازلية بقاء
 انصاف ذات الممكن بالوجود المطلق فيترفع فلو
 انتزع انصافه بالوجود المقتضى بالديموم كما لا يتنا
 ناشيا من هذا القيد لكنه ليس من خواص الاستناع ولا

لم يتصف ممكن بالديموم قوله ان افاد صا زيادة الاقوله
 وان لم يقدها زياذة الاستعداد البين ان
 الشيء اذا حصل بالفعل يرتب المادة من جميع ارب
 استعداديه وما ليس في المادة استعداديه
 لا يمكن حدوثه ام فكيف يصير قابلية الوجود
 اقرب فكيف يعلم بالضرورة انه لا يخص على
 بالذات قابلية الوجود في جميع الاوقات على
 ان كون ما هي عليه بالذات قابلية الوجود
 في جميع الاوقات بطا كاحققه التمام انما كيف
 علم بالضم ان لا انزاجا لاجتماع الوصفين في هذا
 متناع قوله وجه اقناعي الما اصل متناع
 بمعنى الكثير الراجح فكون اكثر ما لم يقع دليل على
 استحالة وجوده مكانا غير ذلك وان معنى متناع
 نصار عنه لا بالدليل فهو بطا لان كلامه في
 والاستناع ليس شيئا منها ام بهذا المعنى بل

افترس

كان

ولا كان

بها متفقين بهيئة من غير قائل لم يتم دليل على ان
 الشيء من اقسامه لم يعلم حاله وما قال الحكماء
 ان لا دليل على جبره بل على امتناعه لا ينفى
 ان يكون له في بعض الاحوال الفعل الذي
 ينشأ عنه على هذا تعبد به بالم يترك عنه قائم البرهان
 وكيف تقوم ذلك وقد ذكر الشيخ في كنهه ان
 نفوذ ان يصدق من غير دليل فقد استلزم في الفلك
 الانسانية وجب آخر في امتناع اعادة المعدوم
 من اعادة بعينه فيلزم اعادة جميع اسبابه
 من الحوادث المنقسم من غير بداية وهو ممتنع
 ويمكن ان يقع لزوم اعادة جميع الاسباب لجران
 ان يعود باسبائها من غير بداية فقط او بها
 منقطة الى تلك الاسباب السابقة **المتم**
 والامكان بهذا الاعتبار يعرف حال الهيئة
 فانه بهذا الاعتبار جهة القضية وهي كيفية الزمان

فيقال
 مرجع القول لا انه
 ينفذ ان كان الزمان

ونفها

وتمت فاما معنى الرابطة ما مر من ذلك الهيئة
 ملحوظة بالذات **قوله** اذ لو لم يكن لا رضاء في نفس الامر
 اقول من المتيقن ان معنى اللازم ما يتبع انفكاكه
 عن الشيء فاذا لم يكن اللزوم لازما لاحدهما كان غير
 متبع الانفكاك عنه فكان ممكن الانفكاك في
 انفكاك اللزوم يستلزم امكان انفكاك اللزوم
 اذ على تقدير انفكاك اللزوم لا يكون اللازم لازما
 ومع وضوح ذلك تصدى بعض المناظرين بمتبع قوله
 اذ لو لم يكن لازما جازا انفكاكه فاما لا انا في
 ذلك لو كان اللزوم موجودا في نفس الامر لم يكن
 لازما اما اذ لم يكن لازما حال عدمه فلا يلزم
 الانفكاك كما ان السواد حال عدمه لم يكن لازما
 السطح ولا يلزم من ذلك جواز انفكاكه عنه هذا
 وهو ما يجب ان يفرق بالانقسام على الواح
 الامور **قوله** فليزم تحقق جميع اللزومات الغير المتنافية

قد استلزمنا في وضع ما ينبغي دفع ذلك ولا با
 بعيد هذا بعضه فقولنا لك التزويج
 في نفس الامر بوجود ما يتخرج من منه وليست
 فيها بصور متغايرة والوجود الذي هو مقتضى
 صدق القضية الموجبة اعم من الثاني والاول
 فان الموجبة ان كانت خارجية اقضى صدقها
 وجود موضوعها في الخارج اعم من ان يكون
 شخصية كوجود الجسم او لا كوجود الجز المتصل
 بوجوده فان هذا الجزء قد يصير موضوع القضية
 الصادقة كما اذا كان احد قسمي المتصل جارا والآخر
 لا يوجب باردا فيصدق الخارج عليه وايضا ان يكون
 المتصل ليست معدومة صفة بل لها حق الوجود
 لانه ليس وجود منفرد عن الكل بل هو موجود وان
 كانت القضية ذهنية اقضى صدقها وجود الموضوع
 في الذهن باحد الاشياء وكان موضوع القضية
 في الذهن

قد يفهم
 في العقل والوجود

قد يقضى نحو اختصاص الوجود كصدق الحكم بالخير
 فانه يقضى الوجود المستقل وصدق الحكم على الوجود
 بخواصه فانه يقضى نحو الوجود الخاص به والحكم على
 العرس بخواصه فانه يقضى نحو الوجود الخاص بك
 خصوصا الاحكام الذهنية قد يقضى خصوصيات
 الوجود وهذا كما ان المطلقة يقضى وجود الموضوع
 بالفعل والمكنة بالامكان والذاتية بالدوام
 ايضا الزوم في الآخر قد يكون بحسب الوجود بالفعل
 من كلا طرفي الملزوم واللازم بان يمنع
 انفكاك الملزوم في وجوده بالفعل عن وجود
 بالفعل وقد يكون بحسب الوجود بالفعل في الطرفين
 دون الآخر كدوام الانقطاع للجسم فان معناه انه
 يمنع وجود الجسم الملزوم بدون كونه بحيث يمكن ان
 يتسرع منه الانقطاع فالانقطاع بحسب كونه متسراعا
 لازم لوجوده وقد يكون بحسبية تحت المتسرع من

كلا الطرفين ومن هذا القبيل لزوم اللزوم فان ^{صحة} ~~فان~~
 ان اللزوم لا يمكن صحة انقراضه الا وهو ^{صحيح} ~~صحيح~~
 للزوم منه انقراض اللزوم ذهنا وهكذا فكل في صدق هذا
 الخوض الوجود اعني صحة انقراضه من الموجود كما ان
 القضية الممكنة يمكن في صدقها ان كان ^{الموضوع} ~~والموضوع~~
 هذا ويمكن ان يقع كون قوله اللزوم لازم قضية
 حتى يستدعي وجود الموضوع وذلك لان اللزوم
 هو امتناع الانفكاك فهو سالب في المعنى لكن
 هذا جواب جديد والعدة في الجواب ما سبق
 واما الفاء ^ف ~~ف~~ وصران ما في نفس الامر ^{موجب} ~~موجب~~
 الى ان اراد مطلق المغايرة فهو متحققه ^{صحة} ~~صحة~~
 الامتياز وان اراد المغايرة بالذات ثم كانا فصلنا ^{الكلام} ~~الكلام~~
 فيه في مواضع فيما سلف ^ف ~~ف~~ وكان الانسب الى هذا
 بناء على توجهه وهو انه جواب عن الاستدلال على
 وجود الامكان ^ف ~~ف~~ ان المقدم صدق ^ف ~~ف~~ ان لا نقا

بالامكان

بالامكان بحسب العقل واستدل عليه بكونه ^{موجبا} ~~موجبا~~
 عقليا اي من الصفات التي يعرف من الاشياء
 في العقل من المعقولات الثانية ^{وج} ~~وج~~ يتلوا
 الكلام فان التوافق والالتزام احكام الممكن لا
 الامكان ولا يتوجه عليه ما ذكره ^ف ~~ف~~ ونقد ^{الوجه} ~~الوجه~~
 ان الاول قد اشهر بينهم ان اختلاف الازمان
 جلاء وفضاء ^ف ~~ف~~ اختلاف تصورات المرئيات
 يشعرون بما في المتن وعلى ذلك نجيب الجواب
 ولكن ينبغي ان لا يخلو اختلافها في انفسها بالنظر
 الى الازمان بل بحسب الاوقات بالقياس الى
 شخص واحد كيف لا وبعض الأشخاص بذلك ^ف ~~ف~~
 بين الظن وغيره بحسب قطعه وبعضهم لا يعرف شيئا
 اياه وكذا الكلام في الامكان المستقطبة والمتناوذة ^ف ~~ف~~
 لما عرفت اننا استوفينا طريق الممكن ^ف ~~ف~~
 ان ما ذكره انما يدل على ان التقدري بغير الاستدلال

من غير ان يكون
 هذا من غير وجه

وبينه

للمكان ليس بدنيا وليس في ذلك من كسبية تصور
 ملاحظا في شيء بل ربما كان تصور مفهوم ما
 يتساوى نسبة الطرفين اليه بدنيا فاصل كلا
 ان الحكم بحاجة ما يتساوى نسبة الطرفين اليه
 بدني لا يلزم منه براهنة الحكم بحاجة لكن فانه
 اخرى كانه قد ان الاحكام تختلف باختلاف
 بل انقول يظهر ما في التفات ان بما ذكره انما
 بكسبية هذا الحكم كيف لا وكل حكم نظري اذا تصور
 موضوعه بوجه لا وسط الذي يثبت الاكبر له
 بدني فانه لا يحتاج الى النظر بهذا الاعتبار ولذا
 ان لا يكون نظريا متلا فقول الحكم بتركيب الحكم من
 الجود والصورة بدني وخالفه فلهذا تصور
 من حيث انه يعدم بسبب الانفصال انعكاسا
 لا بالكلية وليس لغايات المواضع القوية فاذا تصور
 هذه الحقيقة وتصور الى ان ليس من الجود والصورة

الفاعل
 في بعض المقاصد
 في بعض المقاصد
 في بعض المقاصد

اليهم

اليهم من العقل بانه ما لفت منصفان غير استعانة في
 هذا الحكم كقبي خارج من المراتبة ومن عليه جميع المطالب
 النظرية قوله الثاني ان الثاني ما في حال وجوده
 ان يقول اما شرط وجوده او عدمه ليل لا خط الجواب
 المذكور قوله فلان الانسان لو كان انسانا ثابتا
 المورثا فيه فظهر لولا ان يكون الشيء لازما في الشيء
 بالمعنى المسمى مع ثبوته له بما في المورث فلا يقع الشك
 في ثبوته له مع الشك في وجود المورث ولكن الجواب
 بانه تفرد عدمه من العلم اليقيني الكلي باله سبب
 يحصل الامتناع العلم بسببه فلو كان بمورثه يتبين كليا
 مع الشك في وجوده موثرة وقد سبق في تلك المقيدة
 كلام فلهذا بالاشك ما يعاين اليقين فانه قد يطلق
 بهذا المعنى مع يتم الملازمة بناء على تلك المقيدة لكن
 في بطلان اللازم نظري قوله فان الانسان انسان
 فبانه ان اراد اننا نخرج من ثبوته لنفسه مع عدم العلم بغير

فلا يلزم منه عدم كون ذلك الثبوت بسبب الموثر
 بل انما يلزم منه عدم الواسطة في الصديق وان
 اراد انما يحرم بانه ثابت لنفسه على تقدير انتفاء
 الاختيار يرجع الى ما نقله متصلا ويعبر عن عليه
 الجواب باختصار الاول كاهو ظ العار والنيات
 الملازمة باستعانة المقدمة التي ذكرت **انفكاك**
 قد دفع منع الاستعانة لما كان ثبوت الشيء الشيء
 بسندى بوجه نفسه فعمل تقدير انتفاءه يصدق
 سلب جميع المعجزات عنه فان كان انتفاؤه واقعا
 صدقت السالبة المطلقة او ممكنا غير واقع صدقت
 الممكنة فقط وان كان مستحيلا لم يصدق احد وهذا ما
 لا يخفى فيه ولا يخفى ايضا في انه قد دفع في بطلان
 التمام في التفسير الاول ايضا لانه لما علم كونه على تقدير
 الانتفاء سلبا من نفسه كان احتمال الانتفاء مستلزما
 لاحتمال ذلك السلب هذا ما سبق به الورد **قوله**

وثانيه ان يجعلها موجودة هكذا وجهه الثاني
 والظاهر ان مقتضى المص ان يجعل متعلقا ابتداء بنفسه
 لا يكون فيها محلي ولا يكون موصوفا بموجودة ثم العقل يترفع
 كونها محلي وكونها موجودة كما هو مذهب الاشراقيين
 وتحقيق ذلك انه فرق بين جعل الشيء شيئا وبين جعل
 الشيء والمقتضى ليست مجعولة اياها بل مجعولة في ذاتها
 بمعنى ان مقتضاها تابع للجاعل وان صح ان يقال
 ايضا وجودها تابع له كما ان صدر من جعل اثر الفاعل
 هو الاتصاف بالوجود ومع ان يقال يجعلها الفاعل
 متصفا بالاتصاف بالوجود او متصفا بالاتصاف
 بذلك الاتصاف فكا ان اثر الاول عند وجوده
 لا يعني انه جعله شيئا بل جعله في نفسه والاتصافا
 الاخر مترتبة عليه ككثير الاول عند عدم مقتضى
 لا يعني جعلها اياها او غير بل جعلها في نفسها وجهه
 الثاني ان الاتصاف مطلقا مترتب عليه وقولهم العقل

بانه جعلها مبرجدا لا يدل على ان ليس الحقيقة بنفسها
 انزاعا على ان العقل يحكم بانه جعلها مستقيمة ^{الوجود}
 او مستقيمة بذلك لا انصاف وهكذا لا يدل على ان
 الانصاف بالوجود ليس انزاله وقولم العقل يحكم بما
 لم يجعلها اياها على ما فيه من الكلام كما سبق انما
 يدل على اني جعل الثاني اعمى جعلها اياها لا
 على اني جعلها في نفسها والفرق بين الجعليين ما
 لا ينبغي ان يخفى على من له ايدى بصيرة فان ثبت
 زيادة توضيح المرام فاستغنى لما سئل عليك من الكلام
 وهو ان التأثير قد يكون اختراجا اعمى بافانته لا اثر
 على قابل كالصور ولا اثر اعمى على المادة القابلة لها
 من هذا القبيل جعل المبرج والذموي مبرج واختارنا
 وبالعكس وهذا التأثير مخصوص به حيث لا يجوز
 ويجوز لا اياها وقد يكون ابداعا اعمى لاجاد الاول
 عن اللبس المطلق ولا يقتضي محولا ولا يجوز لا اياها

هو جعل بسيط مقدم من شواييل الكثرة مستغنى
 من سبق قابل متعلق بذات الشيء فخطا وهذا هو
 التأثير الحقيقي في الشيء والاول هو الحقيقة تأثيرا
 بعضا وصافه اعمى كونه شيئا اخر هو الموجد او
 فيه فانه بالذات هو ذلك الانصاف ولما كان
 المتعارف هو التأثير الاول وكان في تصور هذا
 التأثير نوع غريب لم يعضه الكثيرون وحسروا
 التأثير على المعنى الاول ولم يعلموا ان ما يقيد ^{الفاعل}
 شيئا يجب ان يكون له صورة حتى يمكن ان يفيد شيئا
 ولا يخفى عليك ان ما ذكرنا ظميرة المصنفين
 تكلف **قوله** وكان باكل المستحسن في حال الجاعل قد طلت
 انه لا يلزم من عدم جعل المستحسن شيئا عدم جعل المستحسن
 وقال انه لم يجعل الظلم والنورم الذين كفروا
 برجمهم بعدلون ولعله في الجمل الاول وعبر عن الجعل
 الثاني بلا زمة لانه لم ينفق بين الجعليين فتامل ثم قول

لما كان المعدوم مستلزما
منه فثبت وجوده

لما كان ثبوت الشيء لنفسه فرع وجوده كقوله الله
فقبل هذا فالجاء على جعل الشمس يبرودا اذ لو لم يبرود
لم يكن مستغنيا فزاد انه لم يعلق للجل به بلا واسطة
فكفي به مستغني عن تأثير جديد اي بعد وجوده ومن
يقول بان اثر الفاعل هو المصيبة فتسما يقول كرضا
موجودة ايضا مستغني عن التأثير الجديد في المصيبة
وان كان محولا على ايضا لازم لما هو المحول والا
وبالذات كما في كونه هو عندكم قوله خصوصا اذا كان
العدوان الوفاقان الاستناد هناك انظر الى قوله
ان انطلاقة البيت لا تطفأ قوله المستخرج قوله فثبت
اي في تلك القوانين فلا بد من جواز وجود العالم على تقدير
عدم الواجب فثبت ذلك على كبر قوله ان الموت
يفيد البقاء للممكن الباقية ان ظاهرة اختيار الشيء
التأثير فان البقاء امر تفيد ولم يتغير من ادعى لزوم
محدود هذا الشيء الذي هو معدوم كون التأثير في البقاء

بالدفع

بل دفع محذور الشيء الاول وهو تحصيل الحاصل
وهو راجع الى الوجود الظاهر ان اختيار الشيء
الاول ويقال له انما هو تحصيل الحاصل تحصيل
تسبب لا التحصيل المستمر المعلق باثر مستقفا لثباته
فيذفي الزمان الثاني نفس الوجود الذي
كان حاصله بنفس التحصيل الذي كان حاصله انما
ان لا اثر واحد فكذا التحصيل او المعنى منه هو الاستبعاد
لا غير اختيار الشيء الثاني ومنع لزوم عدم التأثير
في الباقي وانما يلزم لو لم يكن ذلك التجرد هو بقاء
ذلك الشيء بعينه اذ يكون التأثير في الباقي بل لا
سعى للتأثير في الباقي الا ذلك قوله ولنزول حجاب
لهذا المقام قد اورد بعض القوم محاسن لا
نقره ان الذي ثبت هو ان الممكن في حال البقاء
متحقق في العلة المرجحة لوجوده على عدمه لان تلك
العلة لا تجب ان تكون موجودة في زمان وجوده

لحوادث ان يكون حال بقائه معللاً بعلته كانت موجودة
 قبل ذلك فيكون العلة حال وجودها موجبة لوجود
 المعنى بعد انقضاءها وعدمها امتدادها واما
 بان تعطية قوة يفي بها واجاب عنه بانه لا معنى
 لاجاب العلة للمعنى الا وجود المعنى بها فلو كانت
 في الحال فيما لا يوجد الا في تاني الحال فاقصا
 بالمرتبة اتماني حال وجودها او في حال عدمها
 والثاني بطل الاستحالة تاثير المعدوم حال
 في الموجود بدنيته وعلى الاول تاثيرها اتماني
 حال وجود المعنى في حال عدمه او لا فيصاح
 على الثالث بلزم الواسطة وعلى الثاني بلزم
 اجتماع وجود المعنى وعدمه لان التاثير لما كان
 مبادئة عن وجود المعنى فلو كان حال عدمه لزم وجوده
 حال عدمه ففقت الاول فلم يجز ان يكون الشيء
 موجبا لوجود المعنى بعد انقضاءه واما حديث اعطاه

القوة فزعم فاسد لان تلك القوة امر ممكن فيقتصر
 مبرج والكلام في انقضاءها مع انقضاء المبرج كالقوة
 في اصل المعنى قول المسائل ان يقول لا لم ان معنى
 الاجاب ما ذكرتم بل يكون وجود الشيء مستتبها
 لوجود امر غير متغير بوجود العلة والمعنى سلفا لكن
 قوله فلو كانت مرتبة في الحال فيما لا يوجد الا في تاني
 الحال غلط لان الكلام في بقاء المعنى بعد انقضاء
 عليه ولا يلزم منه تاثير الشيء فيما لا يوجد الا بعد انقضاء
 بل فيما يوجد حال وجوده وانقضاءه معا وحتم ان
 انقضاءها بالمرتبة حال عدمها قوله والثاني بطل
 لاستحالة تاثير المعدوم حال عدمه في الموجود
 بدنيته قلنا الكلام في انه لم لا يجز ان يكون المعنى
 حال البقاء معللاً بعلته كانت موجودة قبل ذلك
 فاستحالة تاثير الموجود الذي عدم حال عدمه في
 بقاء الموجود اول المسئلة وعين النزاع وعين

فيه معنى للشيء

البداهة في علم النزاع على انهم يلقون المقدمات
الترديدات ونحوها وان اضافها بالترديد
وجودها قوله فانها ارا حال وجود المعنى قلنا
بل حال وجود المعنى ولا يلزم منه ان يكون الشيء بعد
انقضاء سوجب الوجود المعنى بل يلزم كونه حال
سوجب الوجود المعنى في تلك الحالة وما بعد ما انتهى
حال انقضاء العلة وقس على ذلك الكلام في
القوة التي ذكرت والمضى ان من جرد استناد المعنى
حال بقائه الامة كانت موجودة وهي معدومة
للحال على قياس مدخلية معدوم المعنى في وجود المعنى
فلا يجزى معه هذا الدليل بل الذي ينبغي ان يثبت
ان التامير لو كان في الوجود للحادث المستمر
هو تأثير في نفس الوجود لا في قيد الحدوث ولا
فان الحادث انما يفيد العلة الوجودية حيث هو
وجود لا حيث هو وجود بعد ما لم يكن ولهذا لا يصح

ان يقول

ان يقول ان شيئا جعل وجود الشيء بحيث لا يكون
الا بعد العدم فهذا غير متصور عليه بل بعض ما هو
ولجب ان لا يكون بعد العدم وبعضه واجب
ان يكون بعد عدم فالوجود من حيث وجوده تلك المعينة
ستفاد من العلة واما وصفه وهو انه بعد ما لم يكن
فلا يجوز ان يكون في علة فضل ذلك في الحيات
الشفاء واقول تخفيقه ان التأثير افا هو بالذات
في نفس الوجود والوصف لازم له فلا يحتاج الى
تأثير جديد بل هو مستند ابتداء الى نفس الوجود
كاسبق نظيره لك في تحقيق الجعل وبعد تصديق ذلك
نقول العقل يحكم باستحالة التأثير المعدوم في الوجود
من غير تفصيل بين الحادث والمستمر او على التقييد
التأثير في نفس الوجود دون الوصف كاضطرار الامر
عليها استناد الوجود الى المعدوم وهو ما يقتضيه
بربح العقل هذا وان تعلم من هذا التفصيل ان الصحيح

والوصف اثر امره

الذي اراد به التسمية لا يمكن بحجم مائة السبعة فاق
 قوله اي علم الممكن هو قديم ام القديس على ايدى القديس
 ان استناد القديم لا يمكن الا الى القديم ولا يجوز
 على هذا ما ورد في السجود على الشرح القديم
 مثل هذا التعليق انما يظهر فايده اذا فرض
 الكلام في الصانع نعم بان يقال يجوز استناد
 القديم الممكن اليه نعم لما يمكن كونه موجبا ومثله
 ان النزاع انما هو في كونه نعم موجبا لا في امكان
 المؤثر الموجب فان ذلك متفق عليه فلا فائدة في
 هذا القيد قوله يعني انما قيدنا المؤثر الاشارة بقيد
 التفسير الى انه ليس متفرعا على ذلك الاصل فان
 افتقار الممكن الباقي الى المؤثر لا يدل على ذلك
 اية فان استناد القديم الممكن هو الذي يستند
 ذلك للاصل والتقييد بالموجب لا امر آخر وعلى
 قوله ولا يمكن استناده الى المختار عطف على قوله

لهذا جاز لا على قوله بان فقط قوله لما استبان ان
 التسمية في الحاشية هذا هو عدلا وقال ان ما يستند في
 موضوعه صوابه لا اجسام كل اجسام اذ لا يمكن ان يستند
 كل الممكنات اقوله اذ ذكره فجهلا ان يتكلم على
 كلام المعنى على انه لا يقوم سوى ما قد ثابت بقينا
 لما سياتي من حدوث الاجسام والنور من ان
 ادلة وجود العقل مدعولة ومع فوجبه قوله نعم
 ولا يفتقر لحدوث الى المادة والمدة والالزيم
 بان المادة والمدة حادثان لدلالة برهان
 الاجسام على حدوثها ولا يستعاضة بان كل
 سوى ما قد حدثت قوله وكان في قوله لا ينبغي
 بالقديم الا ذلك كما لو يولده قوله والمختار وان
 بالقرائن انكار حدوث القدماء لكنهم قالوا بانه المعنى
قوله والمستقل بالانتقال اقول قد ينظر في ذلك
 وان كان مقابلا على عدم جواز انتقال الصفات

استغفر الله يا كريم

سوی لہذا

سواء في الله تعالى بعد سبق العلم فينبذ ذلك بعد فلا
ان يوجد عاذا ذكرها هناك **فلا** ان اراد معرف
القبليّة بالذات هذا واراد على هذا الوجه للحكا
يكون بداهة انه الزمان متساويين باوجه
الناس يقيمون على الساعات والايام وما
فوجود الامر الذي هو معروف من القبليّة بالذات
بدون منه هم وان كانوا يعلموا او العبد
الحركات المعينة كما هو المشهور فيهم من ان
تقدمه على كل حادث حتى يلزم ازيله فلا
علم القائمة الدليل على انه صفات ارا يقتضي
التقدم والعاقل بل على انه قبل كل حادث **فلا**
بل الجواب ان المعينة الى تحقيق الجواب ان الزمان
بعض الاستداد امر يتم في الجبال من الانبعاث
الذي هو الموجود في الخارج بسبب عدم استقرار
وانتسابه على سبيل التدرج فان ابتداء المفردة

[illegible]

ذلك

متعاقبة في الارقسام الذي مرغور وجودها كما
ان اجزاء الخط المرسوم القطرة النازلة متعاقبة
في الارقسام فلا حاجة الى ما ذكره من عدم
الاجتماع على انه ما يتطرق اليه المتناقض بان الزمان
المحدود غير موجود عندهم في الخارج فانه مقدر
الحركة يعني القطع وهو امر مستمر في الجبال فيكون
اجزائه فيه اقصى لان اجزاء الزمان زمان في نفس
لانه العقل يحكم بانها لو وجدت في الخارج لكانت
متعاقبة فلا بد من دلالة ذلك على الملازمة غير
جنية فابديك لعلها لو وجدت في الخارج كانت
مجمعة بل عند من يقي وجود الامراض الغير القابلة
وجودها يستلزم لا يتطابق اجزائها لا تحدها قائل
قوله لان ما ذكره انما يلزم اذا كانت تلك الاجزاء
موجودة فبذلك لانه كما ان اقسام الموجودات القابلة
بالارصاف لا بد من ان تلك اقسام الامراض القابلة

باصنافها

باصنافها الواقعية فكم العقل يتقدم بعض تلك
على بعض ما يتقدم وجودها كما ذكره ان كان قسما
كاذبا فلا تقدم فيها وان كان مطابقا للواقع فلا
بدل لتعاقبه به من مله قطعاً سواء كانت يورق
اولاً وسواء كانت تلك القبلية موجودة اولاً فان كانت
العلية قد انضمت في تنقية المعنى لزم تساوياً او
تخلفاً لزم المحدود والآخر ولا يلزم ان يقال
مردفاتها يقتضي ذلك او منية التوسط الذي فيها
يقضي تقدم اجزئتها في الارقسام على البعض كما
ان القطرة النازلة يقتضي تقدم رسم بعض الاجزاء
المعرضة في الخط المرسوم منها على بعض وفوق
هذا كلام آخر وهو انه كان الكم المنفصل مقدار الجسم
ولا حقيقة له سوى امتداد الجسم لك الزمان مقدار
الحركة التي هي المنفصل والحدود ولا حقيقة له سوى امتداد
الحدود ولا امتداد لذاته يقتضي ان يقع فرض اجزائه

فلكل اجزاء هي التقديم والتأخير لان كل استناد
اذا كان استنادا لشيء فليس هو عينه بل كذا التقى
فلا معنى للتقديم والتأخير الا في زمان من ذلك كذا
او زمان من زمانه فيه والكلام في انهم اخص
هذا الجز والحد بالتقديم والتأخير كالكلام
انهم اخص هذا الجز من المقدار بهذا الحد وهذا
الحد لهذا الوضع المعين ولا يشك في ان هذه الجز
لا يحصل بدون ذلك فاصل السؤال انهم كاه
هذا عند هذا الحق ما تضمنه قولهم في الجواب
تصور عدم الاستقرار الذي هو حقيقة الزمان
يستلزم تصور التقديم والتأخير لا جزالة الحركة
واما ما له حقيقة غير عدم الاستقرار بقا نصا
لا استقرار الحركة وغيرها افاضل يتقدمها واما
بتصور مرزومها له على ما في شرح المعنى الاشارة
وقد اخذت من كلامه على الوجه الذي ذكره الشارح

لانهم

لانهم لم يجدوا الجواب ولم يعطوا على ما صدر في ذلك
الكاتب **قوله** وهذا الوجه في غاية السقوط لا يجوز
على بيان كون الامكان موجودا في الخارج فيه نظر ولو
لم يكن الامكان موجودا في الخارج لكان في الخارج
التي يقتضي الانشائي بها ثبوت الموصوف بها في
الخارج كقولهم ^{كالقضاء} الوجود من غير انهم الاستدلال وهم
يريدون ان الامكان كذا فانه وان كان اضرارا
لكنه لا يوصف بالمقدور بل بالحقيقة ان امكن لا يلائم
رابع الامكان انصاف المادة واقتضاهاية في الحقيقة
وصف المادة للوجود فاصح عمل الامكان بالحقيقة
بديهي يكون موجودا فان كانت الحقيقة بنفسها
الليقق اشنع حدودها كافي الجراف ذاتا وفعلا وهذا
ظاهر اذا اشنع التبدل في الذات وكان التبدل
مضاهة انتقال الموصوف في وصف الاخرى كانه
ذلك الوصف مرزا او جوهرا واما بالحدود

هو

三

25
ive

[illegible]

ماله دانا

معدن صول المصنوع من كوكبات الاول والحمد المبرك ٢٠ أس ٣٠ الرقم ٢٠
 ٤٠ و٢٠ ٥٠ والواحد ٦٠ والواحد ٧٠ والواحد ٨٠ والواحد ٩٠
 ١٠ والواحد ٢٠ والواحد ٣٠ والواحد ٤٠ والواحد ٥٠



١٥٠	١٠
٢٠٠	٢٠
٧٢٠	٣٠
٢٨	٤٠
٢	٥٠
١٢	٦٠
٧٦	٧٠
٨٢	٨٠



معدن صول المصنوع من كوكبات الاول والحمد المبرك

معدن صول المصنوع من كوكبات الاول والحمد المبرك

معدن صول المصنوع من كوكبات الاول والحمد المبرك

